

دراسات فى

تاريخ الشرق الأقصى

دكتورة

عفاف مسعد العبد

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

حقوق الطبع والنشر محفوظة

لا يجوز طبع أو استنساخ أو تصوير أو تسجيل أى جزء من هذا الكتاب
بأى وسيلة كانت إلا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من الناشر

دار المعرفة الجامعية

للطبع والنشر والتوزيع

الإدارة : ٤٠ شارع سوتير

الأزاريطة - الاسكندرية

ت : ٤٨٣٠١٦٣

الفرع : ٢٨٧ شارع قنال السويس

الشاطبي - الاسكندرية

ت : ٥٩٧٣١٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

منطقة الشرق الأقصى من المناطق التي تثير الاهتمام لتزايد دورها في المجال الدولي سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي في العصر الحديث. والشرق الأقصى مصطلح جغرافي وتاريخي لذلك النطاق الممتد في جنوب شرق أوراسيا. ويدخل ضمن هذا النطاق مجموعة عديدة من البلدان من بينها الصين واليابان وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية وكمبوديا ولاوس وأندونيسيا والفلبين.

ويصعب على المؤرخ أن يقدم دراسة متكاملة عن تاريخ تلك المنطقة في عدة صفحات محدودة ولذلك فإننا سوف نقتصر في دراستنا على إلقاء الضوء على ثلاثة بلدان رئيسية من بلدان الشرق الأقصى وهي العملاق الصيني وطن الحشود البشرية الهائلة والقوميات المتعددة المنصهرة في بوتقة الحياة الصينية ذات السمات الاجتماعية والثقافية المتميزة. واليابان جزر الشمس (ياماتو العظمى) بلد الساموراي حيث العادات والتقاليد وإدمان التفوق. وجزر الهند الشرقية أندونيسيا اليوم وجزر البهارات بالأمس محط أنظار الدول الغربية منذ بدء عصر الكشوف الجغرافية الحديثة والتي تمثل بداية الاستعمار والاستعباد الأوروبي لمنطقة الشرق الأقصى.

وسوف تتضمن الدراسة لمحة تاريخية موجزة عن تاريخ المنطقة القديم

حتى منتصف القرن التاسع عشر. والاقتحام الغربى لها والسياسات التى انتهجتها هذه الدول خشية الوقوع فى براثن الاستعمار الأوروبى.

كما سنعالج أهم التطورات التى صاحبت صراع القوى الغربية من أجل فرض هيمنتها على الشرق الأقصى. والتناقض الفكرى للاستعمار الأوروبى والأمريكى أينما وجد فى شرق آسيا فهم ينادون بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وينتزعون المعاهدات غير العادلة من حكام البلاد. وكيف واجهت هذه الدول تحديات الطبيعة والقوى المحلية المناوئة لها إلى جانب القوى الأجنبية الطامعة فى خيراتها مما أدى فى النهاية إلى ظهور هذه الأقطار دولا مستقلة ذات إمكانات عديدة.

الفصل الأول

الصين

الفصل الأول الصين

جغرافية الصين:

تقع الصين فى أقصى شرق آسيا بين خط عرض ٢٠ و ٤٠ درجة شمالاً، وتبلغ مساحتها ٩,٦ مليون كيلو متر مربع، وتعتبر ثانياً أكبر دولة فى العالم من حيث المساحة (بعد كندا)، وعدد سكانها طبقاً لإحصاء عام ١٩٩٢ - نحو ١,٢ مليار نسمة يمثلون أكثر من ٢١,٥ ٪ من سكان الأرض، فهى أول دول العالم سكاناً.

والصين ذات المساحة الضخمة تتمتع بطبوغرافية متنوعة تجمع بين الجبال والسهول وتتخللها صحار شاسعة ومناطق خصبة وأنهار كبرى من أهمها النهر الأصفر «هوانج هو» Hwang - Ho واليانجتسى Yangtze - وهو أكثر صلاحية للملاحة من النهر الأصفر - وكان لهذه الأنهار دوراً هاماً فى ظهور حضارة مبكرة فى بلاد الصين. والصين يحدها من الشرق والجنوب الشرقى المحيط الهادى (الباسفيكى). ومن الجنوب والجنوب الشرقى شبه جزيرة الهند الصينية وشبه القارة الهندية الباكستانية. ومن الغرب ومن الشمال تركستان الغربية (الروسية السابقة أو دول آسيا الإسلامية الحالية) وسيبيريا الروسية.

ويتألف سكان الصين من عدة فروع من الجنس شبه المغولى، وقد

ظهر ذلك بصفة رسمية عند اعتراف جمهورية الصين فى عام ١٩١٢
 بخمس مجموعات عنصرية كبرى، ولقد تمثل ذلك فى علمها الذى هو
 يحتوى على خمسة خطوط يمثل كل خط منها عنصراً من العناصر
 الخمسة: فاللون الأحمر يرمز إلى العنصر الصينى، والأصفر لعنصر
 المانشو، والأزرق للعنصر المغولى، والأبيض لعنصر التبت، والأسود لعنصر
 سينكيانج.

وإلى جانب ذلك توجد عناصر الكوريين فى شمال الصين، وعنصر
 الشان فى جنوبها، كما نجد أن العنصر الصينى يتمركز بصفة خاصة فى
 المقاطعات الصينية القديمة، بينما يكثُر المغول فى منغوليا الخارجية،
 وعنصر التبت فى هضبة التبت، أما الأتراك فيتركزون فى إقليم سينكيانج،
 وبالنسبة لعنصر المانشو فإن غالبيتهم اندمجوا فى العناصر الأخرى، فى
 حين ظلت بعض الجماعات منهم تقطن شمالى سور الصين العظيم،
 ويختلف سكان الصين فيما بينهم فى طباعهم وبميزاتهم العنصرية.

الحضارة الصينية القديمة:

يرى بعض المؤرخين أن الشعب الصينى هاجر فى البداية من أواسط
 آسيا إلى أعالى وأدنى النهر الأصفر فى فترة زمنية تمتد من ٣٠٠٠-
 ٢٥٠٠ قبل الميلاد، ومع ذلك فإن الكشوف الأثرية تحملنا على الاعتقاد
 بأن الصينيين يحتتمل أن يكونوا قد وفدوا إلى شمال الصين قبل ذلك

بعده آلاف من السنين. ومن أوائل السكان الذين عاشوا على أرض الصين كما ندرك من بقاياهم، هم ذلك الجنس الذى ينتمى إليه إنسان بكين الذى عاش فى بداية أو أواسط عصر البلستوسين (حوالى ٤٠٠٠ ق.م) وهناك أيضاً شواهد على وجود سكان عاشوا فى الصين فى العصر الحجري المتأخر (حوالى ١٢٠٠ ق.م). وأول حضارة صينية هامة تكشف عنها الحفائر هى حضارة «يانجشاو» ولعل أبرز سمات هذه الحضارة هى خزفها المطفى الذى كان يصنع حوالى ٢٥٠٠ ق.م بطريقة اللف الحلزوني لاسطوانات رفيعة من الطين. وما يجدر ملاحظته وجود شواهد تدل على تماثل ثقافى واسع النطاق فى كل أرجاء شمالى آسيا وشمال أمريكا الشمالية، فعلى سبيل المثال عُثر فى كافة أنحاء تلك المنطقة على أداة هى سكين مستطيلة وأحياناً هلالية الشكل لا وجه شبه بينها وبين أى شىء آخر عثر عليه فى أوروبا أو الشرق الأوسط، وقد استخدمها الإسكيمو وهنود أمريكا والصينيون وسكان سيبيريا، هذا إلى جانب شواهد أخرى تشير إلى هجرة حدثت عبر مضيق بيرنج^(١).

أعقبت حضارة «يانجشاو» التى تواجدت فى هونان وشانسى حضارة تنتمى للعصر الحجري المتأخر أطلق عليها «جيهنج تسويى» أو «لونغ-شان» وهما اسمان لموقعى حفائر أثريين وقد استخدم أصحاب هذه الحضارة أوانى خزفية سوداء ناعمة الملمس متقنة الصنع، ومن المحتمل أن

(١) قناة ضحلة ضيقة تفصل بين الطرف الشمالى الشرقى لآسيا والطرف الشمالى الغربى لأمريكا الشمالية (آلاسكا).

يكون أفراد «لونغ شان» قد عرفوا المركبات ذات العجلات واستخدموها في حياتهم اليومية إلى جانب ظهور بعض الاختراعات الأخرى مثل «عجلة الفخرائي» واستخدام التراب المدكوك في أعمال البناء، وهما ابتكاران كانا معروفين منذ أمد طويل في الشرق الأوسط لكنهما كانا جديدين على الصين.

وتمتد حضارة «لونغ - شان» إلى عام ١٦٠٠ ق.م، وبعد ذلك تدل الشواهد الأثرية على وجود حضارة ناضجة تنتمي لعصر البرونز، هي حضارة أسرة شانج Shang، كان أول أباطرتها يسمى تانج Tang وقد امتد حكمه خلال القرن السادس عشر قبل الميلاد في الفترة من ١٦٠٠ - ١٥٠٠ ق.م وكان هذا الحاكم يمارس سلطاته في العاصمة «تشنج - تشو» الواقعة على النهر الأصفر.

كان استعمال البرونز شائعاً في عهد أسرة «شانج»، وقد استخدم بكل الطرق المعروفة خصوصاً في إقامة الشعائر الدينية والأغراض العسكرية ووسائل الرفاهية وفي صناعة الأجزاء المعدنية للمركبات ذات العجلات، لكنهم نادراً ما استخدموه في صناعة الآلات والأدوات. وكان مجتمع أسرة «شانج» مجتمعاً إقطاعياً عرف عبادة الأسرة أو الأسلاف وعرف الأضحيات البشرية، حيث كان العبيد يقدمون كقرابين في المقابر الملكية.

وهناك ملمحان آخران من ملامح عهد «شانج» تجدر الإشارة إليهما في هذا المقام، أحدهما هو الاستخدام المكثف لنبات الخيزران Bamboo الذي لم يكن استخدامه قاصراً على إعداد دفاتر الكتابة. والملح الثاني هو استخدام ودع المقايضة Cowire Shells كضرب من العملة. ومن قبيل الصدفة أنه في عهد أسرة «شانج» شرع في استخدام فرشاة الكتابة الصينية Writing Brush في الوقت الذي بدأت فيه العلامات الكتابية تخل محل العلامات التصويرية.

عهد الولايات المتحاربة والتوحيد الأول:

استمرت أسرة «شانج» في ممارسة نفوذها لعدة قرون، غير أنها لم تحكم سوى منطقة محدودة ربما لم تمتد لأبعد من ٣٠٠ كم حول «أنيانج» Anyang الواقعة حالياً في محافظة «هونان». ثم ما لبثت أن ظهرت مجموعة بشرية صينية يطلق عليها اسم «تشو» Chous نزحت إلى البلاد من الأقاليم الغربية من محافظتي «كانسو» و«شنسي» الحاليتين، واتجهت صوب الوادي الأوسط في المنطقة ما بين نهر الهوانج هو ونهر اليانج تسي. وقامت قبائل التشو البدوية في عام ١٠٢٧ ق.م بالإطاحة بإمبراطور الشانج. وسرعان ما استوعبت هذه الموجة البشرية حضارة أهل الشانج واهتموا بتشجيع صناعة المشغولات البرونزية وإنتاج الخزف والمنسوجات ولعبوا دوراً هاماً في تطوير لغة الكتابة الصينية، وهم بالإضافة إلى ذلك اكتسبوا الصبغة الزراعية الواضحة للحضارة الصينية الآخذة في

الازدهار وأعادوا ترتيب النظام الإقطاعي البدائي الذي ورثوه عن أسرة شانج حتى أصبح على نفس الدرجة من التطور التي أصبح عليها في أوروبا بعد ذلك بألفى عام.

وحقيقة الأمر أن حضارة التشو نمت بشكل هائل حتى أصبح من المتعين تقسيم البلاد إلى عدة إقطاعات ليسهل إدارتها. غير أنهم تعرضوا لغزوات البرابرة من جهة الغرب، وبعد مقتل الإمبراطور «لو» عام ٧٧١ ق.م. اضطر خلفه إلى نقل عاصمة الدولة شرقاً إلى «لويانج» وإخلاء المنطقة الخصبة الواقعة إلى الغرب.

وشهدت القرون القليلة التالية تنافس حوالى خمس وعشرين ولاية إقطاعية مع بعضها البعض فى محاولات من أجل نيل استقلالها. وإلى جانب هذه التحولات السياسية البعيدة المدى، شهدت الصين القديمة أعظم فترات التطور الفكرى، فالمدارس المائة للفلاسفة كانت فى ذروتها بين عامى ٥٠٠-٢٥٠ ق.م، وكان العلماء يسافرون مع تلامذتهم من عاصمة لعاصمة للعمل كمستشارين للنبلاء الإقطاعيين الذين كانت ممالكهم تكتنفها الصراعات مع البرابرة والاضطرابات الداخلية والتحولات التكنولوجية الهائلة الناجمة عن الاستخدام المتزايد للحديد^(١).

ومن أبرز الفلاسفة والمفكرين الذين ظهوروا فى عصر هذه الأسرة

(١) أضحى الحديد معروفاً فى الصين اعتباراً من ٥٠٠ ق.م.

كهونج فوتزو Khung Fu Tzu أى السيد كهونج الذى حرف فى اللاتينية إلى كونفوشيوس (Confucius).

ويعتد نسب كونفوشيوس إلى بيت شايج الحاكم. قضى كونفوشيوس حياته فى تطوير ونشر فلسفته الداعية إلى العلاقات الاجتماعية المنسجمة العادلة والتي تهدف إلى تحسين أحوال معيشة البشر من حوله. وابتداء من عام ٤٩٥ ق.م تقريباً راح يطوف من ولاية إلى أخرى مع مريديه متحدثاً مع الأمراء الإقطاعيين ومتحدياً الفرصة لوضع أفكاره موضع التطبيق. وأخيراً عاد إلى موطنه الأصلي بولاية «لو» Lu شانتونج حالياً، ليقضى بها السنوات الثلاث الأخيرة من حياته فى الكتابة وإلقاء تعاليمه على تلامذته ثم توفى عام ٤٧٩ ق.م بعد حياة مليئة بالفشل. غير أنه ترك فى نهاية المطاف تأثيراً عظيماً على الصين لدرجة أنه غالباً ما يلقب بإمبراطور الصين غير المتوج.

وجنباً إلى جنب مع هذه التطورات الفكرية، شهدت الصين خلال ذلك العصر، الذى ينظر إليه دائماً باعتباره العصر الكلاسيكى للصين، تطور المهارات الحرفية وأساليب الإنتاج ووسائل الرى، فظهر المحراث الذى تجره الحيوانات. وفى مجال التكنولوجيا العسكرية صار الحديد مستخدماً على نطاق واسع؛ وابتكر قوس الرماية Cross - Bow فى الصين مما أدى إلى استتباب الأمن على الحدود.

بدأ عصر الولايات المتحاربة يتجه اتجاهاً عاماً نحو الوحدة عن طريق

ابتلاع الولايات الكبيرة للولايات الأصغر. عندما حلت البيروقراطية محل الإقطاع في ولاية «تشين» Chhin أولا ثم في سائر الولايات. وأخذت قوة تشين في التنامي، الأمر الذي رصدته الولايات الأخرى بعين الاعتبار، وراحت تقيم الأحلاف للدفاع عن نفسها وتتخذ التدابير اللازمة لضمان أمنها. وطوال ما يقرب من قرن من الزمان (٣١٨ إلى ٢٢٢ ق.م) تبنت تشين سياسة الغزو مما جعلها في النهاية تظفر بحكم الصين موحدة، ومن هنا اتخذت الصين اسمها. حيث منح أمير تشين نفسه لقب «تشين شيه هوانج تى» Chhin Shin Huang Ti أى الإمبراطور الأول للصين الموحدة.

وفى ظل هذه الإمبراطورية الموحدة صودرت الممتلكات الإقطاعية الفخمة ليتولى إدارتها موظفون حكوميون، أما الفلاحون فقد منحوا المزيد من الحقوق فى أراضيهم أكثر من أى وقت مضى، لكنهم أخضعوا لجباية الضرائب. ومن الناحية الإدارية قسمت البلاد إلى محافظات على رأس كل منها حاكم عسكري وهيئة من الموظفين المدنيين. وبعد أن تمكن تشين شيه هوانج تى من القبض على زمام السلطة بيد من حديد، شرع فى بناء سور الصين العظيم The Great Wall حوالى عام ٢١٨ ق.م لحمايتها من إغارات القبائل المجاورة التى تسكن الهضاب الجافة التى تشبه الصحراء وتقع على طول الجبهة الشمالية الغربية للصين^(١). وقد بلغ طول هذا السور عند الانتهاء من تشييده ١٥٠٠ ميل،

(١) يرى جوزيف نيد هام أن الغرض من بناء سور الصين العظيم لم يكن قاصراً على صد

وبه عدد من الأبواب الضخمة فى جهات متفرقة، ولا يمكن إختراقه إلا عن طريق تلك البوابات المعززة بالتحصينات الضخمة أو عن طريق بناء مطالع «مزلق» تسمح بتسلق السور نفسه، وفى كلتا الحالتين مستتم عملية الاقتحام ببطء شديد يسمح بوصول التعزيزات. وقد بدأت حكومة الصين الحالية فى إزالة أجزاء منه لإقامة المنشآت الصناعية الحديثة ولكنها راعت فى ذلك الإبقاء على معالمه القديمة كأثر تاريخى له أهميته فى تاريخ الصين وحضارته القديمة. وحين توفى «هوانج تى»، أثبت ابنه عدم جدارته كحاكم، وبدأت الإمبراطورية فى عهده تنقوض دعائمها وشهدت الصين حركة الارتداد للنظام الإقطاعى التى تمثلت فى عودة ظهور بعض الولايات الإقطاعية السابقة واقتسام حكامها السلطة فيما بينهم. وأعقب ذلك صراع على العرش انتهى بوصول القائد العسكرى «ليو باغ» Liu Pang للسلطة وسيطر على الصين بأسرها عام ٢٠٢ ق.م، واتخذ لنفسه لقب «هان كاو تسو» Han Kao Tsu، وقد أسس «ليو باغ» أسرة «هان» التى أثبتت رسوخها وقدر لها أن تحكم الصين القرون الأربع التالية.

الصين فى ظل حكم أسرة «هان» :

يذهب بعض المؤرخين إلى تقسيم عهد هذه الأسرة، لما له من

البرابرة القادمين من الشمال بل صمم أيضا ليعمل كحاجز يحول دون الهجرة من الصين نفسها. (انظر: جوزيف نيد هام، موجز تاريخ العلم والحضارة فى الصين، ص ٦٨، ٦٩).

أهمية بالغة فى تاريخ منطقة الشرق الأقصى تضاهى أهمية الإمبراطور الرومانية فى الغرب الأوروبى، إلى جزئين متمايزين. الجزء الأول، يشمل المرحلة الزمنية ما بين ٢٠٠ ق.م إلى ٩ بعد الميلاد. والجزء الثانى، يشمل ما تبقى من حكم هذه الأسرة حتى عام ٢٧٠م تقريباً. ويتميز الجزء الأول من تاريخ هذه الأسرة بتقلص سلطة جميع الولايات الصغيرة بصورة تدريجية لتصبح الصين مرة أخرى تحت سيطرة حكومة مركزية قوية وتحولت البيروقراطية فى عصر أسرة «هان» إلى صورة متطورة للغاية من الحكومة المدنية، وكانت مجالس أهل العلم تعقد لإقرار نوع من «قانون الدعوى»^(١) مستمد من النصوص المدونة القديمة، وعقد أول هذه المجالس عام ٥١ ق.م فى مقصورة حديقة القصر المعروفة باسم «شيه - تشو» Shih - Chhü أى القناة الحجرية، وهو مجلس له فى تاريخ الصين نفس أهمية مجمع نيقية بالنسبة للعالم المسيحى الغربى.

وكان عهد إمبراطور الهان «وو - تى» Wu - Ti واحداً من أهم حقب التاريخ الصينى لكونه نشر الاستقرار فى ربوع الصين بعد أن قضى غالبية حكمه فى كفاح متواصل مع قبائل الهون Huns الشمالية الذين كانوا يغيرون على الصين من مناطق الامتيس الروسية. كما برع «وو - تى» إلى جانب ذلك فى إدارة الدولة واتباع سياسة خارجية مستنيرة أدت إلى توسع الإمبراطورية الصينية غرباً فى فترات زمنية لاحقة، ومن ثم إلى

(١) القانون الذى يأخذ مجموعة السابقات القانونية (أى الدعاوى التى تم الفصل فيها وإصدار الأحكام) باعتبارها مرجعاً ملزماً فى حالة الدعاوى المماثلة.

تأسيس الطريق التجارى الشهير الذى ربط بين منطقتى الحضارتين الصينية والفارسية، وهو الطريق المعروف باسم «طريق الحرير القديم» Old Silk Road. وقد استطاع هذا الإمبراطور وخلفاؤه غزو كل من منشوريا وكوريا، وجنوبى الصين والهند الصينية (التي تضم حالياً فييتنام، كمبوديا، لاوس) وضم كل هذه المستعمرات إلى الإمبراطورية الصينية، مما ساعد الحضارة الصينية على فرض سيطرتها منذ ذلك العهد على هذه المناطق، ومن ثم بدأ تأثيرها على الحضارة اليابانية الأخذة فى النمو البطيء آنذاك.

عانت أسرة «هان» فيما بين عامى ٩-٢٣ م من انقطاع حكمها بعد أن تمكن الوصى على العرش «وانج مانج» Wang Mang من اغتصاب العرش وتنصيب نفسه باعتباره أول أباطرة «هسن» Hsin. ولقد تميز حكمه بالرغم من قصره بسلسلة من الإصلاحات الأساسية حيث قام بتأميم كافة الأراضى فى البلاد وأعاد توزيع حيازتها على الفلاحين. ومن ذلك يتضح لنا أن الصين مارست فى هذا العهد نوعاً من الاشتراكية سبق بها يزيد على ألف وتسعمائة سنة ما عرفته الصين من نظام شيوعى فى ظل الزعيم ماوتسى - تونغ.

ولكن بالرغم من هذه الإصلاحات، فقد عانت حكومة «وانج» من الأخطار الخارجية المتمثلة فى هجمات قبائل الهون الشمالية الأمر الذى دفعه إلى الاهتمام بتقديم العون العلمى والفنى للجيش، وإصدار قانون

ينص على تجنيد واحد من كل ثلاثين من السكان من أجل محاربة الهون. وقد عانت حكومة «وانج» أيضاً من انتشار الفساد والانحراف في الداخل مما أدى في النهاية إلى اندلاع ثورة شعبية، انهارت على أثرها سلطة «وانج مانج» وتم اغتياله في عام ٢٣م.

أعقب اغتيال «وانج - مانج» فترة اضطراب قصيرة ثم ما لبث «ليو هسيو» Liu - Hsiu وهو ابن عم لإمبراطور الهان السابق أن برز ظافراً لينشئ أسرة الهان المتأخرة عام ٢٥م، وقام بنقل العاصمة إلى «لو يانج» الواقعة شرقاً، وواصل الحرب مع الهون. وعمد أباطرة تلك المرحلة على مواصلة غزواتهم في مناطق شرق آسيا ووسطها، لدرجة أنه لم يعد هناك عازل بين الإمبراطوريتين الصينية والرومانية سوى الجزء الشمالي من إيران الحالية والتي كان يخترقها طريق الحرير آنذاك. وبعد عام ١٢٠م قام أباطرة هذه الأسرة بإجراء المزيد من الاتصالات التجارية مع شبه جزيرة العرب وبلاد الشام عن طريق الخليج العربي.

صحب عهد أسرة «هان» المتأخرة تقدم عظيم في علم الفلك، وإصلاحات في نظام التقويم، وتطور بارز في علوم الأرض، وإرساء للأسس المعمول بها في طرق تصنيف النباتات والحيوانات. وفي ذلك العهد وفدت على الصين الديانة البوذية، وترجمت إلى الصينية المجموعة الأولى من محاورات بوذا.

وفي مجال التكنولوجيا اتسم عهد الهان باختراع الورق وانتشار استخدامه، وبالعديد من التطورات في صناعة الخزف مثل الشروع في استخدام مادة كانت بمثابة مقدمات خزف البورسلين، وبالتقدم في التقنيات المعمارية مثل صناعة طوب البناء والبلاط المزجج بالزخارف، وارتفاع مستوى النسيج إلى مستوى لم تصل إليه إيران أو أوروبا إلا بعد قرون عديدة. وهكذا نجح أباطرة الهان في بناء صرح الحضارة الصينية الذي استمر راسخاً حتى يومنا هذا رغم المحاولات المتكررة التي كانت ترمى إلى تقويضه.

وقرب نهاية عهد أسرة هان عمت الفوضى البلاد، وأضحت الحكومة المركزية بدون فاعلية مما أدى إلى انقسام البلاد وبقيائها على مدى نصف القرن التالي مفتتة إلى ثلاث ممالك متناحرة هي «وي» Wei و «وو» Wu و «شو» Shu، ثم سادت الوحدة بينهما مرة أخرى عندما ظفرت مملكة «وي» بالسيطرة على الممالك الثلاث عام ٢٦٥ م. غير أن ذلك لم يهني السلام والاستقرار للصين لأن المنطقة الاقتصادية الشمالية أصبحت في فترة وجيزة واقعة تحت ضغط الشعوب الشمالية شبه البربرية التي نال بعضها من قبل سطوة ونفوذ داخل الصين عن طريق التورط في الصراعات الداخلية على السلطة باعتبارهم خلفاء لبعض الأطراف المتنازعة. وبالرغم من معاناة الشمال من عهود الاضطراب بصفة مستمرة والتي استمرت طوال قرنين من الزمان (٣٠٤-٥٣٥ م) فقد مارس

الشمال نفوذه الخاص على الغزاة بطريقة أكسبتهم الهبة الصينية بصورة متزايدة، حيث أظهرت الثقافة الصينية قوة إدماج وامتصاص مذهلة لم يكن يوسع الغزاة آنذاك أن يقاوموها. وقد ساعد ذلك من جانب آخر على استمرارية الفكر والحضارة الصينية التي مكنت الصين من التطور الثابت^(١) خلال زمن كانت بقية الحضارات قد أصابها سبات عميق أو تلاشت تماماً مثل الحضارة الهندية.

أسرة «تشانج» Thang:

دام حكم هذه الأسرة ما يقرب من ثلاثمائة عام استطاعوا خلالها توسيع رقعة الصين ومد نفوذها إلى نطاق لم تصل إليه منذ عهد أسرة «هان». وقام أباطرة هذه الأسرة بصدد هجمات قبائل الترك، ونجحوا في فرض سيطرتهم على إقليم التبت غرباً. وقد امتد نفوذهم عام ٦٦٠م وشمل كل من منشوريا وكوريا وإقليم سنكيانج، وبلغ التوسع مداه عام ٧٥٠م. وأعقب ذلك الصدام بين الجيشين الصيني والإسلامي في عام ٧٥١م في موقعة «نهر طلاس». والتي انجذبت عن هزيمة مدوية للصينيين ونجاح الجيش الإسلامي في انتزاع إقليم تركستان الغربي من الصين، وتعد هذه المعركة من المعارك الفاصلة في التاريخ. وقد تمخضت هذه الموقعة عن أثر حضارى على جانب كبير من الأهمية أشار إليه برنارد

(١) شهد ذلك العصر تطور علم الجغرافيا على يد رسام الخرائط «بهي هسيو» Phei Hsiu. وظهرت الماچم الجغرافية التي كانت مهتمة على ما يبدو بالطبوغرافيا المحلية.

لويس Bernard Lewis فى كتابه «العرب فى التاريخ» The Arabs in History إذ كان بين الأسرى الصينيين فى تلك الموقعة بعض صناع الورق الذين نقلوا أسرار صناعتهم إلى العالم الإسلامى فظهر الورق فى مصر عام ٨٠٠م، وفى الأندلس عام ٩٠٠م، ثم بدأت صناعة الورق نفسها فى الانتشار فى أنحاء العالم الإسلامى ومنه إلى أوروبا والعالم.

وقد شجعت هزيمة حكام «تهانج» بعض المقاطعات الداخلية للإمبراطورية الصينية المترامية الأطراف فى السعى نحو استقلالها . وبدأ ذلك بإقليم منغوليا ثم ثارت إمارات «تहाँ» Thai فى الجنوب الغربى وأسست أسرة حاكمة مستقلة، وفى الشمال الشرقى أسس التتار قواعد لهم فى منشوريا، وفى الجنوب ابتلعت كوريا المحميات الصينية القائمة على أرضها. وقد ساعد ازدياد نفوذ أمراء التبت وظهورهم كخطر يهدد كل من الصين والممتلكات الإسلامية فى آسيا الوسطى، إلى قيام حلف عربى صينى بين إمبراطور التهانج والخليفة العباسى هارون الرشيد . وتلت ذلك فترة من الاستقرار النسبى تطور خلالها نظام الطباعة وتوصل الصينيون فيها لإنتاج خزف البورسلين الحقيقى الذى أضفوا عليه لمساتهم الفنية الرائعة. وتمثلت أعظم أمجاد هذه الأسرة فى ازدهار الفن والأدب وفى تأسيس الأكاديمية الإمبراطورية Imperial Academy التى عرفت باسم «هان - لن يوان» Han - Lin Yuan أى غابة الأقلام فى عام ٧٥٤م.

أعقب انهيار سلطة أسرة تهانج حالة من التفتت الشديد ارتدت الصين خلالها إلى عصر الأقاليم المنفصلة المستقلة وبدأ بذلك عصر الأسرات الخمس إلى أن تم توحيد الصين مرة أخرى عام ٩٦٠م عندما قام «تهاي تسو» Thai Tsu بانقلاب عسكري ونجح في تأسيس أسرة «سوخ» Sung . وبالرغم من محاولة أباطرة تلك الأسرة لإرساء علاقات ودية مع جيرانهم البرابرة عن طريق إرسال هدايا سنوية من الذهب والحرير غير أن ذلك لم يحل دون اجتياح جيوش بعض الجماعات التتارية عاصمتهم وقاموا بأسر الإمبراطور وكل موظفي الحكومة تقريباً، أما الذين تمكنوا من الفرار فقد توجهوا جنوباً حيث أسسوا حكومة جديدة عرفت باسم «سوخ الجنوبية» Southern Sung . غير أن هذه الكارثة لم تحل دون تواصل الحضارة الصينية حيث أولى حكام «سوخ» العلوم والفنون درجة عظيمة من الرعاية. كما شهد عصر «سوخ» تقدماً كبيراً في صناعة السفن خاصة السفن الكبيرة عديدة الصواري، هذا إلى جانب استخدام البوصلة المغناطيسية في الملاحة. وظهر في عهد هذه الأسرة الكثير من مشاهير الأطباء وجرى تحسين وجمع وتصنيف الأساليب القديمة الخاصة بالصيدلة والعلاج بالإبر الصينية.

الصين والسيطرة المغولية:

تعرضت الصين في القرن الثالث عشر الميلادي للغزو المغولي الذي حدث نتيجة لما أصاب المناطق الصينية الشمالية الغربية من قحط نظراً

لعدم سقوط الأمطار. لهذا تطلعت القبائل المغولية التي كانت تقطن تلك الأقطار إلى المناطق الخصبة المجاورة لهم في الصين. فاندفعوا إليها بأولادهم ونسائهم وقضوا على معالم المدن التي وقعت في أيديهم قضاء تاماً على يد زعيمهم «جنكيز خان» الذي استطاع اختراق سور الصين العظيم من ثلاثة أماكن والاستيلاء على بكين عام ١٢١٥م، ولم يحل عام ١٢٢٧م حتى كانت له السيطرة الكاملة على الصين فيما عدا إمبراطورية «سونج» Sung الواقعة في جنوب الصين.

ومنذ ذلك الوقت، وطوال الأعوام التالية والمغول يتهيأون لقهر دولة «سونج»، أبرع أعدائهم وأفضلهم عدة، إلى أن تمكن قوبلاي خان أحد أحفاد جنكيز خان من غزو تلك الإمبراطورية والسيطرة عليها في عام ١٢٧٩م، ثم شرع في تأسيس أسرة يوان Yuan المغولية التي حكمت الصين قرابة قرن من الزمان، نعمت فيه الصين بالاستقرار والرخاء. وبسبب تفوق الحضارة الصينية على حضارة المغول، ذابت الأقلية الغازية المغولية في هذه الكثرة العددية من الصينيين، ولم يمض وقت طويل حتى أصبح هؤلاء الغزاة صينيين في عاداتهم وتقاليدهم وحضارتهم أيضاً. وقد اتخذ «قوبلاي خان» من بكين عاصمة لملكه الجديد، واتخذ مظهر الأباطرة الصينيين واعتنق البوذية، وتمت ممارسة الطقوس الصينية في بلاطه الخاص ويرى المؤرخون بأنه أصبح متأثراً بالحضارة الصينية أكثر من الصينيين أنفسهم.

وقد أصبحت الصين تحت حكم أسرة يوان محط أنظار الأوروبيين الذين جاءوا إلى بلاط الخان لعرض مهارة أو صناعة يحذقونها. وأثناء حكم الإمبراطور «قوبلاي خان» زار الصين الرحالة الإيطالي ماركو بولو^(١) Marco Polo وقضى ما يقرب من سبعة عشر عاماً موظفاً في بلاط الخان، وقد سجل لنا مدى التقدم والرخاء والفاخرة الذين أحرزتهم الصين في إبان عهد هذا الإمبراطور في كتابه المعروف باسم «كتاب العجائب» Livre de Merveilles. وفي منتصف القرن الرابع عشر بدا واضحاً أن أيام أسرة «يوان» غدت معدودة بعد أن تطرق الانحلال إلى جهازها الحكومي، مما ساعد على تعاظم نشاط العناصر الوطنية الصينية المناوئة للمغول، والتي نجحت عام ١٣٦٨م في الاستيلاء على بكين. وبسقوطها ينتهى عصر الأسرة المغولية لتظهر أسرة حاكمة صينية جديدة هى أسرة «المنج» Meng بزعامة أول أباطرتها «هونغ - وو» Hung Wu .

الصين تحت حكم أسرة المنج (١٣٦٨ - ١٦٤٤م):

أسس حكام أسرة «منج» عاصمتهم فى «نانكينج» فى المنطقة الاقتصادية الواقعة شرق وسط البلاد، وقاموا بإعلان قوانين جديدة واضطلعوا بمشروعات حديثة للرى، كما شنوا الحرب على المغول ونهبوا

(١) من أوائل من وصل إلى منطقة الشرق الأقصى من الأوروبيين عن طريق البر كان الأخوان «بولو»، نغولا ونغاشيو الإيطاليان وابن نغولا الذى اشتهر أكثر منهما «ماركو بولو» وحدث ذلك عام ١٢٩٢م.

عاصمتهم فى «قرة قورم» Karakorum، وطاردوا الهاربين شمالا، وقاموا بغزو إقليم منغوليا، كما نجح الصينيون أيضا فى عصر المنج فى ضم إقليم منشوريا. غير أن أهم ما يميز هذه الأبيرة إنجازاتها الحضارية حيث استعادت الصين ثقافتها القومية وشيدت أعدادا كبيرة من التحصينات والطرق العامة الممهدة والحدائق الصخرية والجسور والمعابد والمزارات والأقواس التذكارية. ولقد دخل الصينيون فى ذلك العصر أعظم فترات الكشوف الجغرافية البحرية فى تاريخهم، وقاموا بالعديد من الحملات البحرية بهدف التجارة الخارجية وجلب العقاقير الجديدة والمعادن وغرائب الطبيعة.

واعتبارا من عام ١٥١٤م، بدأ الأوربيون يترددون على سواحل الصين من حين لآخر، وتجسد نشاطهم فى مظهرين مختلفين: المظهر الأول تمثل فى النشاط التجارى وتركزت جهود التجار فى منطقة السواحل الجنوبية حتى أصبحت مدينة «كانتون» مركزا للتبادل المنتظم بين السلع الصينية من الحرير والخزف وبين السلع الأوروبية المتنوعة التى تشمل الفضة وبعض المصنوعات. وتمثل المظهر الثانى فى نشاط البعثات التبشيرية ومحاولتهم المتكررة لاختراق الصين.

وفى أوائل القرن السابع عشر، تدهورت الأوضاع داخل حكومة المنج بسبب ارتفاع الضرائب، وتصاعد الإجراءات التعسفية، والانقسام والتناحر على السلطة وتعرضت الصين خلال ذلك إلى غزوة مغولية

جديدة من قبل عنصر «المانشو» Manshus، ولقد سيطر هؤلاء الغزاة على مساحات شاسعة من شمال الصين. وبحلول عام ١٦٢٨م، كانت منشوريا بكاملها قد سقطت في أيديهم مما أسفر عن انتحار آخر أباطرة المنج وبدأ منذ ذلك الوقت فصاعداً حكم أسرة المانشو التي ظلت تحكم البلاد حتى عام ١٩١١م.

ومن أعظم أباطرة أسرة المانشو الإمبراطور «كانج هسي» Kang Hsi الذى عاصر لويس الرابع عشر ملك فرنسا. وفى ظل حكم هذا الإمبراطور تمتعت الصين بالوحدة الوطنية، وضمت إليها منغوليا وكوريا ومنشوريا والهند الصينية والتركستان. كذلك زادت صلات الصين التجارية بالدول الأوروبية، وبدأ التجار الأوروبيون يواصلون نشاطهم التجارى فى الشغور الصينية وكان ذلك بداية صفحة جديدة فى علاقات الصين الخارجية بالدول الغربية، تلك العلاقات التى أخذت أشكالا متعددة من بينها الحروب المختلفة التى شنتها الدول الأجنبية على الصين استمرارا لتلك العلاقات وتحقيقا للأطماع الاستعمارية الأوروبية.

كيف دخل الإسلام الصين:

قبل الحديث عن تاريخ الصين فى العصر الحديث منذ ظهور الأطماع الاستعمارية الأوروبية، لابد لنا من وقفة نقف فيها على كيفية وصول الإسلام إلى أرض الصين. حيث ينتشر الإسلام فى كل مقاطعات

الصين وإن كانت نسبتهم تختلف بين مقاطعة وأخرى، ويرجع هذا الاختلاف إلى الطرق التي دخل بها الإسلام وانتشر في الصين وإلى سياسة الحكومات الصينية المتعاقبة نحو رغبة المسلمين في إقامة حكومة إسلامية تجمعهم تحت ظلها.

وقد دخل الإسلام إلى الصين منذ أيام الإسلام الأولى خاصة في عهد الخلفاء الراشدين. وأن أول وافد من الدول الإسلامية إلى الدولة الصينية أوفد عام ٦٥١م في عهد سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ثم تعاقب بعد ذلك منجى الوفود الإسلامية والتجار المسلمون من العرب والفرس إلى أرض الصين. وكان للتجار المسلمين دور كبير في انتشار الإسلام بالصين، فالتجار الذين نزلوا بالمناطق الساحلية وخاصة في المراكز الكبرى مثل: كانتون، و«شنغهاي» ومدن «شاتونغ» حملوا معهم الدعوة الإسلامية والتجار الذين دخلوا إلى الأجزاء الغربية من الصين بطريق البر عبر وسط آسيا قاموا هم أيضاً بدور هام في هذا السبيل وتنقلوا في فياقي الصين ولم يقتصرُوا على جهة واحدة وإنما في جميع الجهات، فكان انتشار الإسلام يماشي سير الدعوة ويختلف حسب كثرتهم وقوة شخصيتهم ومدة إقامتهم ومدى إيمانهم وعمق فكرهم. ودخل الإسلام إلى شمال الصين بواسطة الترك في عهد «جنكيز خان» وخلفائه، حيث لم يعبأ «جنكيز خان» بالدين وكان يجمع حوله من جميع الملل ودخل في جنده كثير من الترك والأفغان والفرس المسلمون الذين ساعدوا على نشر الإسلام في الصين.

كان من نتيجة دخول الإسلام إلى الصين سنة ٦٥١ م في عصر أسرة «تشانج» انتشار إقامة المساجد وإدخال اللغتين العربية والفارسية . ووجود مصاهرة بين العرب والمسلمين مع أهل البلاد الأصليين حتى كونوا في نهاية الأمر نوعاً جديداً من النسل لم يكن مألوفاً في الصين .

ومن يبحث عن أصول المسلمين في شمال الصين وغربها يرى هناك ثلاثة أجناس من المسلمين، جنس فيه الدم العربى، وجنس آخر يجزى في عروقه دم الأواغرة، وجنس ثالث فيه دم المغول. ويلاحظ أن أحسن هذه الأجناس صورة وأطولهم قامة هم الذين ينتمون إلى العرب، ثم الذين يمتزجون بدم الأواغرة ويتميز هؤلاء بطول القامة وقوة الأعصاب وشموخ الأنف واستطالة الرأس وكثافة اللحية، واتساع الجبين، واتساع العيون، وهم أقرب شبهاً بسكان شمال الهند وجنوب أفغانستان أو بخارى، وهم أشد هذه العناصر تمسكاً بأحكام الإسلام، وأكثرهم حباً للغة العربية ويوجد بينهم العلماء الكبار الذين يجيدون فهم الفقه والجديث.

وتجدر الإشارة إلى أن الإسلام بعد وصوله إلى الصين عام ٦٥١ م تعرض لفترات من الصعود والهبوط منذ عصر أسرة «تشانج» التي تولت مقاليد الحكم في الصين ٦١٧ م، وأخذ ينتشر رويداً رويداً في عهد أسرة سونغ. ثم قوى وازدهر في فترة حكم المغول إبان عصر أسرة يوان (١٢٧٩-١٣٦٧ م) وعصر أسرة منج (١٣٦٨-١٦٤٤ م). غير أن

الكوارث بدأت تلحق بالمسلمين فى الصين مع سيطرة أسرة المانشو Manchu على الحكم، تلك السيطرة التى استمرت حوالى ثلاثة قرون (١٦٤٤-١٩١١م). تعرض خلالها المسلمون لأقصى أنواع الاضطهاد، وتمت مصادرة أملاكهم ونهبت أموالهم، وانتهكت حرمتهم، وضاعت عليهم الأرض بما رحبت إذ هلك فى هذا العصر عدة ملايين، ومن تبقى منهم على قيد الحياة لم يسمح له بتنفس نسيم الحرية ووضعت أمامهم العراقيل نحو التقدم اقتصادياً واجتماعياً ودينياً ومعنوياً فقد عمد أباطرة هذا العصر إلى كبت أنفاسهم وإن كانوا لم يحرموا من التردد على المساجد لأداء شعائرتهم الدينية. وقد ساهمت التعاليم الإسلامية التى تقضى بتحريم المخدرات والمسكرات على الحفاظ على ما تبقى من المسلمين فى الصين، فلم يدمن المسلمون كغيرهم تعاطى الأفيون التى روجته بريطانيا بين أهالى الصين، الذى تسبب فى ضعف من سواهم من الصينيين الذين ضعفت صحتهم واضطربت أعصابهم وصاروا أقل نسلًا وأنتهم الآفات من حيث لا يشعرون.

ومن المآثر التى يذكرها الصينيون للمسلمين أنه كثيراً ما كانت الجماعات تجتاح بلاد الصين فيضطر الأباء إلى بيع أبنائهم فى الأسواق فيسارع المسلمون إلى شرائهم وتربيتهم على الإسلام ويعاملون معاملة كريمة. وقد حدث هذا مراراً منذ القرن الثامن عشر. وفى عام ١٩٠٠م عندما لقي المسيحيون الاضطهاد على أيدي حركة «البوكسرز» فى

الصين عمد بعض المسيحيين إلى بيع أبنائهم فلم يجدوا من يتقدم لشراؤهم غير المسلمين للدوافع إنسانية محضة.

وعندما قامت الثورة الشيوعية في الصين ١٩٤٩م، وأعلنت جمهورية الصين الشعبية، أعلنت حكومة بكين أن تركستان الصينية (الشرقية) دولة تتمتع باستقلال ذاتي، وأصبح السيد سيف الدين هو رئيس الدولة وذلك في عام ١٩٥٣م. وعرفت هذه البلاد منذ تلك الفترة باسم «سينكيانج» أو «جمهورية تركستان الشرقية»، وارتبطت مع الصين بخط حديدي عام ١٩٥٨م. وتكاد تتفق غالبية الآراء على أن عدد المسلمين في الصين تزيد تقريباً عن عشرة ملايين نسمة يقطنون في غالبيتهم المقاطعات الشمالية الغربية والمقاطعات الجنوبية الغربية.

الاقتحام الأوروبي للصين في العصر الحديث:

من المتفق عليه هو أن العصر الحديث هو عصر نهضة أوروبا وعصر عظمتها علمياً واقتصادياً وعصر توسعها الاستعماري. وتعتبر حركة الكشف الجغرافية التي تم جزء كبير منها في القرن الخامس عشر الميلادي أهم نتيجة لعملية النهضة الأوروبية، إذ استطاع الملاحون الأوروبيون أن يحققوا أعظم نصر في مجال الكشف الجغرافية في أواخر ذلك القرن. وتمثل هذا النصر في حادثين، أولهما كشف الأمريكتين ابتداء من سنة ١٤٩٢م على أيدي الإسبان، وثانيهما كشف الطريق

البحرى من أوروبا إلى الهند حول رأس الرجاء الصالح سنة ١٤٩٨م على
أيدى البرتغال، ويمثل هذا الحدث بداية الاستعمار والاستيلاء الأوروبى
لمنطقة الشرق الأقصى.

كانت البرتغال أول قوة أوروبية وصلت إلى الشرق الأقصى وذلك
خلال القرن السادس عشر الميلادى، وبعد ذلك تنويعاً للجهود التى قام
بها أمير البرتغال هنرى الملاح (١٣٩٤-١٤٦٠م) بهدف اكتشاف منفذ
حول أفريقيا للتوصل إلى جزر البهارات، واغتصاب تلك التجارة من أيدى
التجار العرب ودوقية البندقية، وفى عام ١٤٨٦م تمكن الرحالة البرتغالى
«بارثولومى دياز» من الدوران حول رأس الرجاء الصالح. ثم وصل فاسكو
داجاما عام ١٤٩٨ إلى مدينة كالكوتا فى الهند، وعاد إلى لشبونة
عاصمة بلاده عام ١٤٩٩م ومعه حمولة من البهارات.

// ثم تقدمت البرتغال خطوة فى الهند وجنوب شرق اسيا بفضل عدة
حملات تزعمها الفونس دى البوكيرك، وأسست مراكز تجارية فى جاوة
الواقعة فى أواسط الشاطئ الغربى من الهند وتتوسط الطريق المؤدى إلى
جزر البهارات. وفيما بين عامى ١٥١١ و ١٥٢٦م قام البوكيرك بعدة
حملات مسلحة بنجح من خلالها فى السيطرة على مضيق ملقا الذى
يقع بين شبه جزيرة الملايو وجزيرة سمطرا، ومن ثم الاستيلاء على ملقا
الواقعة فى الجزء الجنوبى الغربى من شبه جزيرة الملايو، وبذلك تمت
المرتغاليين السيطرة على طريق التجارة بين الهند والصين. وتمكن

البرتغاليون من إقامة أول مركز تجارى فى الصين بالقرب من مدينة
كانتون فى عام ١٥١٥ م.

وقد كان البرتغاليون يمثلون طلائع الزحف الأوروبى المتعطش
للاستغلال والتوسع والفتح، وكانوا خير مثل للغرب فى نهمة وجشعه
واستغلاله. وكان لتصرف البرتغاليين وسلوكهم البربرى نحو شعوب آسيا
آنذاك، دوراً هاماً فى عدم دخول الصينيين معهم فى أية علاقات سياسية
أو دبلوماسية. ورغم تحريم التجارة رسمياً بين الصين والبرتغال. فقد باشر
البرتغاليون تجارتهم بإنشاء مصنع فى منطقة «فانججيو»، وكان تحدى

البرتغاليين للسلطات الصينية سبباً فى قيام الصين فى عام ١٥٤٦م بذبح
ثمانمائة من الأجانب. ثم لم يصرح للبرتغاليين بعد ذلك بالعودة إلى
الصين إلا بعد دفع بعض التعويضات. وفى عام ١٥٥٧م تم السماح
للبرتغاليين باستئجار بعض الأراضى فى مدينة ماكاو البحرية لتكون ميداناً
ومركزاً لنشاطهم الاقتصادى والتجارى نظير بعض الخدمات التى قاموا
بأدائها للحكومة الصينية.

بدء الاستعمار الإسباني:

كانت إسبانيا أول من نهضت من أوروبا لتنافس وتنازع البرتغال فى
ميدان الكشف الجغرافى بهدف الوصول إلى «جزر البهارات» جزر الهند
الشرقية، وجرى ذلك حتى قبل خروج العرب تماماً من الأندلس عام
١٤٩٢م، ومنذ أن توحدت إسبانيا بزواج الملك فرناند الخامس ملك

«الكاستيل» بإيزابيلا الأولى ملكة «الأرجون» عام ١٤٧٩م. عندما أبحر البحار الإيطالي الأصل كرسstofر كولبس تحت الراية الإسبانية غرباً إلى جزر «الكريب» قرب خليج المكسيك واعتقد أنه توصل إلى جزر البهارات.

ولقد أدرك البلاط البرتغالي في لشبونة مدى خطورة المحاولات الإسبانية للوصول إلى تلك الجزر، لذلك رفعت البرتغال أمرها إلى البابا إسكندر السادس ليفصل بينها وبين إسبانيا. وأدى تدخل البابا إلى توقيع معاهدة «توردا سيلاس» بينهما عام ١٤٩٤م والتي رسم بها البابا خطاً وهمياً من شمال المحيط الأطلسي إلى جنوبه، به حكم أن يكون شرقي ذلك الخط من نصيب دولة البرتغال للاكتشاف والاستعمار، وغربيه من نصيب إسبانيا ولنفس الأغراض. وقد سمي ذلك الخط «خط التحديد».

وفي عام ١٥١٧م تقدم القبطان فرناند ماجلان البرتغالي الأصل، يعرض خدماته على البلاط الإسباني في محاولة لاستكشاف طريق للبهارات بالاستدارة حول القارة الأمريكية الجنوبية إن أمكن. وقبل الملك الإسباني شارلز الخامس الفكرة، وبدأ ماجلان رحلته عام ١٥١٩م، وبحج في عبور المضيق الذي يحمل اسمه لليوم في أقصى الجنوب من القارة الأمريكية ووصل إلى مجموعة الجزر التي سميت فيما بعد باسم جزر الفلبين^(١). وبعد مقتل ماجلان عام ١٥٢٢م في معركة دارت بينه وبين

(١) يقع أرخبيل الفلبين إلى الجنوب الشرقي من شواطئ الصين الجنوبية ويمتد من جزيرة «تايبوان الصينية» حتى أن يصل تقريباً جزر الملوكا الأندونيسية. وكانت تعد من جزر الهند الشرقية وتغير اسم تلك الجزر إلى اسم «الفلبين» في عهد الملك فيليب الثاني الإسباني.

سلطان جزيرة «مكتام»، واصل نائبه الاتجاه صوب الجنوب إلى أن نجح عام ١٥٢٢م في الوصول إلى جزر البهارات، مما أدى إلى احتجاج البرتغال احتجاجاً شديداً على ذلك، واتهمت إسبانيا بنقض معاهدة «توردا سيللاس» التي عقدت بينهما عام ١٤٩٤م. وبمقتضى تلك المعاهدة، كانت جزر البهار وجزر الفلبين تقعان في دائرة النفوذ البرتغالي لذلك فقد أحبطت المحاولات الإسبانية والتي ترمى إلى السيطرة على جزر الهند الشرقية.

أخيراً، اتفقت الدولتان ثانية عام ١٥٣٠م من خلال معاهدة «سراجوسا» والتي تنص على ابتعاد الإسبان نهائياً عن جزر البهار على شرط الاحتفاظ بحقوقهم في استعمار الفلبين واستغلالها. وظل الأمر كذلك حتى عام ١٥٦٥م، في عهد الملك فيليب الثاني، الذي أمر بتجهيز حملة في المكسيك، التي كانت خاضعة آنذاك للسيطرة الإسبانية، لتتوجه صوب جزر الفلبين لاحتلالها. ونجحت تلك الحملة عام ١٥٧٠م في السيطرة على مانيلا التي كانت المركز الأساسي لتجارة الفلبين، كما تم لهم الاتصال بالسفن الصينية، وتبادل التجارة معها، حتى أصبح الدولار الفضي المكسيكي^(١) أفضل العملات قبولاً لدى الصينيين وظل يستعمل للتبادل في تلك المنطقة حتى أوائل العصور الحديثة.

(١) كانت تجارة إسبانيا مع الصين تتم عن طريق أمريكا الوسطى. وقد ظلت الفضة المستخرجة من المناجم الأمريكية يتقايعض عليها مقابل المنسوجات الآسيوية المنسوجة من القطن والحرير، ومقابل التوابل والخزف الصيني.

وصول الهولنديين:

لم تحصل هولندا على استقلالها إلا في أواخر القرن السادس عشر، بعد أن تخطم الأسطول الإسباني «الأرمادا الإسبانية» على أيدي البحارة الإنجليز والهولنديين عام ١٥٨٨ م. وما أن جاءت العشرينيات من القرن السابع عشر (١٦٢٠ م)، أي بعد حوالي ثلاثين سنة من استقلال هولندا من الاستعمار الإسباني حتى صارت هولندا دولة بحرية عظمى تمتلك ما يقارب من نصف السفن والأساطيل في العالم.

وقد نتج عن تأسيس الإنجليز لشركتهم عام ١٦٠٠ م «شركة الهند الشرقية»، أن قام التجار الهولنديون بتأسيس شركة جديدة لهم عام ١٦٠٢ م والتي عرفت باسم «شركة الهند الشرقية المتحدة». وقد منحها دولة هولندا امتيازاً للتجارة والاستعمار في جزر الهند ودعمتها بعد ذلك دعماً عسكرياً تاماً حتى صارت الشركة الهولندية قوة عسكرية وتجارية لا يستهان بها حطمت أمامها ما تبقى من المنافسة البرتغالية الإسبانية في تجارة البهار.

وكانت جزيرة «أمبونا» أول الجزر التي احتلها الهولنديون هناك وصارت هذه فاتحة الاستعمار الهولندي الذي امتد على أكثر من ثلاثة آلاف جزيرة مأهولة في أرخبيل جزر الهند حتى عام ١٩٤٩ م أي لأكثر من ثلاثمائة وخمسين سنة. وهو أطول استعمار في العصر الحديث. وقد

اتخذت الشركة الهولندية من تلك الجزيرة مركزاً لإرسال الحملات البحرية لاحتلال مدينة ملقا التي كانت مازالت في أيدي الإسبان، إلى أن نجحوا في السيطرة عليها عام ١٦٤١م لتشتد بذلك قبضتهم على جزر الهند الشرقية.

حاولت هولندا بعد استقرارها في جزر الهند الشرقية في القرن السابع عشر أن تمد نفوذها إلى أراضي الصين، غير أن البرتغاليين كانوا لهم بالمرصاد مما أجبر الهولنديين على إقامة مصانعهم على جزر البسكادور البعيدة عن سواحل الصين الشرقية. ولما طردهم الصينيون من هذه الجزر أقاموا مصانعهم في جزيرة «فرموزا» (التي عرفت فيما بعد باسم تايوان)، وظلوا بها حتى تمكن الصينيون من إجلالهم منها عام ١٦٢٤م في عهد أسرة المنج، مما دفع الهولنديون بتقديم المساعدة لعناصر المانشو أثناء صراعهم مع إمبراطورية المنج، فكافأهم رجال المانشو بالتصريح لهم بالتجارة في آموي، غير أن انتظام سبل التجارة الهولندية مع الصين لم يتم إلا في عام ١٧٢٩م.

الاستعمار الفرنسي في المنطقة:

كان الأسلوب الفرنسي في التوسع الاستعماري بوجه عام يتخذ شكل إرسال المبشرين الفرنسيين ليمهدوا الطريق أمام الاستعمار الفرنسي. ويتضح ذلك من إرسال فرنسا عام ١٦١٠م للمبشر إسكندر ردرس في مهمة لتقصي أحوال الهند الصينية. وقامت مجموعة أخرى من رجال

الجزويت الفرنسيين بنفس الدور فى كل من كمبوديا وأنام وسيام وجنوب بورما. غير أن النفوذ الفرنسى كان قد تلاشى فى المنطقة نهائياً بحلول عام ١٦٨٨م بسبب تعصب هؤلاء المبشرين بشكل زائد.

ومن المعلوم أنه كانت هناك منافسة بين الفرنسيين والبريطانيين للسيطرة على الهند ولكن فرنسا خسرت فى صراعها مع بريطانيا على الهند، الأمر الذى جعلها تولى وجهها شطر الهند الصينية لعل فى ذلك تعويضاً لها عن الهند واتبعت فرنسا أسلوب التدخل فى الصراع الداخلى على العرش، فعمدت إلى مساعدة الملك المخلوع وبذلك أمكن لها الحصول على قواعد فى مملكة أنام. ثم أكملت فرنسا بعد ذلك سيطرتها على لاوس وكمبوديا. وفى عام ١٨٨٧م أعلنت فرنسا انضمام مستعمراتها الثلاث فى جنوب شرقى آسيا فى وحدة سمّتها «الهند الصينية الفرنسية» واتخذت من مدنة «هانوى» عاصمة لها.

المطامع الروسية فى المنطقة:

بعد أن تمكنت موسكو من استعادة استقلالها عام ١٤٨٠م فى عهد إيفان المرعب (١٤٦٢-١٥٠٥م). ووقفت الدول الأوروبية لتحول دون تحقيق أطماع الروس فى الغرب اتجهوا ناحية الشرق فعبروا جبال الأورال وتوغلوا فى سيبيريا. وكان المغول فى طريقهم للاضمحلال لذلك امتد النفوذ الروسى إلى نهر أوب واستمر امتداده جهة الشرق عبر سيبيريا. وفى حوالى عام ١٦٥٢م بدأ الغزاة القوازق يصطدمون بالقوات الصينية.

وقد بذلت روسيا جهوداً في عام ١٦٥٤ م من أجل إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية غير أن تلك الجهود لم يكتب لها النجاح لإصرار الصينيين على أداء ممثلي الروس مراسم «الكارتاو» التي تقضى بالسجود ثلاث مرات أمام الإمبراطور، ورفض الممثلون الدبلوماسيون الروس القيام بهذه المراسم. واتسمت العلاقة بين روسيا والصين بنزاع مستمر على الحدود وقد استمر حرب الحدود بين الدولتين خمساً وثلاثين عاماً لم يعد بعدها السلام بين الجارتين إلا في عام ١٦٨٩ م ووقعت روسيا والصين معاهدة «نير شينسك» التي تضمنت إقرار الحدود وبعض الشروط التجارية الأخرى بين البلدين. وظلت هذه المعاهدة نافذة المفعول حتى عام ١٨٥٨ م باستثناء بعض التعديلات.

ولم تلبث أن ثارت المنازعات بين البلدين عام ١٦٥٩ م، الأمر الذي أدى إلى توقف التجارة بين البلدين. وفي عام ١٧٢٠ م تم اجتماع ممثلي البلدين من أجل تسوية مسألة «الكارتاو»، ولأول مرة تقبل الصين مبدأ المساواة بدولة أوروبية. وفي عام ١٧٢٧ م تم توقيع معاهدة كياخنا التي أتاحت الفرصة أمام روسيا لإقامة كنيسة في بكين وإرسال بعض القساوسة لخدمة الروس المقيمين هناك. واستمرت روسيا تتبادل التجارة مع الصين على طول حدودها الشمالية، إلى أن تقدمت عام ١٨٠٥ م إلى الصين تطلب منحها نفس الامتيازات التي منحت للدول الأوروبية الأخرى.

بريطانيا والصين

تنبثق خصوصية العلاقة بين بريطانيا والصين من مركز بريطانيا العالمى فى منتصف القرن التاسع عشر. فقد كان لبريطانيا الصدارة السياسية والحربية فى العالم آنذاك. والذى ساعد بريطانيا على احتلال هذا المركز العالمى المرموق هو بالتأكيد الضعف الذى لحق بالدول الأوروبية الاستعمارية التقليدية.

فالبرتغاليون قنعوا بممتلكاتهم الصغيرة المبشرة فى آسيا وأفريقيا. أما إسبانيا فلم تشارك فى التطورات الآسيوية وقبعت فى القلبيين. وظلت هولندا فى أندونيسيا بعد أن طردتها إنجلترا من سيلان. أما فرنسا فقد خرجت من ثورتها وحروبها النابليونية منهوكة القوى. وبالنسبة للولايات المتحدة فقد قبعت هى الأخرى فى دارها يحكمها مبدأ «منرو». وانشغلت النمسا بالحفاظ على كيانها مما يهدده من ثورات قومية فى أنحائها. أما ألمانيا وإيطاليا فلم تكونا قد بلغتا بعد مبلغ الدول القومية الموحدة.

وهكذا خلى المجال لبريطايا وحدها. وقد أتاح لها استعمارها للهند مركزاً متفوقاً فى آسيا ومناطق الشرق الأقصى، ومن ثم بدأت توجه أنظارها صوب الصين. وإذا كانت بريطانيا قد وجدت فى الهند فريسة سهلة لأن الهند رحبت بالنشاط التجارى الأجنبى الذى أصبح فعلاً يمثل جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد البلاد، كما لم تكن الهند بما لها من

تقاليد عريقة فى التجارة البحرية تعتبر المراكز التجارية الأجنبية أمراً يجوز الاعتراض عليه. أما فيما يتعلق بالصين، فقد وجدت فيها بريطانيا فريسة صعبة المراس حيث كان حكامها لا يأبهون فقط بالتجارة البحرية، بل إنهم كما يتضح من رسالة الإمبراطور الصينى إلى ملك بريطانيا «جورج الثالث» يتعالون على الأجانب ويطالبونهم بالخضوع والولاء. كذلك إذا كانت ظروف الهند قد ساعدت بريطانيا على فرض سيادتها والهيمنة عليها، فإن ظروف الصين لم تكن لتساعد على ذلك. فالهند كانت مقسمة بين العديد من السلطات والقوى المتنازعة لبعضها البعض، مما ساعد بريطانيا على ضرب الواحدة بالأخرى، والسيطرة على الجميع فى نهاية الأمر. أما فى الصين فقد تمتعت البلاد بحكومة مركزية قوية على رأسها الإمبراطور الذى كان له الهيمنة على جميع أنحاء البلاد ومن هنا باتت مهمة بريطانيا فى الصين مهمة غير سهلة.

ولقد بدأت بريطانيا اتصالها بالصين منذ عام ١٦١٩م بناءً على اتفاق مع الهولنديين الذين نافسوا فى تجارة الهند الشرقية. حيث عقدت معاهدة بين شركة الهند الشرقية البريطانية وشركة الهند الشرقية الهولندية، اتفق فيها الطرفان على احتلال إحدى الجزر الواقعة على مقربة من السواحل الصينية، وعلى إجبار المراكز التجارية التابعة للصين على قصر معاملاتها التجارية على الهولنديين والإنجليز دون سواهم. غير أن هذه المعاهدة فشلت نتيجة لمحاولة الهولنديين العمل على احتكار

التجارة بمفردهم. ولهذا صمم التجار الإنجليز على التفاهم مع البرتغاليين لتسهيل مهمتهم للإتجار مع الصين، غير أن سوء العلاقات الصينية البرتغالية لم تمكن البرتغاليين من تقديم المساعدات الممكنة للتجار الإنجليز. ومن هنا لجأت بريطانيا عام ١٦٣٧م إلى دخول هذا الميدان بقوة أساطيلها البحرية وهاجمت مدينة كانتون وأنزلت بضائعها بالقوة. غير أن السلطات الصينية أوقفت هذه المحاولة وأمرت القائمين عليها بالابتعاد عن النهر. وفي سنة ١٦٨٥م حصلت شركة الهند الشرقية البريطانية من السلطات الصينية على حق إنشاء مصنع بمدينة «كانتون» مما ساعد على انتظام التجارة بين الهند والصين، حتى أصبح للإنجليز إبان القرن الثامن عشر نصيب الأسد في التجارة الصينية.

ويلاحظ أن معظم العلاقات التجارية الأوروبية بالصين تركزت في ميناء كانتون، ذلك الميناء الذي سمحت به السلطات الصينية ليكون مركزاً للتجارة الأوروبية في الصين. وتكونت في كانتون هيئة صينية مهمتها تمثيل الحكومة الصينية لدى التجارة الأوروبية. عرفت هذه الهيئة باسم «كو- هونج» وكانت تخضع لإشراف «الهوبو» ممثل الإمبراطور في المدينة، وقد مارست هذه الهيئة نظاماً احتكاريًا صارماً للتجارة الخارجية ساهم في تقييد حرية التجار الأجانب بشكل لم يألوه من قبل. إذ كان كل تاجر يدخل ضمن اختصاص أحد أعضاء هيئة «الكو هونج» الذي يتولى الإشراف على دفع الرسوم الجمركية من جانب التاجر ثم يتولى

هذا العضو بيع البضاعة الأجنبية للتجار المحليين وفى نفس الوقت يتولى أمر الإشراف على ما يستورده التاجر الأجنبى من المنتجات الصينية التى يعود بها هذا الأجنبى لبلاده. وعلى الرغم من تزايد الاعتراضات التى أثارها التجار الأجانب ضد هذا النظام، إلا أن العمل به ظل سارياً بصفة مستمرة حتى حلول عام ١٨٤٢م .

أما فيما يتعلق بعلاقة إنجلترا الرسمية مع الصين، فقد حاولت بريطانيا إقناع الحكومة الصينية بتحرير التجارة من تلك القيود، وتبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين. غير أن هذه المحاولات قوبلت بالرفض القاطع من قبل الصينيين ففى عام ١٧٩٣م وصل اللورد ماكارتنى Maccartney إلى بكين على رأس بعثة أرسلها الإمبراطور جورج الثالث اضطرتها السلطات الصينية أن تحمل لافتة ضخمة مكتوب عليها، باللغة الصينية «السفير الذى يحمل الجزية من بلاد الإنجليز» . ولم تجد مقترحات اللورد قبولاً لدى الإمبراطور شين لونغ، وعاد إلى بلاده بالرسالة التالية:

«إن الأشياء العجيبة البديعة لا قيمة لها فى نظرى . وليس لمصنوعات بلادكم فائدة لى. هذا إذن هو ردى على ما تطلبون إلى من تعيين ممثل لكم فى بلاطى وهو طلب يتعارض مع عادات أسرتى ولا يعود عليكم إلا بالمتاعب. لقد شرحت لك آرائى مفصلة وأمرت مبعوثيك أن يغادروا البلاد فى سلام عائدين إلى بلادهم. وخليق بك أيها الملك أن

تحتزم شعورى هذا، وأن تكون فى المستقبل أكثر إخلاصاً وولاء مما كنت فى الماضى، حتى يكون خضوعك الدائم لعرشى من أسباب استمتاع بلادك بالسلم والرخاء فى مستقبل الأيام.

وقد أعاد الإنجليز محاولاتهم المضنية لتوثيق العلاقات بين البلدين عام ١٨١٦م ببعثة رأسها اللورد «امهرست» فشلت هى الأخرى فى مهمتها لأن المبعوث البريطانى رفض مطلقاً السجود أمام الإمبراطور. وقد ظل الموقف على تلك الحال حتى صممت بريطانيا على إنهائه بعد أن قويت شوكتها بفتح الهند مما جعلها تقرر استخدام القوة لإرغام الصينيين على التجارة فى القرن التاسع عشر.

حرب الأفيون الأولى (١٨٤٠-١٨٤٢):

عندما تمكنت شركة الهند الشرقية من السيطرة على شئون الهند أخذت توطد علاقاتها التجارية مع الصين فكانت تستورد منها الشاي والخزف والحريز وتنقل إليها ما تحتاجه من المنتجات الأوروبية وأهمها العقاقير الطبية وبعض المأكولات. غير أن ميزان التجارة لم يكن فى صالح شركة الهند الشرقية حيث كانت تدفع سنوياً مقادير هائلة من السبائك والعملات الفضية إلى الصين ثمناً لتلك البضائع. لهذا بدأت الشركة تفكر جدياً فى إيجاد وسيلة لموازنة ميزانها التجارى مع الصين. وقد هداها تفكيرها إلى تصدير الأفيون للصين فى مقابل ما تستورده منها من

بضائع، وأصبحت الصين بملايينها العديدة سوقاً رائجاً لهذا المخدر الويل. حيث ازداد إقبال الصينيين على استهلاك تلك المادة المخدرة، إلى أن أصبحت جميع صادرات الصين غير كافية لسداد ثمن الأفيون الذى تأتى به السفن الإنجليزية. ونتيجة لذلك اضطر الصينيون إلى دفع ثمنه بالفضة التى بدأت تتدفق على أوروبا. وهكذا كانت الصين فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر تدفع الملايين من أوقيات الفضة ثمناً للسم الذى كان يفتك بأفراد شعبها، ويدمر اقتصادها، ويستنزف مواردها ثرواتها.

ولقد حاولت الحكومة الصينية جاهدة وفى مرات متعددة إلغاء تلك التجارة الشائنة وأن تضع حداً لها، ولكن ظلت تلك القرارات حبراً على ورق ولم تخرج إلى حيز التنفيذ. وأولى تلك الأوامر التى صدرت بهذا الخصوص كان فى عام ١٧٢٩م. غير أن تلك التجارة استمرت قائمة على قدم وساق نظراً للأرباح الطائلة التى كان يجنيها تجار المخدرات. هذا بالإضافة إلى تستر رجال حكومة الصين على هؤلاء التجار لما كانوا يتقاضونه من رشوة. فأصبحت هذه الأوامر عديمة القيمة من الناحية العملية، رغم تجدد حظر هذه التجارة (١٧٨٩-١٨٠٩م).

وقد أعلن البرلمان الإنجليزي فى سنة ١٨٣٣م عدم تجديد عقد امتياز شركة الهند الشرقية الإنجليزية ووقف نشاطها مع الصين. ومعنى ذلك أن الشركة فقدت دور التمثيل الرسمى للتجارة والمصالح البريطانية فى كانتون وحل محلها فى هذا الشأن ممثل التاج البريطانى مباشرة.

وقامت بريطانيا بإرسال وكيل دبلوماسى إلى كانتون هو اللورد نايبير Napier لمراقبة العلاقات التجارية بين البلدين.

وهو رجل شديد الغرور والصلف اعتقد أن على الصين أن تفتح أبوابها فوراً للتجارة البريطانية. وكان يتصرف فى الصين كما لو كان هو حاكم الصين أو ممثل دولة محتلة لها. وأعلن هذا المبعوث رفضه الاتصال بهيئة الكو هونج (رابطة التجار الصينيين) وعن رغبته فى الاتصال بالحكومة الصينية نفسها، بمعنى أن يكون اتصاله بشكل مباشر مع نائب الإمبراطور.

ورفضت الصين تلك المطالب. ورفض المبعوث البريطانى الخضوع لأوامر السلطات الصينية. وقامت أزمة بين الطرفين. وكان المبعوث فى أثناء ذلك يرسل إلى سلطات بلاده يحرضها على ضرب الصين وإرغامها على فتح أبوابها للتجارة. ونتيجة لغرور المبعوث البريطانى وطبيعة تصرفاته فإن السلطات الصينية حرمت الاتصال بالوكالة البريطانية التجارية ومنعت العمال الصينيين من العمل فيها. كما أمرت السكان بعدم بيع المواد الغذائية للبريطانيين وأمرت التجار الأجانب بعدم التعامل معهم. وبهذا الشكل شعر البريطانيون فى كانتون بالضغط الواقع عليهم، فاضطر المبعوث البريطانى إلى ترك المدينة حيث توفى بعد قليل فى «ماكاو».

وقد انتهزت بريطانيا ذلك كله للقيام بتأديب الصين عن طريق

غزوها حتى يمكن أن تفتح أبوابها للتجارة الحرة ولم تكن بريطانيا في حاجة إلا إلى المبرر للتأديب والغزو وتمثل هذا المبرر في تحريم الصين لتجارة الأفيون . حيث صدرت الأوامر عام ١٨٣٨م بتحريم تلك التجارة تحريماً تاماً والقضاء عليها قضاء مبرماً لاعتبارات أخلاقية . وعززت هذه الأوامر بتعيين أحد المسؤولين الصينيين ممن اشتهروا بالشدة والحزم ويدعى «لين - تسي - هو» Lin Tse Hsu لتنفيذها بالقوة إذا لم يذعن التجار الأجانب لها بالطرق السلمية . وقام «لين» بإصدار أوامره إلى جميع الأجانب بتسليم ما في حوزتهم من الأفيون وتوقيع تعهدات بعدم الاشتراك في هذه التجارة وإلا يتعرض من يخالف ذلك إلى عقوبة الإعدام ، وقد تمكن «لين» من إرغام الأجانب بعد محاصرتهم بالقوة على تسليم كميات كثيرة من الأفيون تقدر بحوالى عشرين ألف صندوق . وفي ٣ يونيو ١٨٣٩م قام بإعدامها في حفل كبير مما أثار دهشة الأجانب إزاء هذا العمل الذى اعتبروه استفزازياً من وجهة نظرهم .

وبعد أن تسلم لين هذه الكميات من الأفيون سحب قواته ، وأعلن إبطال هذه التجارة حتى يتم توقيع التعهدات المطلوبة . وقد أذعن الأجانب جميعهم لهذا الإجراء فيما عدا الإنجليز المقيمين في مدينة كانتون ، الذين أصر القائم على رعاية شئون تجارتهم «الكابتن إليوت» Charles Eliot على عدم الخضوع لأمر الإبطال وأمر التجار البريطانيين بمغادرة كانتون إلى هونغ كونغ حيث أعلنوا على الصين تلك الحرب التى

سميت بحرب الأفيون الأولى وقد ادعت بريطانيا أن سبب تلك الحرب هو معارضة الصين لمبدأ حرية التجارة وسوء معاملتها للتجار والرعايا البريطانيين.

بدأت الحرب بإطلاق الحامية البريطانية نيرانها من هونغ كونغ على المدن الساحلية الصينية واستطاعت إنزال قواتها فى مناطق متعددة على الساحل واحتلت كانتون وشنغهاى وأموى وننج - بو. وحينما وجدت حكومة الصين أنه لا قبل لها على مقاومة قوة إنجلترا طلبت عقد الصلح. وبعد مفاوضات بين الطرفين عقدت معاهدة «نانكينج» Nanking، والتي تعتبر انتصاراً للنفوذ الغربى والسياسة الغربية وهزيمة للنظام الرجعى الذى كان يحكم الصين فى ظل أسرة المانشو الحاكمة والتي أخفقت فى صد تيار التدخل الغربى والمصالح الأوروبية .

ونصت شروط تلك المعاهدة التى عقدت سنة ١٨٤٢م على ما يلى:

- ١ - تنازل الصين للحكومة البريطانية عن جزيرة هونغ كونغ القريبة من سواحلها ضمناً لمزيد من الأمن لتجارة البريطانيين وبجارتهم.
- ٢ - فتح موانئ كل من كانتون Canton، وأموى، وفوتشو Foo'chow، وننج بو، وشنغهاى للتجارة الأجنبية.
- ٣ - عدم زيادة الضرائب التى تفرضها الحكومة الصينية على البضائع

الأجنبية على ٧٥. مما كان له أكبر الأثر على تقلص نمو الصناعة الوطنية.

٤ - محاكمة الرعايا البريطانيين فى الصين أمام محاكم إنجليزية .

٥ - فرض غرامة حرية قدرها ٢١ مليون دولار على الصين لدفع نفقات الحرب وما أحرقت من أفيون.

٦ - إلغاء نظام «الكوهونج» ، الذى أشرنا إلى أنه كان يضع قيداً ثقيلاً على حرية التجارة، وبمقتضى ذلك أصبح التجار البريطانيون أحراراً فى الإتجار مع من يشاءون من التجار الصينيين.

وقد شجعت تلك المعاهدة الدول الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة فى المطالبة بحقوق مماثلة. حيث سارعت الولايات المتحدة بإرسال مبعوثها كالب كشنج Caleb Cushing إلى حكومة الصين للدخول فى مفاوضات لعقد معاهدة بين الطرفين على غرار المعاهدة الإنجليزية الصينية. وأخذ المبعوث الأمريكى يهدد الحكومة الصينية بأن أى رفض لهذا الطلب يعتبر بمثابة عمل عدائى ضد بلاده ستقابله حكومته بالحرب. وتحت التهديد باستخدام القوة اضطرت الصين إلى عقد معاهدة وانجهايا Wanhia سنة ١٨٤٤م، وكانت صورة طبق الأصل من معاهدة نانكنج. كذلك حدث نفس الشئ مع فرنسا التى عقدت بدورها معاهدة وامبو Wampoa سنة ١٨٤٤م.

وتكالبت الدول الأوروبية تطالب بالمزيد وذلك انعكاساً لأحد بنود اتفاقية نانكينج التي تقرر:

«إنه إذا منح إمبراطور الصين فيما بعد ولأى سبب أية امتيازات أو حصانات إضافية لرعايا أى دولة أجنبية أخرى، فإن نفس هذه الامتيازات والحصانات سوف تمتد ويتمتع بها الرعايا البريطانيون».

وشرعت الصين فى موجة من التنازلات شكلت القاعدة القوية للوجود الاستعماري فيها لسنوات عديدة مقبلة. هكذا كانت حرب «الأفيون الأولى» فى جوهرها مجابهة بين نظامين وحضارتين وكانت نتيجة المجابهة تدعيم مصالح الغرب فى الصين. وإذا كانت حرب الأفيون الأولى قد حفزت الغرب على زيادة إحكام قبضته على الصين فقد حفزت فى نفس الوقت أبناء الصين من العناصر المناهضة فى الداخل على محاولة التخلص من حكومتهم الخاضعة الضعيفة، مما سيكون له آثار بعيدة المدى فيما بعد.

ثورة التاي - بنج (١٨٥٠-١٨٦٥م):

بعد انتهاء حرب الأفيون الأولى ظهرت ثلاث قوى فى الصين كان كل منها يلعب دوراً محدداً القوة الشعبية ممثلة فى الجمعيات السرية والميليشيات الأهلية وقوة الغرب الاستعماري وقوة حكومة المانشو. أصرت القوة الأولى على المقاومة وأصرت الثانية على التهام المزيد وانحازت الثالثة

إلى الأوربيين. وفي ظل نشاطات تلك القرى الثلاث نشبت ثورة من أكبر الثورات في تاريخ الصين هي ثورة «التاي ينج». ويرى بعض المؤرخين أن تلك الثورة ليست ثورة بالمعنى المفهوم للثورات حين تتمخض عن نتائج معينة، وهم ينظرون إليها باعتبارها مقدمة للثورة الفعلية. ومن ثم فهي في نظرهم عبارة عن قلاقل واضطرابات نفث بها الشعب الصيني عن نفسه وهي بهذا التعبير تمثل إحدى النتائج العملية غير المباشرة لعملية احتكاك الصينيين بالأجانب. ويرى البعض الآخر أنها تمثل ظاهرة اجتماعية معقدة تعبر عن أقلية مضطهدة وفتنة ظهرت بين طبقة الزراع ضد الجهاز الحكومي الفاسد. وما لاشك فيه أن تلك الثورة اندلعت كرد فعل للتدخل الأجنبي، ولسوء الحالة الاقتصادية في البلاد من جراء تسلط رأس المال الأجنبي، ولانتشار تجارة الأفيون أمام سمع الحكومة وبصرها دون أن تستطيع القيام بشيء لوقفها.

ولقد عاصرت هذه الفتنة مستهل حكم الإمبراطورة «تزو هسي» Tzu - Hsi من أسرة المانشو الحاكمة. وبدأت تلك الثورة بظهور «هونغ هسيو تشوان» Hung Hsiu Chuan من بين صفوف الشعب، أخذ على عاتقه مكافحة الفساد وجمع شمل العناصر الساخطة على حكم أسرة المانشو. وقد ساعدته ثقافته واعتناقه للمذهب البروتستنتي عام ١٨٤٣م على الدعوة لانتهاج سياسة إصلاحية تقوم على أساس الدين والتعاليم المسيحية، ومن هنا جاءت نغمته على تعاليم المدارس الكونفوشية القديمة

المشبعة بالروح الوثنية. وقد زعم أنه الأخ الأصغر للمسيح (عليه السلام) وأنه أرسل يوحى مسيحى جديد لهداية ذلك العالم الضال. وبعد أن لقيت دعوته بعض الأنصار، أعلنت سلطات كوانجسى أن الثائر هونغ شخص خارج على القانون فمضى هونغ عام ١٨٥٧ فى تزعم ثورة ضخمة ضد حكومة المانشو.

قامت هذه الثورة فى جنوب الصين ثم أخذت تتجه نحو الشمال فى اتجاه نهر اليانجتسى محاولة بذلك بسط سيطرتها على كل أجزاء الصين، غير أنها لم تستطع الاستيلاء على العاصمة بكين، فظلت هذه المدينة والمناطق المحيطة خارجه عن نطاق الثورة فى أيدي أسرة المانشو الحاكمة. ولكن رغم فشلهم فى بسط نفوذهم على كل أجزاء الصين، فقد نجحوا فى تكوين دولة أطلق عليها اسم دولة «تاى بنج تين كوا» أى مملكة السلام الأعظم السماوية، واتخذت تلك الدولة من مدينة «نانكينج» عاصمة لها. ثم بدأت تعمل من أجل تحقيق أهم أهدافها العدالة الاجتماعية بتطبيق مبدأ الإخاء الإنسانى وذلك بإعادة توزيع الثروة، وتقسيم الأرض بالتساوى. حيث كان من مبادئ الثورة الأساسية «إن فلاحه الأرض للجميع». وقد أعلن قائد الثورة هونغ هيو أنه لن يعترف بالمعاهدات التى فرضت على الصين وأنه سيحرر بلاده منها، وكذلك سيعمل بكل قوة وحزم لتخليصها من مفاسدها مثل الرشوة وتعاطى الأفيون.

وقفت الدول الأجنبية من تلك الثورة فى بادئ الأمر موقف الحياد انتظاراً لما تتمخض عنه الأحداث فى الصين، ولمعرفة ميول القائمين عليها. ولما وجدت أن من أهم أهدافها غلدم الاعتراف بالحقوق التى اكتسبوها بمقتضى المعاهدات السابقة، رأت أن من الحكمة المبادرة بشن حرب ضد الصين لإرغام أسرة المانشو وحكومة التاى بنج على قبول مطالبها والرضوخ للأمر الواقع.

حرب الأفيون الثانية (١٨٥٦-١٨٦٠م):

كانت الدول الأوروبية تقف - كما ذكرنا - موقف الحياد حيال النزاع الدائر فى الصين متربصة لما سوف تستقر عليه الأمور هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لم تبرح تجرية «حرب الأفيون الأولى» مخيلة القوى الأوروبية، كما لم تبرح مغانمهم من تلك الحرب تفكيرهم.

وعندما انجلت الأمور تقريباً شرعت القوى الأوروبية تستعد لخوض «تجربة أفيون ثانية» تضيف بها مكاسب جديدة إلى مكاسبها التى حصلت عليها من قبل. وكانت وسيلة تلك القوى إلى ذلك التقدم بمطالب جديدة إلى حكومة «المانشو»، وأن تغالى فى تلك المطالب حتى تضطر حكومة «المانشو» إلى الرفض وبذلك يتاح لتلك القوى فرصة التدخل وفرض تلك المطالب بقوة السلاح.

لقد بنجت ثورة «التاى - بنج» فى تحريم تجارة الأفيون فى كل

المناطق التي خضعت لها. وقد أثر ذلك بطبيعة الحال في المكاسب التجارية الأوروبية. وقد حان الوقت لإعلان مشروعية تجارة الأفيون. وكان هذا هو المطلب الأساسي للدول الأوروبية الذي أدى إلى نشوب تلك الحرب. وإن كانت القوى الأوروبية قد غطته بذريعة أخرى وتبرير غير حقيقي.

كانت المطالب الظاهرية على النحو التالي:

- ١ - تعديل اتفاقيات حرب الأفيون الأولى.
- ٢ - المطالبة باستقبال ممثلي الدول الأوروبية من قبل الإمبراطور الصيني استقبالا لائفاً وضرورة إقامتهم في بكين العاصمة للاتصال مباشرة بالإمبراطور.
- ٣ - المطالبة بفتح كل أسواق الصين للتجارة الأجنبية.
- ٤ - إعلان تجارة الأفيون تجارة مشروعة في البلاد.
- ٥ - إلغاء القيود المفروضة على نشاط ممثلي ورعايا الدول الأوروبية ولاسيما الولايات المتحدة في الصين.
- ٦ - وفي مقابل الأخذ بتلك المطالب تتعهد الدول الأوروبية بمساعدة حكومة «المانشو» في إخماد ثورة «الناي ينج».

وكانت تلك المطالب هي جوهر الطلب المشترك الذي قدمته كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا إلى حكومة الصين في عام

١٨٥٤م. وكان على حكومة «المانشوء» أن تختار بين تهديد الشوار أو تهديد الأوروبيين. فالثورة ضد النظام محتدمة ومستعرة في البلاد في الداخل. والتهديد الأوروبي باقتطاع قسطنطينية أكبر من السيادة الصينية يبدأ من الخارج. وكل من الخطرين يهدد من مركز حكومة «المانشوء». وقررت حكومة «المانشوء» الخضوع للأوروبيين الذين وعدوا على الأقل بمساعدتهم ضد الشوار الذين يريدون الإطاحة بالنظام كله. ودخلت حكومة «المانشوء» في مفاوضات مع الأوروبيين كان الهدف منها المناورة لإعطاء الأوروبيين أقل قدر ممكن من المكاسب أو تقديم أقل قدر ممكن من التنازلات. لكن ذلك لم يكن ليرضى القوى الأوروبية التي لجأت من ثم إلى استخدام القوة. وانشغلت القوى الأوروبية عن مشكلة الصين لبعض الوقت لاشتغال نيران حرب القرم فيما بين عامي ١٨٥٤ - ١٨٥٦م ولما انتهت تلك الحرب شرعت تلك الدول من جديد تنبرص بالصين وتهدد باستخدام القوة وتتحين الفرص لتحقيق ذلك الهدف.

ولقد كان الحادث الذي دفع بريطانيا في حقيقة الأمر إلى القيام بعمل عسكري ضد الصين هو قيام السلطات الصينية سنة ١٨٥٦م بتفتيش السفينة البريطانية «لوركا - أرو» التي ترفع العلم البريطاني بدعوى أنها تأوى أحد القراصنة من البحارة الصينيين. ورأت بريطانيا في ذلك إهانة لها وطالبت السلطات الصينية بتقديم اعتذار عما حدث. وعندما قوبل هذا الطلب بالإهمال عمدت القوات البحرية البريطانية إلى

اتخاذ التدابير العسكرية اللازمة بعد الحصول على موافقة رسمية من لندن، وقامت في ٢٥ ديسمبر ١٨٥٧م بقصف مدينة كانتون والاستيلاء عليها.

أما فرنسا فانتهزت فرصة مقتل أحد رعاياها في الصين من المبشرين الكاثوليك ويدعى «شابديلين» Chapdelaine سنة ١٨٥٧م، وانضمت قواتها إلى القوات البريطانية، وزحفت قوات الدولتين حتى وصلت إلى «تيان - تسين» متجهة إلى العاصمة، فاضطرت حكومة «المانشو» إلى الخضوع ووقف المناورات والمفاوضات ووقعت على معاهدة «تيان - تسين» عام ١٨٥٨م التي نصت على:

- ١ - فتح ثغور جديدة أمام التجارة الأجنبية.
 - ٢ - جعل تجارة الأفيون تجارة مشروعة.
 - ٣ - تقديم الضمانات اللازمة لسلامة التجار والمبشرين الأوروبيين في الصين.
 - ٤ - قبول حكومة الصين باستقبال الممثلين الأوروبيين في العاصمة (بكين).
 - ٥ - فرض غرامات كبيرة على الصين.
 - ٦ - حرية الأجانب في السفر والتجارة والتنقل داخل البلاد.
 - ٧ - حرية البعثات التبشيرية في نشر معتقداتها - داخل الصين.
 - ٨ - وضع تعريفات جمركية موحدة بالنسبة لتجارة الأجانب داخل الصين
- لا تزيد عن ٢,٥٪.

٩ - حق استخدام العمال الصينيين (الكولي) في مناطق بعيدة للعمل في مناجم الملايو وغرب الولايات المتحدة.

حاولت حكومة المانشو عدم وضع بنود المعاهدة موضع التنفيذ مما أدى إلى مواجهة مسلحة جديدة بين الطرفين وإعلان إنجلترا وفرنسا الحرب من جديد على الصين في عام ١٨٦٠م واحتلت قواتهما «تيان - تسين» وتقدمت القوات البريطانية والفرنسية شمالاً نحو العاصمة، وقاموا بتدمير قصر الإمبراطور في بكين. وفر الإمبراطور هارباً تاركاً أخاه «كواخ» لكي يتولى مواجهة الأجانب.

وقد تمكن كواخ من التفاهم مع القوات الأوروبية وعقد معهم سلسلة جديدة من الاتفاقيات غير المتكافئة عرفت باسم اتفاقيات بكين كان أهم ما تضمنته ما يلي:

- ١ - ضمان حق الإقامة للسفراء الأجانب في بكين.
- ٢ - تم ضم مدينة «كولون» إلى القاعدة البريطانية في «هونغ كونغ».
- ٣ - ضم ميناء «تيان - تسين» إلى الموانئ المفتوحة التي شملتها المعاهدات السابقة.

- ٤ - أقر من جديد شرعية الإتجار في «الكولي» أى العمال الصينيين.
- ٥ - أعيدت للكاتوليك كافة ممتلكاتهم التي كانت قد صودرت في عام

١٨٢٤م.

وقد أسفرت تلك الحرب نتيجة واضحة تتمثل فى إنهاء العداوة بين حكومة «المانشور» والدول الأوروبية. فقد شرعت الحكومة فى سياسة جديدة محددة هى بمالة الأجانب والتعاون معهم. وبالفعل تحالف الطرفان للقضاء على ثورة «التاى - بنج» وكان ذلك أحد (وعود) الأوربيين لحكومة «المانشور» إذا قبلت الحكومة المطالب الأوربية. وأحد شروط حكومة «المانشور» للخضوع لمطالب الأوربيين. وتم الاتفاق بين قوات «المانشور» والأوربيين على القيام بعمل عسكرى مشترك للقضاء على حكومة «التاى - بنج». واندفعت القوات المشتركة يقودها ضباط من الإنجليز والفرنسيين بعد أن زودت بأحدث الأسلحة - مثل بندقية أنفيلد - والتي لم تكن قد استخدمت بعد فى أوروبا وكذلك الزوارق البخارية المسلحة - للقضاء على الثوار والاستيلاء على العاصمة «نانكينج». وقد حدثت معارك شديدة بين الطرفين واستمات المحاربون فى صفوف التاينج فى الدفاع عن حكومتهم أمام وحشية القوات الأجنبية الغازية. وظهرت فى تلك المعارك شخصية بريطانية مشهورة هى شخصية «غوردون»^(١)، وكان قائداً شديد المراس كما كانت قواته أفضل تنظيمًا وتسليحًا، ولذلك تمكن من تشتيت قوات الثورة بل القضاء على الثورة نفسها وإسقاط دولتها الشعبية.

(١) غوردون قائد بريطانى حارب الثوار فى الصين وشارك أثناء حرب الأفيون الثانية فى إحراق قصر الإمبراطور المعروف بالقصر الصيفى وسوف يقتل فيما بعد للسودان حيث يقتل باليدى قوات الثورة السودانية فى الخرطوم.

ولقد نجح الاستعمار الأوروبي بعد إخماد ثورة «التاي - بنج» وإخضاع حكومة «المانشو» في تقطيع أوصال الصين إلى مناطق نفوذ . إذ كان النمو الرأسمالي والنهم الاستعماري قد بلغ أشده لدى تلك الدول الأوروبية وبدأت تلك الدول في تصدير رأسمالها إلى الصين . فأنشأت البنوك والمصارف التابعة لها . كما قامت تلك الدول باستثمارات ضخمة في الصين فأقامت المصانع واستولت على المواد الخام وحصلت على امتيازات التعدين وربطت باختصار الاقتصاد الصيني بالرأسمالي الأوروبي .

وتمكنت إنجلترا من احتلال بورما في أوائل الستينيات بعد تنازل الصين عنها . وأصبح لها حق تطبيق المعاهدات السابقة في الأقاليم الجنوبية الغربية للبلاد . كما أرغمت الصين على التخلي عن حقوقها في نيبال .

أما روسيا فقد أخذت تستولى على المناطق الصينية المتاخمة لها . وأرسلت قواتها إلى شمال إقليم «سينكيانغ» لتواجه التوسع البريطاني في الجنوب ، وأرغمت الصين على تأجير قاعدة «بورت آرثر» وميناء «ارين» لمدة ٢٥ عامًا . وأمام ذلك احتلت بريطانيا «واي هاي واي» لتكون بمثابة قاعدة بحرية للبريطانيين ، وأصرت عدم الانسحاب منها حتى تنسحب روسيا من «بورت آرثر» .

وبالنسبة لفرنسا فقد احتلت فيتنام على الحدود الجنوبية الشرقية للصين عام ١٨٥٨م لتتخذها قاعدة لنشاطها في الأراضي الصينية. واستمرت الهجمات والغزوات الفرنسية للصين حتى عام ١٨٨٥م عندما أرغموا حكومة المانشو على توقيع معاهدة تسمح بفتح أبواب جنوب غربي الصين لفرنسا. وفي عام ١٨٩٨م استولت فرنسا على خليج «كوانجشو» في جنوب الصين وحصلت بمقتضى ذلك على عقد استئجار لهذه المنطقة مدة ٩٩ عاماً تستخدم كقاعدة بحرية للفرنسيين. هذا إلى جانب حصول فرنسا على امتيازات واسعة للتعبدين وإنشاء الخطوط الحديدية في إقليم كوانجشى وبران فضلاً عن موافقة الصين على استخدام مستشارين فرنسيين لإدارة البريد الصينى.

وبدأت اليابان وكانت قد (تغربت) وسرت فيها النزعة الاستعمارية تتطلع إلى نصيبها من الغنيمة. وتمكنت بالفعل من الضغط على الصين للتخلي لها عن حقوقها التاريخية في كوريا. ونشبت الحرب بين اليابان والصين عام ١٨٩٤م، ووقعت الصين عقب هزيمتها على معاهدة «شيمو نوسكى» Simo no Seiki تنازلت بمقتضاها لليابان عن تايوان وجزر بسكادور وشبه جزيرة «لياو تونغ» Liao - Tung. كما فتحت عدة موانئ للملاحة اليابانية وتنازلت الصين عن كل حقوقها في كوريا لليابان.

وكان لألمانيا هي الأخرى أطماع في الصين، فانتهمزت فرصة مقتل اثنين من اليسوعيين الألمان في «شانتونغ» عام ١٨٩٧م كذريعة للتدخل للحصول على نصيبها من الغنيمة الاستعمارية. وبعد أن وجهت إنذارات نهائية إلى الصين تمكنت في ٦ مارس ١٨٩٨م من عقد اتفاقية تحقق لها الحصول على امتيازات للتعددين والسكك الحديدية في إقليم «شانتونغ» واستئجار الأراضي المحيطة لخليج «شيا وتشاو» لتكون بمثابة قاعدة بحرية للألمان .

أما الولايات المتحدة فقد كان لها دور آخر وسياسة أخرى في الصين. وقد عرفت تلك السياسة باسم سياسة «الباب المفتوح» The Open Door Policy التي أعلن عنها في عام ١٨٩٩م. ومضمون تلك السياسة هي أن تعترف كل دولة أجنبية بمناطق نفوذ الدول الأخرى في الصين وذلك مقابل أن تفتح كل دولة مناطق نفوذها أمام التجارة الحرة للدول الأخرى. وكان الهدف من ذلك تمكين الاقتصاد الأمريكي الناشئ بالتفاد إلى الصين بلا مشاكل. وقد تم وضع تلك السياسة موضع التنفيذ رغم اعتراضات البعض في البداية - وذلك بتأييد بريطانيا لها. وقد دفع بريطانيا إلى ذلك التأييد رغبتها في مد نفوذها الاقتصادي إلى مناطق النفوذ الأخرى (الروسية - الفرنسية - الألمانية - اليابانية). وقد فرضت تلك السياسة على الصين فرضاً. ولم تكن الصين في الحقيقة بقادرة على الاعتراض لو أرادت ذلك، نظراً لهيمنة القوى الأوروبية على السياسات الاقتصادية في الصين.

أما نتائج تلك السياسات الاستغلالية فكانت مدمرة للصين. حيث أفلست خزانتها واضطرت إلى الاقتراض من كل الدول مما أربك حياتها الاقتصادية حيث كانت تلك الديون بضمانات اقتصادية مثل حق تحصيل الجمارك وضريبة الملح والنقل الداخلي. كذلك أدى إفلاس الخزانة الصينية إلى قيام حكومة «المانشو» في فرض الضرائب الجائرة على طبقات الشعب مما جعل البلاد تمور من جديد بالسخط وتشتعل فيها مرة أخرى نيران الثورة.

ثورة البوكسرز (الملاكمين)

فى خضم الأوضاع المتعددة التى عاشتها الصين فى أواخر القرن التاسع عشر كان على الصين أن تشق طريقها بوسائلها الثورية. دائماً - نحو الإصلاح وتتلخص الأوضاع المتعددة فى فساد الحكم فى الداخل وفى تقطع أوصال الصين إلى مناطق نفوذ على أيدي الأوروبيين وأحوال اجتماعية واقتصادية سيئة يعيشها الفلاحون ومعظم طبقات الشعب. وظهرت فى أجواء الصين عدة اتجاهات إصلاحية.

الاتجاه الأول: يتكون من حكومة «المانشو» والطبقات الإقطاعية والأرستقراطية التى وجدت الحل فى التحالف مع الأوروبيين وتغريب البلاد على ألا يمس ذلك النظم القائمة. وهؤلاء كانوا يمثلون النظام الرجعى بكل مساوئه ويناوئون كل حركة ترمى إلى تغيير الأوضاع الراهنة فى الصين، ولو اضطروا إلى استخدام القوة للمحافظة على مصالحهم وامتيازاتهم الموروثة.

الاتجاه الثانى: ويتكون من الإصلاحيين المعتدلين الذين يرون الأخذ بالتغريب مع إصلاح النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة بالبلاد. وكان على رأس هذا الاتجاه أحد الشخصيات الصينية المطلعة يدعى «كانج يوى» Kang Yu Wei. ورغم مناداة أصحاب هذا الاتجاه بضرورة إدخال تعديلات على النظم الرجعية السائدة فى الصين لتلافى

حدوث ثورات جديدة، فإن أنصار الاتجاه الأول من الرجعيين قاوم هذا الاتجاه مقاومة شديدة.

الاتجاه الثالث: كان يمثل نظرة القلة المثقفة من الشعب الصينى ممن تلقوا ثقافتهم فى الخارج ومن اطلعوا على نظم الحكم السائدة فى دول غرب أوروبا وفى الولايات المتحدة الأمريكية. وهم يرون الإصلاح فى القضاء على النظام القائم بكل جوانبه وإحلال نظام جمهورى جديد بدلا من النظام الإمبراطورى الفاسد. وكان على رأس هذا الفريق الدكتور «صن يان صن» الذى أخذ على عاتقه تنظيم حركة المقاومة ضد النظام القائم وتكوين جمعية سياسية أطلق عليها اسم «جمعية أحياء مجتمع الصين» عام ١٨٩٤ م.

الاتجاه الرابع: اتجه الوطنيين الذين يناهضون التدخل الغربى ويرون الحل فى التخلص منه بكل الوسائل العلنية والسرية. وقد سعت الفرصة لكل اتجاه تقريبا فى تجربة أفكاره فى البلاد.

لم يكن من الممكن للاتجاه الأول أن يحرز أى نجاح نظرا لتحالفه الخالص مع القوى الأوروبية الاستعمارية. أما الاتجاه الثانى فقد أصيب بالإحباط وخيبة الأمل لأنه يأمل الإصلاح مع الإبقاء على الاتجاه الأول. وقد كان ذلك مستحيلا. إذ لم تتوقف محاولات ومؤامرات الاتجاه الأول ضده، وكان ذلك شيئا طبيعيا، إذ كيف يأمل مصلحو الاتجاه الثانى من

تطبيق أفكارهم بواسطة أجهزة الاتجاه الأول الرجعية والمتحالفة مع الأوربيين وهى أجهزة بطبيعتها تعوق التقدم الاجتماعى.

لقد كسب هؤلاء المصلحون ثقة الإمبراطور الصينى الشاب «كوانج هسو» Kwang Hsu حيث رأى أن يستفيد من تلك الحركة لضمان ولاء القائمين عليها وتأييدهم له وفى صراعه مع نائبه الإمبراطور - الإمبراطورة العجوز «تزو هسى» Tzu - Hsi - التى كانت مسيطرة على مقاليد الأمور فى الصين منذ أمد طويل^(١). وانخرط الإمبراطور الشاب بالفعل فى موجة الإصلاحيين أصحاب الاتجاه الثانى، وأيدته الدول الأوروبية فى السير فى هذا الاتجاه لمعارضة الإمبراطورة العجوز للثقافة الغربية والنفوذ الغربى من جانب، ولانتهاجها سياسة التعاون مع الحكومة الروسية من جانب آخر. أصدر الإمبراطور عام ١٨٩٨م عدداً من القرارات والمراسيم الإصلاحية تتصل بنظام التعليم والاقتصاد والصناعة وتدريب الجيش، وغيرها، غير أن هذه القوانين لم توضع موضع التنفيذ. وظلت تلك الخطوات الإصلاحية حبراً على ورق بفعل تأمر الإقطاعيين والإمبراطورة العجوز حيث قاموا بحركة مضادة بهدف تقويض الحركة الإصلاحية والتخلص من أنصارها.

(١) حين دخل الحلفاء بكين منتصرين فى نهاية ما سعى بحرب الأفيون الثانية ١٨٦٠م، فرّ الإمبراطور الصينى «شيان فنج» إلى «جيهول» حيث توفى بعد عام وترك العرش لابنه البالغ من العمر خمس سنوات. فما كان من زوجة الإمبراطور الثانية أم ذلك الغلام، إلا أن استولت على مقاليد الحكم واشتهرت باسم «تزو هسى» وعرفت باسم الإمبراطورة الوالدة أو «بوذا العجوز». وحكمت الصين حكماً صارماً مجرداً من الرحمة جيلاً كاملاً. ولما مات ولدها عند بلوغه سن الرشد (١٨٧٥م) أجلس على العرش غلاماً قاصراً هو «كوانج هسو» واستبقت مقاليد الحكم فى يدها.

وقد تم ذلك بالقبض على الإمبراطور الشاب والقائه فى السجن إلى أن
لقى حتفه بعد ذلك بعشر سنوات فى عام ١٩٠٨ م. وتنتهى بذلك تلك
الحركة الإصلاحية التى ظلت مدة ١٠٣ يوماً وعرفت فى تاريخ الصين
باسم «إصلاحات المائة يوم».

أما الاتجاه الإصلاحى الثالث فلم يكن قد آن الآوان بعد ليطبق
أنكاره الثورية ويحول الإمبراطورية إلى جمهورية، حيث كان لابد قبل
ذلك من تمهيد وإعداد، وبالتالى حمل عبء الحركة الإصلاحية الاتجاه
الرابع، وهو الاتجاه الثورى الشعبى الذى تبلور فى ثورة كبرى فى الصين
عرفت باسم ثورة الملاكمين «البوكسرز».

انبثقت حركة الملاكمين من إحدى الجمعيات السرية التى انتشرت
فى صفوف الشعب وعرفت باسم «جمعية قبضات التوافق الصالحة» Yi
Ho - Kiuan . - وإذا كان أهداف ثورة «التاى - بنج» داخلية أى تتعلق
بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للصين. فإن أهداف ثورة
«البوكسرز» كانت خارجية بمعنى أن توجهها الأساسى كان مكافحة
الوجود الأجنبى على أرض الصين. ولقد وجه ثوار «البوكسرز» سخطهم
وغضبهم إلى المبشرين الأجانب. وهؤلاء المبشرون كانوا يعملون منذ
البداية لا من أجل نشر الديانة المسيحية فحسب، بل من أجل فرض
السيطرة الأوروبية على الصين. وكثيراً ما كانوا يحمون الفارين من العدالة
إذا اعتنقوا المسيحية ويستولون على الأراضى ويمتهنون تقاليد وعادات

الصينيين. ولم يكن نشاطهم محدوداً بنطاق معين كما نصت على ذلك المعاهدات المبرمة مع الصين. ولهذا كان خطرهم على الصين أشد من خطر الممثلين الدبلوماسيين.

— اختلف المؤرخون حول سبب تسمية الثوار «الملاكمين». فريق يرى أنهم عرفوا بذلك الاسم، لأنهم كانوا يتدربون على الملاكمة الصينية. وفريق آخر يرى أن هذا الاسم لم يكن يتعلق بفن الملاكمة من قريب أو بعيد وإنما هم أعضاء الجماعة الانتقامية الذين سبق لهم أن قاموا باغتيال اثنين من رجال التبشير الألمان في مقاطعة «شانتونج» عام ١٨٩٧م. وهذا يفيد بأن عملياتهم الأولى بدأت في مقاطعة شانتونج، ورفع الثوار شعار «التخلص من الأجانب» بدعوى أن السماء غاضبة على الأجانب وعلى كافة ما يصدر منهم من أفعال، وخصوصاً من عقيدتهم المسيحية. وأن رسالة الملاكمين هي تطهير الصين من هذه الشرور. وكان من الطبيعي أن يحاول هؤلاء الأجانب مقاومة الحركة. ولما كانت حكومة «المانتشو» حليفة للأجانب فقد اتخذت جهودها مع جهود الأوربيين للتخلص من الثوار في كل مكان. ووقع الثوار تحت ضغط عنيف ولكن روح المقاومة فيهم لم تتوقف. وفي يوليو ١٩٠٠م نجحت قوات الثورة في الاستيلاء على العديد من المدن من بينها «تيان-تسين»، وبانت تهدد العاصمة نفسها «بكين».

وعندما أدركت الإمبراطورة العجوزة مدى الخطر الذي أصبح يحيط

بها، بدأت تتودد إلى زعماء الثورة وأقنعتهم بالعمل المشترك لمقاومة النفوذ الغربى والتخلص من الأجانب. وسمحت لهم الإمبراطورة بدخول قواتهم إلى العاصمة «بكين». وفى ٢٢ يونيو ١٩٠٠م وتحت ضغوط شعبية عارمة أعلنت الإمبراطورة الحرب على جميع الأجانب داخل الصين. وتطورت الأمور تطوراً خطيراً وشرع الثوار يذبحون الأجانب دون تفرقة بينهم فى كثير من أنحاء الصين. وأمام تلك المذبحة قامت الجيوش الأجنبية المتحالفة (بريطانيا والولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وروسيا والنمسا وإيطاليا) بالزحف نحو بكين لحماية أرواح مواطنيها الذين استولى عليهم الرعب. وتمكنت تلك القوات من انتزاع مدينة «تيان - تسين» من أيدي الثوار ودخول بكين فى أغسطس ١٩٠٠م، ففرت الإمبراطورة وحاشيتها إلى مدينة «شيا تفو»، وأخذت القوات الأجنبية تنتقم من الصينيين أشد انتقام. وخربت كثيراً من الممتلكات ونهبتهاء، وألحقت بها الخراب والدمار ونجحت فى إخماد تلك الثورة.

دخلت حكومة «المانشو» فى مفاوضات مع القوات الأجنبية عام ١٩٠١م. وتم فرض السلام مرة أخرى على الصين فى ظل اتفاقية «اتفاقية الملاكمين» أو «بروتكول البوكسرز». وتعكس تلك الاتفاقية بوضوح مدى الضعف التى وصلت إليه الأسرة الحاكمة فى الصين ومدى خضوعها للنفوذ الأجنبى بشكل أفقدها احترام الشعب واحترام الدول الأجنبية على السواء. حيث فرض الحلفاء غرامة مالية كبيرة تقدر

بحوالى ٣٣٠ مليون دولار، كما فرضت عقوبات على المدن التي اشتركت فى تلك الثورة. كما احتلت الجيوش المتحالفة عدداً من المناطق بحجة الدفاع عن رعاياها وجردت الحصون التى تحمى بكين من سلاحها.

ولقد كان أفضل ما فعله الأجانب هو اشتراطهم أن تنفق أموال الغرامات على تعليم الطلبة الصينيين فى جامعات الدول التى كانت هذه الأموال من حقها وهى إنجلترا وروسيا والولايات المتحدة واليابان. ويعلق أحد الباحثين على ذلك بقوله أن هذا العمل كان له أثر عظيم فى تحطيم الصين القديمة أقوى مما كان لأى عمل آخر بمفرده فى الصراع التاريخى المرير بين الشرق والغرب. ويسمى هؤلاء الطلاب فى التاريخ باسم «طلبة الغرامة». وقد اشترط فى إيفاد هؤلاء الطلبة أن يكونوا من صغار السن ممن يسهل التأثير عليهم وتوجيههم الوجهة التى يريدونها. ولقد وقف هؤلاء الأبناء بأنفسهم على أسباب قوة أعدائهم، وعلى آخر تطورات العلم الحديثة، وكان أثر تلك الثقافات الغربية كبيراً على نفوسهم. ومن ثم فقد لعبوا دوراً مهماً فى مصير الصين ومستقبلها كما سوف نرى.

وقد اختلف الباحثون فيما بينهم حول مضمون تلك الثورة «ثورة الملاكمين» فالبعض يرى أنها كانت جماعة من العصاة تهدف فى الأصل إلى خلع الإمبراطورة والأسرة الحاكمة. ولكن الإمبراطورة

استطاعت بدهائها من إقناعهم بأن العدو الحقيقي هم الأجانب ومن ثم تحولوا من الصراع الداخلى إلى الصراع الخارجى. بينما يرى فريق آخر أنها كانت ثورة تعبر عن مقاومة الشعب الصينى للإمبريالية الغربية. ومهما يكن من أمر فقد انتهت الثورة بالفشل لأسباب عديدة يمكن إجمالها فيما يلى :

أولا : أن أنصار تلك الحركة حاربوا فى جبهتين فى وقت واحد، فقد قاوموا استبداد أسرة المانشو، وحاربوا التدخل الأجنبى. وكان من الأجدى للحركة أن تركز جهودها للقضاء على عدو واحد فقط حتى إذا ما قضت عليه وجهت كل جهودها للعدو الآخر.

ثانياً: جهل القائمين بالثورة بالتيارات السياسية الداخلية والخارجية. فرغم ارتباط مصالح الأسرة الحاكمة بمصالح الدول الأجنبية، فقد تمكنت الإمبراطورة العجوز بدهائها من إقناع زعماء الحركة بمعاداتها للتدخل الأجنبى وتوجيه قوة الحركة نحو الأجانب لتتجو بعرش الصين، ولتتحول مهمة تنظيم الحركة إلى الدول الأجنبية.

ثالثاً: أن الحركة لم تكن على درجة من التنظيم والكفاية بالشكل الذى كانت عليه حركة «التاى - بنج». هذا إلى جانب افتقادها لبرنامج إصلاحى محدد.

غير أن فشل ثورة الملاكمين مهد الطريق لظهور الاتجاه الإصلاحى الرابع وهو الاتجاه الذى قاده «صن يات صن».

الطريق نحو الجمهورية

أصبحت الصين نتيجة للهزائم المتكررة التى منيت بها على أيدى الدول الأجنبية ميداناً فسيحاً للاحتكارات الأجنبية، ولاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى الصناعة والتجارة. وكان استخدام رؤوس الأموال هذه على نطاق واسع فى الصين قد ضيق الخناق على رؤوس الأموال المحلية وحرم الطبقة الوسطى من الصينيين من المساهمة فى حركة التصنيع التى بدأها الأجانب. كما أصبحت كل مرافق الدولة تقريباً من سكك حديدية ووسائل نقل وغيرها تحت إشراف الدول الأجنبية الدائنة.

ولكن رغم العيوب التى وجهت إلى سيطرة رأس المال الأجنبية على الصين ففى ظله نشأت المصانع المختلفة فى أنحاء الصين، تلك المصانع التى ساهمت فى خلق مجتمع عمالى صناعى أكثر ترابطاً واتحاداً من المجتمع الزراعى الذى عرفته الصين. وسوف يكون لذلك المجتمع العمالى الجديد دوراً خطيراً فى تاريخ الثورات فى الصين.

هذا من الناحية الداخلية، أما فيما يتعلق بالناحية الخارجية فقد واكب هذا التطور الداخلى ضغط خارجى. ففى عام ١٩٠٢م عقدت اليابان مع إنجلترا حلفاً عسكرياً لمواجهة الخطر الروسى فى الشرق الأقصى ولحفظ حقوق اليابان فى التدخل العسكرى فى كوريا وحق إنجلترا فى التدخل العسكرى فى الصين. وعلى أثر عقد تلك المعاهدة اندلعت

الحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤-١٩٠٥) فوق أرض الصين. وأسفرت عن استيلاء اليابان على كوريا وعلى الخط الحديدي الروسى عبر منشوريا. وعلى منطقة بورت آرثر وديران. كما احتلت إنجلترا التبت التى كانت خاضعة للصين.

ومنذ فجر القرن العشرين كان هناك تقارب بين حكومتى طوكيو وواشنطن بشأن التعاون فى شئون الشرق الأقصى، وعقدت بين الطرفين معاهدة روت - تاكاهيرا Root - Takahira التى منحت اليابان حق التدخل فى شئون الصين وتحقيق أطماعها فى إقليم منشوريا وكوريا فى نظير احترام اليابان للسيادة الأمريكية على جزر الفلبين. كذلك عقد ميثاق مماثل بين اليابان وفرنسا، اعترفت فرنسا بمقتضاه بحق اليابان فى التدخل فى شئون كوريا فى مقابل اعتراف اليابان بالسيادة الفرنسية على الهند الصينية.

اقتنعت الإمبراطورة العجوز بعد ضياع منشوريا اقتناعاً كاملاً بحتمية التغيير فقامت بتبنى حركة إصلاحية كان من أهمها إقامة مساواة اجتماعية بين عنصر المانشو وبين الصينيين عن طريق إباحة التزاوج بين العنصرين. أما بقية الإصلاحات الأخرى فكانت تهدف إلى رفع مستوى التعليم، وتنظيم الجيش والبحرية وإصلاح النظام القضائى.

فبالنسبة للتعليم تم تطبيق برنامج لعام ١٩٠١ يتضمن إرسال عدد

من فتيان المانشو إلى أوروبا للتزود بعلوم الغرب، كما تم إنشاء وزارة للمعارف. وفي عام ١٩٠٤ صدر برنامج تعليمي شامل في كافة المقاطعات على النسق الأوروبي ابتداء من رياض الأطفال وحتى الكليات والجامعات. وكذلك تم إنشاء جامعة بكين. وكان البرنامج التعليمي يهدف إلى رفع نسبة المتعلمين إلى ٥٪ في عام ١٩١٧م. ولكن النتائج التي أمكن التوصل إليها كانت هزيلة جداً حيث كان موظفو الأقاليم المسئولون عن تنفيذ هذه البرامج كانوا يجهلون علوم الغرب ونظم التعليم من ناحية إلى جانب عدم تحمسهم من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للجيش والأسطول فقد كانت القوات العسكرية الصينية فيما قبل عام ١٩٠٥ تتألف من الجيوش التي تحمل علم المانشو في المدن الرئيسية بالإضافة إلى قوات العلم الأخضر المستقلة والتي يشرف عليها حكام الأقاليم. وكانت الأسلحة عتيقة وقد وضع مشروع لإنشاء جيش وطني حديث على أساس التجنيد الإجباري. أما بالنسبة للأسطول الصيني الحديث الذي تم إنشاؤه عام ١٨٩٤م كان متفوقاً في تجهيزه على الأسطول الياباني إلا أن نقص السلطة المركزية التي تتولى الإشراف عليه وتحريكه من جهة وقلة الخبرة الفنية والتدريب الحديث من ناحية أخرى أدى إلى تدميره في الحرب الصينية - اليابانية - وفي أعقاب ذلك تم إنشاء وزارة للبحرية الصينية بهدف تحقيق الإشراف المركزي على الأسطول وتحديثه غير أن المعارضة الإقليمية تسببت في إحباط كل جهود ترمي إلى الإصلاح.

وعلى صعيد الإصلاحات السياسية نجد أن حكومة الصين قد تعهدت في مرسوم الإصلاح الصادر في عام ١٩٠١م بانتهاج أفضل نظم الحكم وأساليبه المتبعة في الدول الأجنبية ولقد كان مثالا أمام أعين الصينيين أن الدول الحديثة الكبرى - فميا عدا روسيا - تأخذ بالنظم الدستورية - وأن روسيا قد لحقت بها الهزيمة عام ١٩٠٥م على يد اليابانيين. حين اتخذ اليابانيون لأنفسهم نظاما دستوريا. لذلك فقد قامت الصين بإرسال بعثة إلى الخارج لدراسة نظام الحكومات النيابية. وقد وقع اختيارها على الدستور الياباني وهو صورة معدلة - تعديلا طفيفا - من الدستور الألماني.

وفي عام ١٩٠٧م صدر الدستور الصيني المؤقت متضمنا برنامجا شاملا لإصلاح الجهاز الحكومي على مدى تسع سنوات على أساس أن يجرى تنظيم المجالس التشريعية الإقليمية في العامين الأولين وفي عام ١٩١٠ تنعقد الجمعية الوطنية في بكين ثم يعقب ذلك صدور الدستور الدائم عام ١٩١٧م ليجتمع البرلمان الصيني بعد ذلك. ولقد كان من المنتظر أن تمضي برامج السنوات التسع الإصلاحية في طريق التنفيذ لولا وفاة الإمبراطورة العجوز بعد انقضاء ثلاثة أشهر فقط من صدور مرسوم السنوات التسع الإصلاحية عام ١٩٠٨م مما مهد السبيل لاندلاع الثورة وظهور زعامة «صن يات صن».

ولد «صن يات صن» في عام ١٨٦٦م في قرية صغيرة بالقرب من

مدينة كانتون. واعتنق «صن» المسيحية وقوى إيمانه بها فاندفع يحطم
أصنام الآلهة فى معبد قريته وكان لهذا الغلام أخ له أكبر منه سنًا هاجر
من قبل إلى جزائر هاواى، فجاء بأخيه الأصغر إلى هتولولو وأدخله مدرسة
يديرها راهب من أتباع الكنيسة الإنجليزية ويسير التعليم فيها بالأساليب
الغربية البحتة. ولما عاد «صن» إلى الصين التحق بالكلية الحربية البريطانية
فكان أول من تخرج فيها من الصينيين.

وكانت هذه الدراسات من أكبر الأسباب التى أفقدت الرجل كل
ما فى قلبه من العقائد الدينية، كما كانت الإهانات وضروب الإذلال
التي يلقاها هو وأبناء وطنه فى الجمارك التي يسيطر عليها الأوروبيون وفى
الأحياء الأجنبية من ثغور المعاهدات مما أوغر صدره وجعله يفكر فى
الثورة.

وكان عجز الحكومة الفاسدة الرجعية عن أن تقى الصين العظيمة
مذلة الهزيمة على يد اليابان الصغيرة، وتجزئة البلاد بين الدول الأوروبية
لأغراضها التجارية، مما أشعره بالمذلة وملأ قلبه حقدًا وضعفًا على تلك
الحكومة. فاعتقد أن أول خطوة يجب عليه أن يخطوها فى سبيل تحرير
الصين هى أن يقضى على أسرة المانشو.

وكانت أولى حركاته شاهدًا حقًا على ثقته بنفسه، ومثاليته،
وبساطته. ذلك أنه ركب سفينة تجارية دفع أجرها من ماله الخاص وصار

بها مدى ألف وستمئة ميل نحو الشمال ليعرض على لى هونغ - جاخ نائب الملكة الوالدة مشروعاته التى تهدف إلى إصلاح أحوال البلاد واستعادة عزها وكرامتها. فلما رفض هذا الحاكم مقابلته بدأ حياة كلها مغامرات وتجوال لنشر أفكاره وتصوراتهِ حول مستقبل الصين ولجمع الأموال لصالح الحركة الثورية فى الصين. ولقد استمد «صن يات صن» مصادر التأييد لحركته من:

١ - الطلاب الصينيين الذين سافروا للخارج للدراسة. وقد تأثر هؤلاء بالأفكار الجديدة.

٢ - الجماعات الصينية التى تقيم فى جنوب شرق آسيا وهاواى وقد كانت هذه الجماعات أكثر تعاطفاً مع النظام والأفكار الغربية. ونظراً لما تمتلكه تلك الجماعات من ثروات فقد قامت بدور حيوى فى تمويل حركة «صن يات صن» فى خارج الصين.

٣ - أما المصدر الثالث فكان اليابان إذ كانت تقوم بدور الحاضنة للثورة الصينية فى هذه الفترة حيث نشأ فى كل من طوكيو ويوكوهاما جيوب قوية لتأييد الثورة متمثلة فى تركيز أعداد ضخمة من طلاب العلم الصينيين. هذا إلى جانب تعاطف مجموعة يابانية من ذوى النفوذ مع قضية «صن يات صن» مما جعل اليابان ملجأ يأوى إليه الثوار الصينيون ويتخذونها مقراً لممارسة نشاطهم.

ففى اليابان ولدت وتطورت حركة «صن يات صن» عندما أقام «صن» العصبة المتحدة United League التى تولت التنسيق بين جماعات الطلاب الصينيين فى شتى أنحاء العالم وبين الحركة السرية فى الصين. ومن خلال هذه العصبة المتحدة قدم «صن يات صن» برنامج ذى المراحل الثلاث لتطور الصين وهى كما يلى:

المرحلة الأولى: تبدأ بعد قيام الثورة والإطاحة بأسرة المناشو ومدتها ثلاث سنوات ويسود فيها الحكم العسكرى.

المرحلة الثانية: وهى ست سنوات من الوصاية فى ظل دستور مؤقت، يتم خلالها تلقين الشعب الصينى مبادئ الديمقراطية ونظام الحكم الدستورى.

المرحلة الثالثة: ويتم فيها إقامة حكومة دستورية مع وجود رئيس للجمهورية وبرلمان.

ورغم أن الجبهة المتحدة نجحت فى التنسيق بين التجمعات خارج الصين إلا أنها لم تستطع تحقيق ذلك داخل الصين لذا فإن محاولات «صن يات صن» للثورة قد فشلت عدة مرات ولم تنجح الثورة إلا عندما تمردت حامية الإمبراطور بالقرب من مدينة «هانكو» Hancou فى سبتمبر ١٩١١م مما أدى إلى انتشار حركات التمرد بسرعة مذهلة فى ربوع الصين دون أن يكون لها خطة عامة للتنسيق وعلى الفور تكونت حكومة

ثورية فى كانتون بزعامة «وو - تنج - فانج»، وطلبوا من الأجانب تأييدهم الأمر الذى أرغم حكومة المانشو فى بكين على استدعاء «يوان شيه كاي»^(١) Yuan Shih Kai لقيادة القوات الإمبراطورية، وتم تعيينه فى ١٤ أكتوبر ١٩١١م فى منصب حاكم إقليم «هوبى هنان» - Hupie Hunan. فى هذه الأثناء علم «صن يات صن» وكان لا يزال فى الولايات المتحدة نبأ قيام الثورة فى الجنوب فبادر بالحضور إلى الصين من أجل توحيد كيان الثورة. وتم انتخابه على الفور رئيساً للجمهورية بصفة مؤقتة.

وقد تمكن «يوان شيه كاي» بمهارة فائقة من اغتصاب السلطة عن طريق إقناع الجماعات الثورية بأن يكون هو أول رئيس للجمهورية مقابل عدم محاربتة لها وقبوله النظام الجمهورى وتوحيد البلاد وفى نفس الوقت فإن الأسرة الحاكمة لم تكن تستطيع مقاومة اتجاهات «يوان» لضعفها من ناحية ولقوة «يوان» وتأثيره على الجيش الإمبراطورى من ناحية ثانية، وموافقة القوى الأجنبية على اختلاف اتجاهاتها من ناحية

(١) ولد «يوان شيه كاي» عام ١٨٥٩م وكان آخر مبعوث صينى فى كوريا حيث عاد بعد الاعتراف باستقلالها إثر حرب ١٨٩٥م مع اليابان وقد أشرف على بناء جيش صينى كان يدين له بالولاء. وكان «يوان» من المحافظين المعارضين لسياسة الإصلاح التى دعا إليها الإمبراطور «كوانج هسو» عام ١٨٩٨م. ولذا عندما قامت الإمبراطورة بانتقالها أصبح «يوان» هو الرجل القوى فى البلاط الصينى. وعندما توفيت الإمبراطورة لم يكن «يوان» على وفاق مع الإمبراطور «بو - يى» Pou - Yiu فاضطر إلى الاستقالة من جميع مناصبه. ولكن عندما قامت ثورة ١٩١١م استدعى يوان باعتباره رجل الجيش القوى للقضاء على تمرد حامية «وونشانج»، ومن ثم فقد انتهاز الفرصة وعمل من أجل مصلحته.

ثالثة. تلك القوى التى لم تنظر باحترام نحو النظام الإمبراطورى المتهالك كما أنها لم تؤيد الجمهورية والجماعات الثورية لخشيتهما من أن تعمل تلك الجماعات من أجل إقامة صين قوية تعارض الامتيازات الأجنبية فى أراضى الصين.

وفى ١٢ فبراير ١٩١٢م وبعد مفاوضات عسيرة بين الدكتور «صن يات صن» و«ليوان شيه كاي» والإمبراطور، لم يجد الإمبراطور بداً من الرضوخ إلى الأمر الواقع وقرر التنازل عن العرش استجابة لرغبة الشعب الصينى فى إيجاد نظام جمهورى ونتيجة لهذا الموقف الكريم من قبل الإمبراطور فقد عامله الثوار معاملة حسنة، ومنحوه قصرًا كبيرًا لإقامته ومرتبًا شهريًا لتدبير شئونه. كذلك سمح لأفراد الأسرة المالكة بالاحتفاظ بممتلكاتهم وألقابهم، وبهذا ينتهى حكم أسرة المانشو الذى استمر قرونًا عديدة.

وعقب تنازل الإمبراطور عن العرش، ثم إعلان الجمهورية. ولحرص الدكتور «صن يات صن» على احتفاظ الصين بما حققتة الصين من آمال أعلن تنازله عن طيب خاطر ليوان شيه كاي عن رئاسة الجمهورية.

وبعد قيام الجمهورية تألفت عدة أحزاب استعدادًا للانتخابات التى تقرر إجراؤها كان من بينها حزب الشعب القومى وهو حزب «الكومنتاج» الذى أنشأه «صن يات صن» وأصبح يضم أنصاره ويقوم

على أساس فلسفته. وفي الانتخابات حصل هذا الحزب على الأغلبية، وكان المفروض أن يتولى أحد زعمائه من أنصار «صن»، الوزارة. ولكن يوان شيه كاي، انقلب على هذا الحزب وأعلن حله باعتباره حزباً مشيراً للفتن. وبدأ يعمل من أجل فرض حكم دكتاتوري على الصين ونصب نفسه إمبراطوراً على البلاد ولكنه لم يفلح في ذلك كما سوف نرى، رغم أنه أفلح في القضاء بسهولة على الثورة الثانية التي قام بها الجمهوريون الجنوبيون من أنصار «صن يات صن» ضده، واضطر صن وزعماء الكومنتاج الآخرين عقب إخمادها إلى اللجوء إلى اليابان حيث كرم «صن» جهوده من هناك للانتقام من «يوان شيه كاي» والقضاء على دكتاتوريته العسكرية.

الصين في القرن العشرين

بمجمع العقد الثاني من القرن العشرين حدث تغير هام في علاقات القوى في شرق آسيا. فتمط الاستقرار الاستعماري، الذي فرضت من خلاله الدول الأوروبية، متعاونة، إرادتها على الصين المنهكة اختفى. ونسق القوى المتميز والذي سعت اليابان طوال نصف قرن للانضمام إليه انهار في اللحظة التي نجحت في أن تصبح عضواً فيه. كما تلاشت إمبراطورية المانشو، التي كانت عنصراً هاماً في التوازن وفي بنية العلاقات الدولية في شرق آسيا. أما الدول الأوروبية المتنافسة فقد انشغلت في الحرب العالمية الأولى التي أدت لاستبعادها جزئياً من شرق آسيا ومن ثم أتاحت الفرصة لظهور قوى جديدة متنافسة في المنطقة وهي الولايات المتحدة واليابان.

ولقد أتاحت تلك الحرب لليابان فرصة ذهبية للتوسع في الصين إذ بادرت اليابان غرور اندلاع الحرب بالإعلان عن تمسكها بالتزاماتها المترتبة على التحالف الياباني الإنجليزي^(١). ومن ثم أعلنت الحرب على ألمانيا وانطلقت لاحتلال الأقاليم التي كانت تسيطر عليها ألمانيا في الصين وفي خلال فترة وجيزة احتلت اليابان الممتلكات الألمانية في شانتونج والجزر الألمانية في المحيط الهادى. وصعدت اليابان توسعها في -

(١) معاهدة التحالف اليابانية البريطانية وقعت عام ١٩٠٢م وجددت عام ١٩٠٥م، عام ١٩١١م وكانت من الركائز التي قام عليها التوسع الياباني في شرق آسيا والصين برجه خامس.

الصين، وقدمت فى بداية عام ١٩١٥ للصين ما عرف باسم المطالب الإحدى والعشرين التى كانت لها أصداء عالمية واسعة النطاق كما كان لها رد فعل عنيف داخل الصين تمثل فى حركة ٤ مايو ١٩١٩م.

اضطر «يوان شيه كاي» لقبول المطالب اليابانية تحت التهديد والإنذار، ووقع على المعاهدات الخاصة بها يوم ٢٥ مايو ١٩١٥م أى بعد أسبوع من الإنذار اليابانى الذى وجه له فى هذا الشأن. ونظراً للإذلال الشديد الذى لقيته الصين على يد هذا القائد العسكرى فقد عمّ التذمر والسخط عامة الشعب، ووجد هذا القائد أنه لن يستطيع القضاء على هذا التذمر إلا بتدعيم مركزه فى الحكم وذلك بإعلان نفسه إمبراطوراً على الصين. غير أن هذه الفكرة لم تجد قبولا فى نفوس الصينيين حيث أعلن بعض قادة الجند فى إقليم «يونان» فى ديسمبر ١٩١٥م الثورة ضده وقاموا هذه الفكرة تماماً وأرغم على العدول عن مطامعه، وسرعان ما قضى عليها تماماً بوفاته فى منتصف عام ١٩١٦م.

سادت الصين عقب وفاة «يوان شيه كاي» فترة من الفوضى والاضطراب لم تعرف لها البلاد مثيلاً من قبل وسيطرت النزعة العسكرية على البلاد فى إطار ما عرف باسم «أمراء الحرب» War Lords، وأخذ القواد العسكريون يتنازعون السيطرة على حكومة بكين، كما لجأ بعض الضباط إلى قيادة بعض التشكيلات العسكرية ومهاجمة الولايات الصينية النائية والاستيلاء عليها. وساعدت تلك الأوضاع على خلق مراكز قوى

إقليمية متعددة إلى جانب انعدام وجود حكومة مركزية موحدة وهو الأمر الذى لا يتفق وتقاليد الحياة السياسية فى الصين التى قامت حضارتها على أساس الحكم المركزى الموحد.

وقد استطاعت فى ذلك الوقت جماعة من العسكريين الموالين لليابان من تولى مقاليد الحكم فى بكين، وانهزوا فرصة إغراق الألمان لإحدى السفن التى على ظهرها بعض الصينيين وأعلنوا الحرب على ألمانيا من ١٤ أغسطس ١٩١٧م والوقوف إلى جانب الحلفاء فى الحرب يراودهم الأمل فى أن انتصار الحلفاء فى الحرب سيقوى من مركزهم وسيساعدهم على استعادة «شانتونغ» التى كانت خاضعة للسيطرة الألمانية. ولكن هذا الأمل تبدد بعقد اتفاق «لانسنج - إيشى» - Lansing Ishii بين اليابان والولايات المتحدة، حيث اعترفت فيها الولايات المتحدة بما لليابان من مصالح خاصة فى الصين وخصوصاً فى المناطق المجاورة للحدود الروسية.

وقد أقر مؤتمر الصلح فى باريس، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، لليابان بعض المطالب وخاصة حقوق وامتيازات ألمانيا فى مقاطعة «شانتونغ». وأدى عجز المندوبين الصينيين فى مؤتمر الصلح بفرساي عن إلغاء كافة الامتيازات الأجنبية داخل الأراضى الصينية، وفشلهم فى المطالبة بحق تقرير المصير إلى انفجار ثورة مايو ١٩١٩م.

رفض الشعب الصينى الخضوع لقرارات مؤتمر الصلح فى باريس . وفى ٤ مايو عام ١٩١٩م قام أكثر من ثلاثة آلاف طالب فى بكين بمظاهرة كبرى ضد قرارات مؤتمر الصلح ، وذلك نتيجة خيبة الأمل التى شعر بها الصينيون الذين كانوا يعتقدون بأن المؤتمر سيعيد الأراضى التى كانت تحتلها ألمانيا المنهزمة إلى السيادة الصينية ، ولما منع الطلاب المتظاهرون من دخول حى الدبلوماسيين الأجانب فى العاصمة فإنهم اتجهوا بالمظاهرات نحو المسؤولين الصينيين الذين وقعوا على المذكرة الخاصة بمنح الأراضى لليابان وأشعلوا النار فى منزل أحد كبار الملاك المتعاونين معها . وأثر ذلك أعلنت الأحكام العرفية وقبض على عدد من الطلاب فانتشرت الثورة إلى مختلف مقاطعات الصين كما قام العمال باضطرابات تأييدا للطلاب وبادر الطلاب بتنظيم أنفسهم بسرعة واجتمع ممثلوهم من الجامعات والمدارس بمختلف مراحلها وقرروا إقامة تنظيم طلابى باسم «اتحاد طلبة جمهورية الصين» كى يتولى تنسيق النشاط الطلابى فى جميع أنحاء البلاد .

ونجحت حركة ٤ مايو فى الدفاع عن الأراضى الصينية فلم تحصل اليابان على «شانتونج» حيث امتنعت الصين عن التوقيع على معاهدة فرساي . وهكذا أصبح الوجود اليابانى فى «شانتونج» غير قانونى .

وتعد حركة ٤ مايو علامة هامة من علامات اليقظة الوطنية فى الصين نظرا لأن الطلاب المتشبعين بالفكر اليسارى كانت لهم القيادة فى

تلك الحركة. وكان من الطبيعي أن يكون للثورة الروسية أثرها الكبير في الصين لاسيما بعد أن نجحت تلك الثورة في القضاء على الاستبداد والإقطاع داخل روسيا وفي إقامة حكومة من بين طبقة العمال. وأخذ الشعب الصينى يتطلع إلى المبادئ الروسية الجديدة على أنها الوسيلة لإنقاذه من الحكم الاستبدادى الداخلى ومن الرأسمالية الغريبة.

وعن هذا الطريق أخذت مبادئ لينين وكارل ماركس تجد طريقها إلى الصين فبدأت الجمعيات الشيوعية تتكون من مختلف مدن الصين. وظهر من رؤساء هذه الجمعيات «ماوتسى تونغ» و«شواين لاي». وتمكن أعضاء المنظمات الشيوعية من عقد أول مؤتمر للحزب الشيوعى الصينى فى مدينة شنغهاى فى أول يوليو ١٩٢١م. وكان هدف الحزب توجيه الطبقة العاملة وتجنيدها لتحقيق الهدف فى القضاء على أمراء الحرب الذين سيطروا على الحكم فى الصين والتخلص من النفوذ الأجنبى وسيطرة الرأسمالية الغريبة.

وفى ذلك الوقت أخذ «صن يات صن» يعمل على تحقيق الوحدة الوطنية. وقد وجد فى جارته روسيا التى تنازلت عن امتيازاتها فى الصين خبر معين له على تحقيق هذا الهدف. فبدأ يدرس الثورة البلشفية ويتفهم تنظيماتها ويتصل بزعمائها، للوصول معهم بشأن توحيد الجهود بين الطرفين. وأسفرت تلك الاتصالات عن عقد اتفاق تعهدت روسيا بمقتضاه بتقديم المشورة إلى الصين فى نضالها من أجل تحقيق الوحدة

والاستقلال. كما عاونته الروس أيضاً فى إعادة تنظيم حزب الكومنتاج على نسق الحزب الشيوعى الروسى. وقد وافق الحزب على انضمام الشيوعيين الصينيين إلى صفوفه. ويرى بعض المؤرخين أن انضمام الشيوعيين إلى الكومنتاج ساعد على ظهوره كحزب منضبط، كما أضفى عليه الحماسة الثورية التى كان قد فقدتها إلى حد كبير. وجمع حوله العديد من النقابات العمالية واتحادات الفلاحين والطلاب تحت شعار الثورة الوطنية ومقاومة الاستعمار. غير أن هذا التحالف بين الشيوعيين والكومنتاج لم يدم طويلاً، فقد كان هدفهما مختلفاً.

ورغم أن «صن يات صن» لم يكن فى حقيقة الأمر شيوعياً إلا أنه تأثر تأثراً واضحاً بلا شك بالمذاهب الاشتراكية، فطالب الدولة بإعادة توزيع الأراضى لتقوم الملكية بين الجميع على أساس المساواة، وهذا هو أحد مبادئ الشعب الثلاثة وهو ما سعى بأقوات الشعب، أما المبدأن الآخران فهما القومية التى اقتضت تدريب الأقليات العنصرية وتوجيهها نحو تقرير المصير والحكم الذاتى ومقاومة العدوان الخارجى وإعادة النظر فى المعاهدات لكى تحصل الصين على استقلالها ومساواتها بالدول الأخرى. ويبقى بعد ذلك المبدأ الثالث وهو مبدأ سيادة الشعب أى إقامة النظام الديمقراطى. ويتضمن ذلك قيام الحكومة بتدريب الشعب على ممارسة الانتخاب واقتراح القوانين والاستفتاء.

بدأت هذه المبادئ تخرج إلى حيز التنفيذ بإقامة حكومة ثورية فى

مدينة كانتون فى يناير ١٩٢٤م. وقد سبق ذلك تكوين جيش وطنى وتأسيس الكلية الحربية فى هوامبوا Whampoa، تحت إدارة «تشياغ كاي شيك» Chiang Kai Shek. وقد برز أثر هذه القوة العسكرية الناشئة فى نوفمبر ١٩٢٤م حينما تمكنت بسهولة من إخماد ثورة قام بها تجار كانتون الذين ثاروا ضد تحالف «صن» مع الشيوعيين. وقد حاول «صن» توحيد البلاد، فبدأ بمباحثاته مع زعماء الشمال (حكومة بكين) فى يناير ١٩٢٥م، ولكنه أدرك أن الاتفاق معهم من الأمور المستحيلة.

وفى ١٢ مارس سنة ١٩٢٥م توفى «صن يات صن» الذى أطلق عليه الصينيون «أبو الثورات»، بعد أن وقع على وصيته التى حث فيها الصينيين على مواصلة الكفاح من أجل وحدة الصين، وتنفيذ مبادئه الشعبية الثلاثة والدعوة للتعاون مع روسيا، وهكذا رسم «صن يات صن» لشعبه الطريق الذى يجب عليهم أن يسلكوه للوصول إلى هدفهم.

واصلت القوات الوطنية عملها فى الصين من أجل تحقيق هذا الهدف. وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥م أطلق الجنود البريطانيون النار على مظاهرة قام بها طلبة المدارس والمثقفون من الشعب لمطالبة الحكومة بالعمل على وقف التدخل الأجنبى فى شئون الصين وإطلاق سراح بعض زعماء العمال المقربين، فالتهمت مشاعر الصينيين وحدثت إضرابات متعددة فى أجزاء مختلفة من الصين وحاولت كل دولة أجنبية قمع الثورة فى المناطق الصينية الخاضعة لنفوذهما بكل عنف وشدة.

وكانت أشد هذه المناطق اضطراباً كانتون وهونغ كونغ وهانكاو، إلى الحد الذى استطاع فيه الشوار الوطنيون من انتزاع هانكاو من أيدي الإنجليز وإصرارهم على عدم التنازل عنها، مما اضطر الحكومة الإنجليزية إلى النزول على إرادتهم وقبول الأمر الواقع. وكان استعادة هذه الأراضى الصينية من قبضة الاستعمار الأجنبى فى أوائل عام ١٩٢٧ بداية عهد جديد فى تاريخ الصين.

ومن الأمور التى سيكون لها أثرها على مجرى الأحداث فى السنوات التى أعقبت عام ١٩٢٧ م انضمام عدد كبير من عناصر ملاك الأراضى ورجال المال والعلماء التى بدأت تندفق على الكومنتاج بهدف الانضمام إلى الحركة الثورية الجديدة. ويمثل هذا الانضمام فى حقيقته خطراً على الأهداف الجوهرية للثورة. فكيف يمكن التوفيق بين مصالح هؤلاء وبين المصلحة العامة للشعب.

ولهذا كان من المتوقع، أن تنحرف الثورة عن أهدافها، وأن تنقلب بعد نجاحها، فى أعقاب تحول الكومنتاج من حزب ثورى إلى حزب رجعى تماماً من ثورة شعبية إلى نظام جديد يحقق أطماع هذه الطبقة الإقطاعية فى السيطرة على الحكم وتوزيع الثروات فيما بينها والتشكر لمطالب الشعب والمبادئ الأساسية التى قامت من أجلها الثورة والتى كانت تنبع أساساً من فلسفة «صن يات صن».

وجدت دول المعسكر الغربى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن نجاح الثورة الصينية سيؤدى بالضرورة إلى ضياع نفوذهم والقضاء على مصالحهم فى الصين. ولهذا لجأت إلى استمالة «تشانج كاي شيك» الذى خلف «صن يات صن» فى رئاسة حزب الكومنتاج إلى جانبها ومساندته فى القضاء على القاعدة الشعبية للثورة، والتعاون معه فيما يضمن مصالح الطرفين. وهكذا نجح «تشانج كاي شيك» فى إخماد ثورات كاتون وناكينج وشنغهاى بكل عنف وشدة فيما عرف باسم حملة الشمال لتوحيد الصين التى بدأت أولى تحركاتها فى صيف عام ١٩٢٦ م. وفى عام ١٩٢٧ م استولت قوات تشانج كاي شيك على مدينة نانكينج وأعلن قيام حكومة وطنية واتخذ نانكينج عاصمة له.

وفى أعقاب ذلك قام تشانج بانقلابه ضد الشيوعيين فى أبريل ١٩٢٧ م معتقداً أنه باستطاعته القضاء عليهم وأن هذه العملية ستؤدى إلى توحيد الصين وتحقيق السلام فيها. ولم يكن تفكير تشانج فى هذا الشأن صائباً ولا إمكانياته كافية فضلاً عن أن تقديره للظروف الدولية كان خاطئاً. فمن ناحية لم يستطع انقلاب ١٩٢٧ م ضد الشيوعيين فى أن يقضى عليهم فرغم المذابح الرهيبة التى تعرض لها العديد منهم إلا أن الذين استطاعوا الهرب من تلك المذابح ولاذوا بالجبال أو تحصنوا فى الريف الصينى سعوا لإعادة تنظيم صفوفهم وعملوا من أجل الاستعداد لتحريض الصين من حكم «تشانج كاي شيك» وأيضاً من القوى السياسية

التي استند إليها حكمه والمتمثلة في سيطرة الإقطاع وكبار العسكريين على الحياة السياسية والاقتصادية في الصين.

أما من ناحية إمكانيات «تشانغ كاي شيك» فلم تكن كافية لتمكنه من القضاء على الشيوعيين ولم يكن تفكيره في الاستناد إلى القوى الإقطاعية والرأسمالية وكبار العسكريين يتفق وتطلعات الشعب الصيني في تلك الفترة ولا مع فلسفة الكومنتاج الحقيقية والتي قدمها «صن يات صن» القائمة على مبادئه الثلاثة المشهورة وهي: القومية، الديمقراطية، والمشاركة في الرزق.

أما بالنسبة للظروف الدولية فقد كانت اليابان تطمع في التوسع في الصين. وانهزت الحكومة اليابانية فرصة الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ١٩٣١م، وانقضت على شمال الصين واقتطعت منه منشوريا دون أن تقوم حكومة «تشانغ كاي شيك» باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذا الغزو. كما عجز في أن يعين تأييد دولي يجبر اليابان على الانسحاب من الصين. حيث أدى انقلاب تشانغ ضد الشيوعيين وتوتر العلاقات مع روسيا ثم قطعها عام ١٩٢٩ إلى فقدان قدر كبيراً من القوة التي ساعدته في حملة توحيد الصين.

وعلى الرغم من أن احتلال اليابان لمنشوريا، بات يهدد مصالح إنجلترا والولايات المتحدة بشكل واضح في الصين، إلا أنهما لم يتمكنوا

من الوقوف في وجه اليابان أو حتى معارضتها عند عرض تلك القضية على عصبة الأمم - التي كانت على وشك الاحتضار - بل على العكس من ذلك فقد قام مندوبو الدولتين في العصبة بتأييد وجهة النظر اليابانية وتبرير الاعتداء الياباني على الصين. وهذا الموقف من جانب الدولتين يفسر لنا مقدار تمسكهما بسياسة عدم إغضاب اليابان لتظل حليفة لهما ضد روسيا البلشفية. وقد ساعد ذلك على استمرار تصاعد العدوان الياباني على الأراضي الصينية.

ولهذا كله فإن السلام الذي كان يتطلع إليه «تشانج كاي شيك» بعد انقلاب ١٩٢٧م لم يتحقق بل ساد الصراع داخلياً بين الكومنتاج والشيوعيين وخارجياً بين اليابان والصين ولذلك يطلق بعض الكتاب على تلك الفترة تعبير «فترة التمرد والغزو». إذ أن «تشانج كاي شيك» قام بعدة حملات مركزة لإبادة الشيوعيين في الفترة من ١٩٢٧ حتى ١٩٣٦م وعباً من أجل ذلك مئات الآلاف من الجنود في هذه الحملات التي كلفته غالباً وقد وجه تلك الحملات ضد قواعد الشيوعيين في كيانجتسي وهونان وذلك اعتقاداً منه بأن يملطه لن تكون في أمان ما لم يتم القضاء الكامل على الشيوعيين.

أما بالنسبة للغزو الياباني للصين فإن «تشانج كاي شيك» رفع شعاره القائل «الوحدة قبل المقاومة»، أي ضرورة العمل على توحيد البلاد، وتقويتها قبل الاتجاه لمقاومة اليابان وكان مؤدى هذا الشعار من

الناحية العملية جعل الأولوية للقضاء على الشيوعيين (الأعداء الرئيسيين) وترك اليابان (العدو الثانوى) لتحقيق المزيد من التوسع والحصول على امتيازات فى الصين.

وقد حاول «تشانج كاي شيك» التفاوض مع اليابانيين وكاد يصل إلى اتفاق معهم. ولكن هياج الشعب الصينى واتساع نطاق المطالبة بتوحيد الجهود داخليا ضد اليابانيين حالا دون الوصول إلى اتفاق رسمى بين الطرفين. حيث شهد عام ١٩٣٧ م خروج الشيوعيين جماعات صغيرة الواحدة تلو الأخرى فيما عرف فى التاريخ الصينى باسم «المسيرة الطويلة» Long March وقد اخترقت الصين من الجنوب إلى الشمال الغربى، ومعها سلاحها وأمتعتها ونساؤها وأطفالها سيراً على الأقدام واستمرت ما يزيد على سنة رغم الخسائر الكبيرة التى منى بها أفرادها. واضطر «تشانج كاي شيك» تحت هذا الضغط الشعبى إلى الاتفاق مع الشيوعيين على تضافر الجهود فى مقاومة الغزو اليابانى وهو ما عرف باسم «الجبهة المتحدة». وقد كان لهذه الوحدة الداخلية فى الصين أثر مباشر فى موقف الدول الغربية من الصراع الناشب فى المنطقة حيث شرع العالم الغربى الإمبريالى يساعد اليابان من أجل تقويتها على الجانب الصينى.

وكان من الطبيعى أن لا تقف اليابان مكتوفة الأيدى أمام ما يجرى داخل الصين من حركات تهدف إلى تجميع الكلمة والاستعداد

لملاقاتهم، فبادرت بالهجوم على بكين وشنغهاي في منتصف عام ١٩٣٧م وألحقوا بالقوات الصينية الوطنية خسائر فادحة. واستمرت الحرب قائمة بين الطرفين طوال الحرب العالمية الثانية، وتفرق الجانب الياباني على الجانب الصيني حتى دخول الولايات المتحدة الحرب ضد دول المحور في ديسمبر ١٩٤١م نتيجة للهجوم المفاجئ الذي قامت به اليابان على «بيرل هاربور» Pearl Harbour، ومحاولتها القضاء على النفوذ الأمريكي في مراكزه بالمحيط الهادى.

وفى أعقاب ذلك أعلنت حكومة تشانج كاي شيك رسمياً الحرب على اليابان معتمداً فى ذلك على معونة الولايات المتحدة الأمريكية التى أضحت فى حاجة ماسة إلى استمرار المقاومة الصينية لليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية من أجل شل حركتهم . ومن أجل ذلك تقابل «تشانج كاي شيك» والرئيس الأمريكى روزفلت، وونستون تشرشل فى القاهرة فى ٢٢-٢٦ نوفمبر ١٩٤٣م لمناقشة كيفية مواصلة الحرب وعن الشروط الواجب فرضها على اليابان. وقد شرعت إنجلترا والولايات المتحدة فى إبرام عدد من المعاهدات بينها وبين الصين عام ١٩٤٣م - تنازلت بمقتضاها على حقوق امتداد القوانين التى كانت تكفلها المعاهدات القديمة.

والجدير بالذكر أن التهاون بين الفريقين المتصارعين داخل الصين «الشيوعيين والوطنيين» قد استمر فى الظاهر على الأقل إلى أن انتهت

الحرب العالمية الثانية. حيث أعلن الشيوعيون تمسكهم بمبدأ الجبهة الوطنية طوال فترة الحرب، من خلال بيان أصدره الحزب بزعامة «ماو تسي تونغ» لأعضائه في ٢٣ يونيو ١٩٤١م وفي اليوم التالي لهجوم ألمانيا على الاتحاد السوفيتي، وضع الحزب فيه مهماته كما يلي:

- ١ - التمسك بالجبهة الوطنية المتحدة ضد اليابان والتعاون بين الكومنتاج والحزب الشيوعي لطرد الإمبريالية اليابانية من الصين .
- ٢ - المقاومة الحازمة ضد أى نشاط معاد للإتحاد السوفيتي أو للحزب الشيوعي الذى تقوم به العناصر الرجعية من البورجوازية الكبيرة.
- ٣ - الإتحاد فى مجال العلاقات الخارجية مع جميع الشعوب فى بريطانيا والولايات المتحدة والبلدان الأخرى الذين يعارضون الحكام الفاشيست فى ألمانيا وإيطاليا واليابان وذلك لمناهضة العدو المشترك.

وقد نشطت القوات الشيوعية الصينية خلال الحرب فى شن حرب عصابات لا هوادة فيها ضد سلطات الاحتلال الياباني فى المناطق الصينية الخاضعة لحكمهم. وكلما استطاعت قواتهم تحرير منطقة من ليدى اليابانيين، أخضعوها لحكمهم ونظموا إدارتها بعيداً عن سلطة الحكومة الوطنية.

وفى ٧ مايو ١٩٤٥ استسلمت ألمانيا للحلفاء، وفى ٢٦ يوليو ١٩٤٥م انضمت الحكومة الصينية التى كانت قائمة فى منطقة شانكينج

Chanking إلى الإنذار المرسل من جانب كل من تشرشل وروزفلت لليابان. وفي ٩ أغسطس توجه نشاط روسيا نحو القوات اليابانية الموجودة بإقليم منشوريا. وأخيراً استسلمت اليابان رسمياً في ١٥ أغسطس تحت ضغوط الولايات المتحدة. وفي هذا الطرف لم يكن مخولاً للقوات الصينية الحكومية سوى تلقى وثيقة التسليم من القوات اليابانية المستسلمة المتمركزة في الصين. وتم تسليم هذه الوثيقة رسمياً في ٩ أغسطس ١٩٤٥ م.

وسرعان ما تجدد النزاع بين الحزبين الشيوعى والوطنى وأصر «تشانغ كاي شيك» على الحصول من الشيوعيين الصينيين على ضمانات بخضوعهم قانوناً لسلطته المدنية والعسكرية ورفض التعامل على قدم المساواة مع الحكومة الشيوعية التى كانت قائمة حينذاك فى مقاطعة «يينان» Yen-an. وأصر الشيوعيون بدورهم على عدم خضوع قواتهم لأوامر حكومة ديكاتورية. واقترح «شواين لاي» الرجل الثانى فى الحزب بعد الزعيم «ماوتسى تونغ» تأليف حكومة ائتلافية تمثل كافة الاتجاهات المذهبية فى الصين. حينذاك دعا «تشانغ كاي شيك» الزعيم «ماوتسى تونغ» للذهاب إلى «شانكنج» فاستجاب لهذه الدعوة ووصل إلى «شانكنج» فى نهاية شهر أغسطس للتفاوض فى هذا الشأن ووقع الزعيمان اتفاقات بقيت حبراً على ورق، ذلك أن الممارك بين الشيوعيين والوطنيين كانت قد استؤنفت عند سور الصين العظيم.

انقسمت الصين تبعاً لذلك إلى معسكرين متناحرين، وبدأت في الأفق نذر حرب أهلية ضروس. وتوخى كل حزب احتلال ما أمكن من الأراضي ومن النقاط الاستراتيجية. فتمكن الشيوعيون، بفضل سيطرتهم على الصين الشمالية، من احتلال أهم منطقة صناعية هي منشوريا في عام ١٩٤٦ م. كما تمكن الوطنيون بفضل المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من اجتياح المنطقة الشرقية وبعض مناطق الشمال. لكن الجيوش الشيوعية التي تميزت بحسن القيادة والتدريب، تسلحت بعتاد الجيش الياباني المنهزم، وعتاد الجيوش الوطنية الذي استولت عليه. وأصبحت قادرة على التخلي عن حرب العصابات والشروع بعمليات عسكرية كبرى شملت مناطق شاسعة من الأراضي الصينية طوال عام ١٩٤٨ م.

وسرعان ما شرع الشيوعيون في توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين في المناطق التي وقعت تحت سيطرتهم. تطبيقاً لمبادئ الثورة الشيوعية بأن الأرض لمن يفلحها، مما أضفى على تلك الحركة تأييداً شعبياً واسعاً، ولم يحل نهاية عام ١٩٤٨ م إلا وكانت الصين تقريباً فيما يلي نهر «الياجتسى» شمالاً في قبضة الشيوعيين. وبعد ذلك بعام واحد انهارت مقاومة الجيوش الوطنية وهرب الكثيرون من الجندية واستسلم العديد من الحكام الوطنيين فيما عدا حكام جزيرة فرموزا وإقليمى سينكيانج والتبت في أقصى الشرق، وفي ٢٢ يناير ١٩٤٩ م سقطت

العاصمة بكين في قبضتهم وبهذا النصر الحاسم تم في بكين إعلان قيام جمهورية الصين الشعبية في ٢١ سبتمبر ١٩٤٩م. بينما صارت تايوان «جزيرة فرموزا» مقراً لجمهورية الصين الوطنية بعد فرار «تشانج كاي شيك» إليها.

لم يكن إعلان جمهورية الصين الشعبية ذات النهج الماركسي نهاية المطاف للصراع في الصين، حيث قام الشيوعيون بسلسلة من التطورات والحملات مكنتهم من الاستيلاء على البلاد سياسياً واقتصادياً. ومنذ سنة ١٩٥٣-١٩٥٦ أُمّت الصناعة والزراعة. وفي سنة ١٩٥٦م قامت حملة المئة زهرة التي دعت المفكرين إلى ابداء رأيهم الصريح وإلى إظهار انتقاداتهم. وفي ١٩٦٣م، قامت حملة التربية الاجتماعية. ومنذ سنة ١٩٦٤ وصل التطهير إلى صفوف الوطنيين والحكام وإلى تحويل وتعديل كل عقيدة لا تتلائم مع النظام السياسي الاشتراكي السائد في الصين. والواقع أن الصين لم تتوقف منذ سنة ١٩٤٩م، عن تعبئة الشعب الصيني بصورة دائمة. ووفقاً لتعاليم «ماو تسي تونغ»، تتطلب الاشتراكية صراع الطبقات، والصراع من أجل الإنتاج ومن أجل الاختبارات العلمية التي تشكل منها حركات ثورية.

وفي خريف سنة ١٩٦٥ بدأ هجوم «ماو تسي تونغ» ضد كل ما اعتبر خصماً، ومعيقاً للثورة الصينية. وكانت الهجمات الأولى ضد محافظ بكين والنخبة الحزبية فيها. وفي سنة ١٩٦٦، اندلعت الثورة الثقافية وبدأت تحركات الحرس الأحمر.

والهدف من الثورة الثقافية هو ترسيخ العقيدة فى الشعب الصينى، وإعادة تولية كل فرد وإحياء الفكرة الصحيحة فيه حتى النصر النهائى للشيوعية. وعلى كل صينى أن يحارب بدون توقف، وأن يذلل كل جهده من أجل إزاحة الجبال عن أماكنها. ويرى «ماو تسى تونغ» أن الشيوعية لا تبنى فى يوم واحد، بل يجب أن يكون هناك كفاح دائم من قبل الجميع للوصول إلى النصر. وهذا الكفاح يجب ألا يقتصر فقط على بذل الجهد الجسدى، بل يجب أن يتناول الدرس وترسيخ الفلسفة الجماعية التى تقوم عليها تعاليم «ماو تسى تونغ».

وقد عمل القادة الصينيون من أجل خلق مجتمع موحد بالرغم من مقاومة بعض المعارضين، وبالرغم من وجود التناقض بين الفلاحين والعمال، وبالرغم من وجود الثورات المحلية. ومن الصعوبات الكبرى التى اصطدم بها النظام الصينى الجديد نقصان الموظفين والمسؤولين والفنيين المثقفين اللازمين لإدارة المشاريع التجديدية والتطويرية الكبرى، الأمر الذى دفع الحكومة الصينية للعمل من أجل تنمية التعليم فى كافة درجاته ونشر المعارف التقنية والعلمية. وقد أفضت الجهود المبذولة لتجديد اللغة سنة ١٩٥٦ إلى توحيد لغة الكلام. وأصبحت لهجة بكين المندرنية الواسعة الانتشار لغة تعليم المدارس. كما قامت الحكومة الجديدة بحملة قوية تمكنت خلالها من محو الأمية.

وفى السادس والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٧١م، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً تاريخياً، أعيدت بموجبه الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية، بالاعتراف بممثليها على أنهم الممثلون الوحيدون الشرعيون للصين فى الأمم المتحدة، وطرد ممثلى «تايوانج كاي شيك»، من المقعد الذى احتلوه. وقد وضع القرار حلاً لمشكلة يزيد عمرها على عشرين عاماً إذ ظلت تعرض على المنظمة الدولية منذ سنة ١٩٥٠، واستأثرت بالبحث السياسى والقانونى طيلة هذه الفترة وأحدثت الكثير من الخلافات فى المؤتمرات الدولية.

الفصل الثاني

اليابان

الفصل الثانى اليابان

الجغرافيا والمناخ:

يطلق اليابانيون على بلادهم اسم «نيهون» أو «نيبون» أى أصل الشمس، ومن ثم يجدهم يضعون دائرة حمراء ترمز للشمس على علم بلادهم الوطنى. واليابان عبارة عن سلسلة من الجزر منفصلة عن القارة الآسيوية تتضمن أربع جزر رئيسية هى «هوكايدو» فى الشمال ثم «هونشو» التى تبلغ مساحتها نصف مساحة كل الجزر اليابانية مجتمعة حيث يبلغ طولها ١٣٣ ميلا ومتوسط عرضها ٧٣ ميلا وتقع فيها طوكيو العاصمة. ثم جزيرة «شيكوكو» التى يفصلها عن هونشو بحر داخلى ثم أخيراً جزيرة «كيوشو» فى الجنوب. وبالإضافة إلى هذه الجزر الأربع الرئيسية يوجد عدد لا يحصى من الجزر الصغيرة المختلفة الأحجام تمتد على طول شاطئى شرق آسيا مؤلفة قوساً طوله ١٥٠٠ ميل ويتجه صوب الجنوب الشرقى من خط عرض ٤٥ درجة شمالاً إلى ٣٠ درجة شمالاً. وأقرب نقطة لليابان بالنسبة للقارة الآسيوية تتمثل فى شبه جزيرة كوريا. وهذه الحقيقة كان لها أهمية كبرى فى تاريخ اليابان.

وأرض اليابان جبلية شديدة الانحدار، ولا تزيد المساحة الصالحة للزراعة فيها على ١٦٪ من مجموع أراضيها. ومعظم مساحة المناطق

الجبليّة عبارة عن تلال مكسوة بالغابات التي تحتوى على وديان ضيقة يسكنها اليابانيون ويزرعونها، هذا إلى جانب وجود سلاسل من الجبال المرتفعة، مثل جبال الألب اليابانية ومنها جبال فوجي التي تقع في الجزء الأوسط من جزيرة هونشو ويبلغ ارتفاعها حوالي عشرة آلاف قدم. ويعتبر الفحم هو المعدن الوحيد الذي يتوافر فيها بكثرة. وأنهار اليابان قصيرة سريعة الجريان ولا تصلح كوسيلة للنقل إلا بقدر محدود، وإن كانت مثالية من حيث توليد القوى الكهربائيّة من مساقط مياهها.

وتعتبر اليابان من أكثر بلاد العالم تعرضاً للزلازل بسبب البراكين النشطة وهذا يفرض على اليابانيين أنماطاً معينة في المساكن والنشاط الاقتصادي. وتمتاز اليابان بوجود مصادر ضخمة للأخشاب فيها. وعلى ذلك فليس بالأمر الغريب أنه طوال التاريخ الياباني نجد أن البيوت والقصور والمعابد، بل أيضاً القلاع تبنى من الأخشاب. بل إن الأواني المنزلية تصنع من الأخشاب. وصناعة الأخشاب لاتزال عند اليابان ذات مستوى رفيع ومتقدم. ورغم أن المباني العامة والمكاتب والمصانع والمنازل تبنى في العصر الحديث من الأسمنت المسلح إلا أن البيوت في الريف وفي الأحياء البعيدة لاتزال تبنى من الخشب.

ورغم أن مناخ شمال شرق آسيا متطرف إلا أن مناخ اليابان أخف حدة في التطرف نتيجة التيار المعروف باسم «التيار الأسود» الذي يؤثر بشكل أساسي على السواحل الجنوبية والغربية. وهكذا فإن السواحل

اليابانية التي تواجه قارة آسيا متطرفة المناخ سواء في الصيف أو الشتاء بينما السواحل التي تواجه المحيط الأطلنطي أقل حدة وتطرفاً وأكثر اعتدالاً. وعلى العموم فإن الشتاء في اليابان بارد وتغطي الثلوج كثيراً من المناطق بينما يتميز الصين بالحرارة والرطوبة. ومعظم المناطق شديدة البرودة توجد في الجبال على الساحل الشرقي وفي هوكايدو (حيث يستمر الشتاء ستة أشهر) وفي هذه المناطق توجد الثلوج بكثرة. وتهب على اليابان في فصل الصيف الرياح من الجنوب الغربي حاملة المطر ومسببة للبلاد ظروفاً مناخية استوائية، بينما تهب الرياح في فصل الشتاء من الشمال حاملة البرودة والجفاف والجو المشمس.

ومناخ اليابان مناسب للغاية لزراعة الأرز. فهناك المطر والحرارة الكافيين لذلك. ويزرع الأرز في نصف المنطقة الصالحة للزراعة وهو الغذاء الرئيسي لأهلها على مر العصور. وتنتشر زراعته في السهول الساحلية. كذلك يزرع الأرز في أودية الجبال وعلى الهضاب. ويعتبر اليابانيون أمهر زراع أرز في العالم نظراً لما له من أهمية كبرى في حياتهم حتى أنهم كانوا يقيمون قيمة الأرض والثروة بمقدار إنتاج الأرز. كما أثرت السهول التي تزرع الأرز على السياسة والاستراتيجية الحربية لقرون عديدة في تاريخ اليابان. هذا بينما تقوم المدن الصناعية الكبرى الآن في مناطق زراعة الأرز.

وترتفع نسبة شواطئ اليابان إلى مساحتها الداخلية حتى إنها تصل

إلى معدل ميل واحد لكل ٨٤ ميلا مربعا من أراضي اليابان، وهذا الساحل الطويل الكثير التعرجات والمنحنيات يحتضنه كما سبق أن أشرنا في الشمال تيار بارد، وفي الجنوب تيار حار، ولهذا كانت بحار اليابان غنية بمصايد الأسماك التي تقوم بدورها في تزويد البلاد بغذائها الوطني. وقد كان البحث عن الأسماك وصيدها هو الذي جعل من اليابانيين شعبا محبا للرحلات والسفريات البحرية. غير أنهم نتيجة انعزالهم عن العالم لمدة تقرب من القرنين تحت حكم نظام شوجنات توكوجاوا لم يصبحوا مثل بريطانيا قطرا بحريا أو يمتلكون أسطولا بحريا حتى إلى وقت قريب. على أن بواخرهم كثيرا ما كانت تتجول بعيدا وتشتبك مع القراصنة في مناطق تصل إلى الملايو والهند. كما كان اليابانيون قادرين أيضا على تجميع أسطول لهم عندما تضطرب الظروف إلى ذلك مثلما فعلوا عندما كانوا يحاولون غزو كوريا في القرن السادس عشر. وعلى ذلك فإن تجارب اليابانيين البحرية قد زودتهم بالعنصر البشري المتمرس بحريا وذلك عندما تمكنوا في النهاية من تأسيس بحرية حديثة بحرية وتجارية في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر.

ومن الصعب تقدير مدى إسهام الجغرافيا والمناخ في تكوين الشعب الياباني كما هو اليوم. ولكن تاريخ اليابانيين يبرزهم كجنس يمتاز بالحرص والقوة والصلابة ولهم خصائص تجعلهم يختلفون عن جيرانهم في منطقة الشرق الأقصى، فهم لا يهتمون كثيرا بحماية أنفسهم من تطرف المناخ ويمتازون بالبساطة والحرص معا في حياتهم اليومية.

وينتشر اليابانيون أصلاً من الجنس المغولي الذي امتزجت به سلالات الملايا والإينو وهذه السلالة الأخيرة عنصر ينتمى إلى أصول الجنس القوقازى وقد حلت فى اليابان وانتشرت فى ربوعها، ولكن لم يبق منها الآن غير بضعة آلاف. وقد امتزجت هذه السلالات الثلاث امتزاجاً قوياً فى العصور الغابرة، حتى أصبح سكان اليابان الآن متجانسين إلى حد كبير. وهناك اختلافات كبيرة فى تكوينهم الجسمانى، ولكن اليابانى العادى قصير القامة، ويبلغ معدل طول الرجال منهم خمس أقدام وخمس بوصات فى المتوسط. ويمتاز اليابانيون عامة بالشعر الأسود الناعم، والعيون السوداء المنحرفة، والبشرة الصفراء، ولهم جماجم عريضة فى الأغلب. والشعب اليابانى المعاصر مزيج من الصينيين والكوريين إلى جانب السلالات سألقة الذكر. ولا يتجلى هذا المزيج العنصرى فى مظاهر الخلقة فقط بل يتعداها إلى الحضارة واللغة اليابانية.

يمتاز أهل اليابان بالطاعة والولاء لحكامهم ولرجال الدين. ويلعب الدين دوراً رئيسياً فى حياة الإنسان اليابانى، ونظراً لاتباعه تعاليم ديانتته بصدق وتنفيذها بأمانة حتى فى عمله فقد تمكن المجتمع اليابانى من تحقيق التفوق الاقتصادى على كافة دول العالم. وتكون الديانات السائدة فى اليابان من مذهب «الشنتو» وهو الديانة المحلية اليابانية، ثم البوذية تليها المسيحية. ويكفل الدستور اليابانى حرية الأديان، ولا يوجد دين رسمى للدولة. وغالباً ما تتم احتفالات الميلاد والزواج وفقاً لمراسم «الشنتو»، أما فيما يتعلق بالوفاة والجنائزات ومراسمها فتتم وفقاً للمراسم البوذية.

والشتو تعنى لغويًا «طريق الآلهة»، وقد وجدت هذه الديانة في اليابان قبل دخول البوذية التي قدمت إليها من الهند عن طريق الصين وكوريا. والملاحظ أن عبادة «الشتو» هي أسلوب حياة يعيشها اليابانيون. حيث يشعر اليابانيون بتوحد مع الطبيعة منذ قديم الأزل، ويحاولون التعايش معها بكوارثها كالزلازل والعواصف التي تتكرر كثيرًا، مع قبول للحياة كما هي بمباهجها ومتاعبها وذلك بمشاعر من السعادة والرضاء ويعتبرون أن الحياة والموت ما هما إلا مراحل من التطورات الطبيعية، وأنه ليس هناك تصادم بين الخير والشر، وإنما المهم هو اكتساب الإنسان لعنصرى الطهارة والنقاء مع الإيمان بوجود «كامي» قوى عظيمة موجودة دائمًا ومتعددة، أى ليست إلهًا واحدًا، تؤثر في سلوكيات الإنسان اليومية بحيث تبعث فيه مشاعر الإقدام والقداسة أو مشاعر الغموض والانبهار.

والبوذية فلسفة تناقش الخلود في حياة لا نهائية من تناسخ الأرواح، والياباني يستطيع أن يكون بوذيًا بالنسبة للعالم الآخر. حيث تتسم هذه الحياة اللا نهائية بالآلام والمتاعب التي يمكن التغلب عليها بواسطة اتباع تعاليم «بوذا» حتى يصل الإنسان بعد تدريب شاق إلى مرحلة «الترقانا» أى التوحد مع «القوة العظيمة» في حالة من الرضاء والسكينة والسعادة كما قال المعلم «بوذا»: «لسنا جميعًا إلا قطرات ماء تنساب في محيط السلام الأبدى، وعلينا أن نسمى جاهدين للوصول إلى هذا السلام».

وتعتبر عقيدة الزن Zen مذهباً من مذاهب البوذية نشأ وانتشر في اليابان، وهو يقوم أساساً على فلسفة التأمل والبساطة والاتصاف بالطبيعة، والانضباط الصارم للنفس عن طريق ممارسة رياضة التأمل الصامت. ويحاول اليابانيون نشر هذا المذهب بتقديمه على أنه رياضة روحية تسمو بالنفس ولا شأن لها بالأديان ولا تتعارض معها.

خصائص الحضارة اليابانية:

كان قرب الجزر اليابانية لكل من الصين وكوريا من أهم العوامل والمؤثرات التي أثرت في مراحل تكوين اليابان كأمة. ولما كانت تلك الأقطار جميعها جيراناً - من الناحية الجغرافية - فقد كان اتصال بعضها ببعض أمراً حتمياً. ولكن الصين بما تملك من حضارة عظيمة (كان اليابانيون على استعداد دائماً لتلقيها واستيعابها). كانت هي المؤثر الفعال الذي أثر على مستقبل الشعب الياباني. إن تأثير البوذية الكونفوشية والحكم الصيني والحضارة بشكل عام على اليابان ثم تبنى الكتابة الصينية، كل ذلك أسهم إلى حد كبير في تكوين الحضارة اليابانية. ومن ناحية أخرى فإن اتصال اليابان بشكل فعال بأوروبا لم يحدث حتى القرن السادس عشر. واستمر هذا الاتصال ضعيفاً وضيئلاً فيما بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر. ولم تكن الإمبراطورية الروسية قد مدت نفوذها بعد إلى الشرق الأقصى. وعلى ذلك فقد كان من الطبيعي ومن المحتم أن تؤثر الحضارة الصينية القوية وحدها على اليابان. غير أن تأثير الحضارة

الصينية على اليابان كان تأثيراً مقبولا من اليابانيين. ولم يكن تأثيراً خضعوا له بالقوة والقهر. وفي ذلك كانت اليابان على عكس الصين. بينما اعتبرت الصين حضارتها أقوى الحضارات وأكثرها تفوقاً، كانت الصين معادية للأجانب ولا ترحب في أن تتعلم من الآخرين. فإن اليابان في كل تاريخها باستثناء فترة حكم نظام «شوجنات» توكوجاوا فإن اليابانيين كانوا دائماً راغبين بل حريصين على تعلم أى شىء يعتقدون أنه يفيدهم ثم يقومون بتطويره حسب مزاجهم. وبالرغم من المعرفة الواسعة التي استوعبها من الصين إلا أنهم لم يصبحوا مثل الصينيين أو يقبلوا سيادة الإمبراطورية الصينية عليهم. ويمكن القول أنه في الوقت التي كانت اليابان قد استوعبت تماماً الحضارة الأجنبية فإن هذه الحضارة أصبحت يابانية ولم تعد أجنبية. هذا المسار لا ينطبق فقط على ماضى اليابان بل أيضاً على حضارتها. وبلخص هنا أحد الكتاب هذه النزعة فيقول:

«إن اليابانيين لا يقتنعون أبداً بمجرد الافتراض. فإن لهم عادة تعديل كل شىء يأخذونه عن الآخرين وختمه بالعقل القومى. ذلك يتضح في الفن والمؤسسات السياسية وحتى في الدين».

وهذه ظاهرة جديدة بالملاحظة رغم أنه ليس من السهل طبعاً تحديد المرحلة التي يتم فيها تحويل فكرة أجنبية أو تكنيك أو عادة لتصبح بعد ذلك جزءاً من الحياة اليابانية. وليس إذن عجباً أن يوصف اليابانيون

بأنهم شعب له رغبة فى التطفل والمعرفة لا تقبل الاكتفاء. هذه الرغبة فى المستويات المثقفة يصاحبها ذكاء قادر على استيعاب وهضم كل ما هو جديد مهما كان معقداً أو صعباً. ولكن الأمر على نقيض ذلك تماماً مع اليابانى الفرد العادى فهو يميل إلى المحافظة التى تصل إلى مرحلة الانغلاق على الذات. ويفسر البعض هذا بأن كل من الصفتين تحمى إحداهما الأخرى.

وهناك أنواع معينة من السلوك نجدها سائدة فى الطبيعة البشرية اليابانية، فاليابانى يفضل أن يعمل كجزء من جماعة على أن يعمل كفرد، وهو يحس بشعور الإخلاص والولاء للجماعة، ويميل إلى مراعاة مقاييسها ومعاييرها بدقة كبيرة. والأسرة فى اليابان عظيمة الأهمية، ونموذج تكوينها ينعكس فى الغالب على الجماعات الأخرى. والتقاليد فى اليابان لا تخلع على الفرد أهمية كبرى، والعادة تملى عليه أن يصغر من نفسه ويتجاهلها وإخفاء ما فى النفس وعدم الإفصاح عنه يعتبر من السلوك الحسن عند اليابانى. ويتميز اليابانيون ببعض الخصائص من أبرزها عدم رغبتهم فى مواجهة الحقيقة مباشرة، بل يستخدمون جملاً وأوصافاً فى الأحاديث لا تعبر عن رأيهم بدقة ولا تقصص عن الكثير مما فى داخلهم، الأمر الذى يحول بين الأجنبى وسهولة فهم العقلية اليابانية.

واللغة اليابانية لغة تتميز بهذه الخاصية، فهى لغة غير دقيقة، تحوى العديد من المصطلحات والأوصاف للشيء الواحد، والتى يمكن فهم كل

منها وترجمتها إلى معانى عديدة. ومن المفيد هنا أن نتحدث قليلا عن أصول هذه اللغة وتركيبها ذلك أنها وصفت بأنها السبيل نحو فهم العقل والمزاج اليابانى.

أصول اللغة اليابانية غير معروفة على وجه الدقة على أنها وجدت قبل تسجيل التاريخ. ولم يكن هناك أى نظام للكتابة فى اليابان حتى عام ٤٠٠م. وظل الأمر كذلك حتى القرن السادس عندما أخذت البوذية فى الانتشار، وأدى ذلك إلى دراسة اللغة الصينية. وهكذا اعتمد اليابانيون على الحروف الصينية فى كتابة لغتهم. غير أن هذا الأمر لم يستمر طويلا على ذلك الشكل. فقد أتى الوقت الذى ظهرت فيه الحاجة إلى اختراع نظام جديد للخط عرف باسم «كاتا كانا» Katakana، فيه مزج بين الصينية والأصوات اليابانية. وبالرغم من محاولات التبسيط التى أدخلت على اللغة اليابانية فى العصور الحديثة إلا أن التأثيرات الصينية لا تزال واضحة حيث يرى الدارسون أن حوالى ٤٠٪ من الكلمات المستخدمة الآن فى اليابان أصلها صينى. كذلك حاول اليابانيون استيعاب كثير من الألفاظ والكلمات الأجنبية (إنجليزية وألمانية مثلا) واستعمالها بشكل ما فى لغتهم.

وسواء كانت اللغة - أية لغة - سهلة أو صعبة بالنسبة للأجنى فهذا لا يهم كثيرا أصحاب هذه اللغة. ولكن اللغة اليابانية صعبة بالنسبة لليابانيين أنفسهم.

نبذة موجزة عن تاريخ اليابان القديم:

كان اليابانيون القدماء تنظمهم من الناحيتين الاجتماعية والسياسية وحدات من القبائل المستقلة. وكل منها يحكمها زعيم ديني بالوراثة وقرب نهاية القرن الأول بعد الميلاد، بدأت إحدى هذه القبائل فى فرض سيادتها الدينية والسياسية على القبائل الأخرى وما إن حل القرن السادس حتى اتخذت هذه القبيلة الشمس ديناً قومياً لها. واكتسبت أيضاً حق الإشراف على العلاقات الخارجية لليابان، وصار لها تبعاً لذلك حق قيادة أى قوات ترسل إلى الخارج، وكانت إلى جانب ذلك تتولى الفصل فى المنازعات والخلافات التى تقوم بين القبائل المختلفة. وكانت تلك القبائل تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتى. وأخذت هذه القبائل تتنافس فيما بينها من أجل السيطرة على القبيلة الإمبراطورية.

وشهد القرن السابع محاولات لإقامة نوع من السلطة المركزية عن طريق إلغاء نظام القبائل وإقامة نظام حكم بيروقراطى تكون فيه ملكية الأرض للدولة على غرار حكم أسرة تانغ فى الصين. ولكن مبدأ الوراثة لم يلبث أن استعاد وجوده وأصبح أساس توزيع السلطات والمناصب فى اليابان. وانتشرت فى أنحاء اليابان نوع من الملكيات كانت من الناحية القانونية عن السلطة المالية والإدارية للموظفين المحليين. وكانت أغلب هذه الأراضى إما ملكاً لكبار نبلاء البلاط الإمبراطورى، وأما تحت حمايتهم. وسرعان ما نشأت طبقة عسكرية جديدة من الذين استخدمهم

كبار أصحاب الأراضي لرعاية مصالحهم في كل إقليم. ولم تكن هنا حكومة مركزية قوية مما أدى في الغالب إلى استخدام القوة في تسوية المنازعات على الأراضي، الأمر الذي اقتضى أن يكون المشرفون على إدارة هذه الملكيات الكبيرة على قدر وافر في استخدام الأسلحة. ولقد عمد أفراد هذه الطبقة العسكرية الناشئة إلى الدخول في محالفات عديدة فيما بينهم ضماناً لسلامتهم المشتركة. ولم يكد يحل منتصف القرن الثاني عشر حتى أصبح زعماء هذه الأحلاف الحكام الحقيقيين للأقاليم.

وفي تلك المرحلة ظهرت بعض الاضطرابات في العاصمة. فسارع نبلاء البلاط الإمبراطوري بدعوة أتباعهم إلى العاصمة ليساعدوا في فض المنازعات التي اندلعت فيها، وتدريباً بنجح هؤلاء المحاربون في اغتصاب السلطات التي كان يمارسها الإمبراطور وأخذت كل فئة تحارب الأخرى لكي يستقر لها حكم اليابان بأسره. وقد خرج منتصراً في هذا الصراع «مينا موتو - يوريتومو» وأتباعه. وفي عام ١١٢٩م أنعم عليه الإمبراطور بلقب «سبي - تاي - شوجون» ومعناها القائد الأكبر قاهر البرابرة، ومنحه الإمبراطور حق تعيين خلف له في هذا المنصب.

ولقد كانت سلطة يوريتومو تقوم على ولاء عدة آلاف من المحاربين الذين يتولون إدارة بعض الأراضي المنتشرة في ربوع اليابان. ولكن كانت هناك في نفس الوقت عدة ملكيات زراعية لا يمت أصحابها بأية صلة للقائد الأكبر «الشوجون» فعمد الشوجون إلى الحصول على إذن

إمبراطورى بتعيين وكيل له فى كل إقطاعية زراعية أوكل إليه مهمة
تحصيل جانب من إيجار المزرعة يكون بمثابة ضريبة يتم تخصيصها لتعزيز
قواته العسكرية.

وفى عام ١٣٣٣م تمت الإطاحة بهذه الشوجنية. التى أقامها
يوريتومو بسبب المؤامرات التى حيكت ضده فى البلاط الإمبراطورى إلى
جانب ازدياد السخط عليه من جانب طبقة المحاربين، الأمر الذى أسفر عن
ظهور فرع جديد من نفس أسرة «مينا - موتو» وهو فرع اشيكاجا وظفر
زعيمه بلقب «الشوجون». ولكن هذا الفرع الجديد لم يكن باسطاً
سلطانه بدرجة واسعة على البلاد وظلت اليابان مقسمة بين عدد من
الزعماء المحليين كان أكثرهم من رجال الأمن الذين سبق أن أقامتهم
شوجونية يوريتومو فى كل إقليم.

ولما كان مركز رجل الأمن وراثياً ويمتد سلطانه إلى الإقليم بكامله،
فإن الأسرة التى تتمتع بهذا المنصب تصبح بالتالى فى مركز يضمن لها
السيطرة على الإقليم بأسره. ولم تكن هذه الملكيات منظمة على طريقة
الإقطاعيات الأوروبية. وإنما كان على رأس كل إقليم شخص يسمى
«دايمو» وهو بمثابة أمير الإقطاع يكون مسئولاً عن جمع الضرائب من
المزارعين ويستخدم هذه الحصيلة فى دفع أجور أتباعه وهكذا كان
نظامهم بيروقراطياً لا إقطاعياً.

وفى نهاية القرن الخامس عشر أصبحت الحرب بين هؤلاء الأمراء من الأمور المألوفة، وكان أمل كل منهم أن يظفر بالسيادة الكاملة على اليابان. ولما اشتد الصراع بينهم تم القضاء على كثير من الأسرات وحل محلهم قواد جدد من رجال الدايمو من أصول مغمورة. وفى أواخر القرن السادس عشر أمكن لأحد هؤلاء القواد واسمه «أودا - نوبو - ناجا» أن يسير بخطوات واسعة نحو توحيد البلاد ولكنه اغتيل قبل أن يتم مهمته. واستولى على السلطة شخص يدعى «تويو - تومى - هيدىوشى» وهو ابن فلاح بدأ حياته كجندي مشاة. وما إن حل عام ١٥٩٠م حتى أصبح سيداً على اليابان بأسرها لكنه لم يظفر بلقب «الشوجون» لأن التقاليد كانت تقتضى ألا يظفر بهذا اللقب العسكرى السامى إلا من كان من أسرة ميناموتو.

ولما توفي هيدىوشى ١٥٩٨م ورثه نجله الذى كان لا يزال طفلاً. وقد نازعه على السلطة قائد الدايمو توكوجاوا أياسو الذى نجح فى السيطرة على أكبر رقعة من أرض اليابان وتمكن من القضاء على معارضيه فى معركة «سيكيجاهارا» فى ٢١ أكتوبر ١٦٠٠م وفى عام ١٦٠٣ عينه الإمبراطور «شوجونا» وهو منصب كان له الحق فى النيل به من ناحية التقاليد لأن التوكاجاوا كانوا يمثلون فرعاً من أسرة ميناماتو. رغم القضاء نهائياً على آخر خطر يهدد شوجونيه توكوجاوا فى عام ١٦١٥م عندما تم الاستيلاء على الدلعة العظيمة التى بناها هيدىوشى فى أوساكا. وأعقب ذلك انتحار وارث هيدىوشى الوحيد.

شوجونية توكوجاوا:

كانت شوجونية التوكوجاوا تمتلك مساحات واسعة من الأراضي تنتج نحو ٢١٪ من محصول الأرز في البلاد. كما سيطرت الشوجونية أيضاً على مناجم الفضة والذهب ومراكز المدن الهامة. ومن هذه الممتلكات استمدت قوتها وعمل أفرادها من أجل استمرار هيمنة التوكوجاوا على اليابان.

لقد كان الإمبراطور في ذلك الحين هو مصدر جميع السلطات الشرعية. وكان من المتعذر على رجال الدايمو الاتصال به نظراً لوقوع الإمبراطور تحت رقابة صارمة من جانب حكام أسرة التوكوجاوا. وكان يتحتم على جميع الدايمو أن يقضوا بضعة أشهر من كل عام في مدينة «إدو» وهي عاصمة التوكوجاوا، وكلما أرادوا العودة إلى إقطاعياتهم كان عليهم أن يتركوا زوجاتهم وأطفالهم كرهائن في العاصمة. ولم يكن في إمكان أى رجل من رجال الدايمو أن يغادر إقطاعيته أو أن يعقد قرانه دون أن يحصل على موافقة الشوجون. كما لم يكن في إمكانه أن يصك نقوداً أو يبنى سفناً حربية أو ينقل قواته إلى ما وراء حدوده إلا في أحوال معينة يوافق عليها الشوجون. وقد عمل أفراد التوكوجاوا أيضاً على إضعاف منافسيهم من قواد «توزاما» عن طريق إبعادهم عن مناصب الحكومة المركزية لكي يحولوا بينهم وبين محاولة القضاء عليهم في الداخل كما عمدوا أيضاً إلى تجريدتهم من أموالهم وذلك بتكليفهم بمهام خاصة تقتضيهم تأديتها الإنفاق بسخاء.

أنشأ التوكوجاوا لطبقته نظاماً وراثياً صارماً كان الهدف منه منع حدوث أى تغيير من شأنه الإضرار بحكمهم. وكانت أعلى طبقة فيه هى طبقة «الساموراي» التى تضم نحو ٦٪ من سكان اليابان. وكان ينتمى إلى هذه الطبقة الرفيعة جميع العسكريين من الشوجونية وكان أغلبهم يعيش فى أودو أو فى عواصم الدايمو الأخرى. وكان لا يسمح لهم بمزاولة الزراعة أو الاشتغال بالتجارة أو العمل فى أية حرفة أخرى. وكان الدخل الذى يعيشون منه مستمداً من منح الأرز التى يقدمها لهم الدايمو. ويعيش الساموراي الذين لا يشغلون وظائف إدارية عيشة الكسل والخمول وقت السلم. ولهذا حرص التوكوجاوا على تشجيعهم على التعليم والدراسة وبذلك أصبحت الطبقة العسكرية هى طبقة المثقفين أيضاً.

وبعد طبقتى رجال الدايمو والساموراي يبقى أمامنا من التركيب الطبقي التقليدى لليابان فى تلك الفترة الغالبية العظمى من اليابانيين الذين ينتمون إلى طبقة المزارعين. وكانت القرية تتألف من أصحاب أملاك ومستأجرين. وتتراوح مساحة الأراضى المستأجرة فى البلاد بين ٢٥٪ إلى أكثر من ٥٠٪، كما كانت المساحات التى يمتلكها أصحاب الأراضى تختلف اختلافاً كبيراً، فبعض الملاك لم يكن يمتلك أكثر من نحو فدان وربع بينما يمتلك آخرون مساحات كبيرة ترتفع إلى نحو ٨٥ فداناً. ويجب الإشارة هنا إلى أن صاحب الأرض آنذاك من الناحية

الشرعية لا يمتلك أرضاً لأنها وفقاً للقانون ملك للإمبراطور، ولكنه له الحق في زراعتها. وكان أصحاب الأراضي مسئولين في مجموعهم عن الضرائب التي يفرضها رجال الدايمو على القرية.

ولإلى جانب طبقة المزارعين، كانت هناك طبقتان معترف بهما من قبل التوكوجوا وهما طبقة الصناع وطبقة التجار على التوالي وهما من أهل المدن. وقد ارتفع شأن طبقة التجار ارتفاعاً هائلاً في ظل حكم التوكوجاوا ولقد ترتب على إنشاء ونمو مركز كبير لعمليات البيع والشراء في أوزاكا نتيجة الازدهار التجارى أن أصبح للجالية التجارية على وجه الخصوص - ألوان خاصة من الثقافة والفنون والتمثيل الدرامى (الكابوكى) والطباعة بالخشب فضلاً على مظاهر متعددة من البذخ والترف. وسعت هذه الطبقة التماساً للجاء واستكمالاً لتحقيق الذات إلى تزويج بناتهم للنبلأ خاصة رجال الساموراي.

سياسة العزلة:

عمدت شوجونية التوكوجاوا إلى إغلاق اليابان في وجه جميع الأجانب فيما عدا الهولنديين والصينيين الذين سمح لهم بالإتجار في نجازاكي تحت رقابة شديدة. وقد صدر قبل ذلك بثلاث سنوات مرسوم يحرم على أى يابانى السفر إلى الخارج وإلا تعرض لحكم الإعدام. ويبدو أن الهدف من إصدار هذا المرسوم سنة ١٦٣٦م كان الرغبة في تجنب ما

قد يهدد استقرار نظام الحكم، إذ كان يخشى أن يؤدي انتشار المسيحية، التي كانت قد وجدت لها بعض الأنصار في الأوساط اليابانية عقب وصول الغريبيين الأوائل عام ١٥٤٢م، إلى زعزعة أركان حكمهم، وهنا عامل آخر يكمن وراء اتخاذ هذا القرار وهو الرغبة في قطع الاتصالات بين العناصر السياسية المنشقة في اليابان وبين الساموراي الذين فروا إلى الخارج بعد أن جرد أسيادهم من إقطاعياتهم.

وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت عوامل كانت سبباً في تقويض دعائم حكمهم إذ لم يكن في مقدور هذه الشوجونية أن تصمد في وجه التطورات الاقتصادية والثقافية المتعاضمة، ومن المتناقضات ألا يجد التوكوجاوا غير أنفسهم من يلومونه على الصعاب الاقتصادية التي بدأت تطيح بهم منذ بداية القرن الثامن عشر. حيث ساهموا في خلق طبقة كبيرة من التجار وأتاحوا لهم الكثير من المزايا، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تدهور حال المنتجين الزراعيين، وأصبح من العسير على الشوجونية أو الدايمو أن يحافظوا على موارد دخلهم. وللتغلب على تلك المشكلة المالية بدأت الشوجونية تقتصر من التجار الذين استغلوا هذا الوضع لصالحهم، وأخذوا يعملون على رفع مستواهم الاجتماعي فكانوا يشترون حق التبنى في عائلات الساموراي أو يزوجون بناتهم لأبناء هذه الطبقة النبيلة. وما أن أشرف القرن التاسع عشر حتى انطمست معالم الفوارق الاجتماعية بين الطبقتين. وقد قدر لهذه الطبقة التجارية الناشئة أن تلعب دوراً هاماً في انفتاح اليابان على العالم الخارجي.

وعندما تبرأ التوكوجاوا السلطة فى اليابان حاولوا إقامة أساس فلسفى لنظام حكمهم بتشجيع دراسة الكونفوشيوسية، وقد استمالتهم هذه المدرسة بما فيها من فضائل كطاعة الوالدين والإخلاص لهما. ولكن لم يكد ينقضى زمن طويل حتى ظهرت مدارس فكرية أخرى لا تتمش مع أراء التوكوجاوا، أخذت تنادى بضرورة البحث فى التاريخ اليابانى القديم. وسرعان ما انتهى الذين يقومون بهذه الدراسة إلى إدراك حقيقى للمركز الشرعى للإمبراطور. وأخذوا مع الوقت ينادون بضرورة إعادته إلى سلطانه ونفوذه القديم.

وفى عام ١٦٣٠م عمدت الشوجونية إلى حظر استيراد أية كتب أجنبية فيها ذكر للمسيحية من قريب أو بعيد. ولكن الشوجون المستير يوشيمون (١٧١٦-١٧٤٤م) أدرك أن اليابان قد حرمت معرفة لا تقدر بثمن فأباح فى عام ١٧١٩م استيراد الكتب العلمية، وفى عام ١٧٤١م أمر اثنين من العلماء بدراسة اللغة الهولندية وقد تهافت رجال الساموراي على تعلمها بهدف الاطلاع على الفنون الغربية كالطب والفلك والمساحة والتسليح والفنون الحربية ورسم الخرائط والرسم والتصوير من مصادرها الأصلية.

وفى عام ١٨٠٣م أنشأت الشوجونية مكتباً متخصصاً لترجمة الكتب العلمية الهولندية، كانت بمثابة البوادر الأولى لانفتاح اليابان واحتكاكهم الحضارى بالغرب. وكان من نتيجة هذا النشاط أن حصل

جانب كبير من الساموراي قبل ظهور الأدميرال بيرى Perry الأمريكى، على قدر كبير من المعارف الغربية مما عمل على ازدياد سخطهم على كل محاولة ترمى إلى الحد من استمرار دراستهم، وأخذوا يتطلعون نحو اكتساب المزيد من الثقافة الغربية التى تمكنهم من تحديث أسلحتهم وتنظيم جيشهم والنهوض عسكرياً.

انتهاء مرحلة العزلة:

منذ حلول أوائل القرن التاسع عشر أصبحت مسألة عزلة اليابان موضوع اهتمام دول الغرب البحرية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. إذ كانت السفن التى تنقل الفراء أو المشتغلة بصيد الحوت بين شمال غرب الباسيفيكي والصين تمر متفادية خليج اليابان حيث كانت تخشى على الدوام خطر الغرق على شواطئ اليابان كما تخشى المعاملة السيئة التى كان يلقاها من اليابانيين البحارة المنكودو الحظ الذين قد يتركون على الشاطئ بعد غرق سفنهم. وقد ازدادت هذه المشكلة تعقيداً فى منتصف القرن التاسع عشر بعد استخدام السفن البخارية التى كانت بحاجة ماسة إلى محطات تزود منها بالفحم.

ولقد رأينا أن الشوجونية اليابانية فى ظل حكم التوكوجاوا قد ظلت على تمسكها بسياسة العداء للأجانب، وعدم فتح البلاد لهم، نظراً لأن العزلة القومية كانت أول خط دفاعى للبلاد، وقد رأوا أن شعار «اطردوا

البرابرة، من شأنه دعم سيطرتهم. غير أنها تأثرت بهزيمة الصين في حربها الأولى مع بريطانيا، الأمر الذي دفعها عام ١٨٤٢م إلى تعديل نظامها الصارم في مواجهة الأجانب وألغت أمرها السابق بإطلاق النار على السفن دون إنذار مسبق، كما صرحت لبعض الموظفين اليابانيين بتزويد السفن الأجنبية بالمواد الغذائية بحيث تبقى السفن راسية لا ينزل منها أحد من ركبها الأجانب.

بدأ المسؤولون الأمريكيون لاعتبارات استراتيجية في عام ١٨١٥م مباحثات فردية ترمى إلى فتح أبواب اليابان الموحدة أمام العالم الخارجى. وفى عام ١٨٤٦م بدأت المحاولات الرسمية عندما زار الكومودور بيدل خليج إدو غير أن محاولته باءت بالفشل. غير أن الأخطار التى كان يتعرض لها بحارة السفن الغارقة، ورغبة رجال الأعمال الأمريكيين فى التوسع التجارى فى المحيط الهادى، وأمل بعثات التبشير فى ممارسة مهامهم التبشيرية فى اليابان كل ذلك حمل الحكومة الأمريكية فى النهاية على اتخاذ إجراء حاسم لمعالجة هذا الموقف المتشدد من جانب الحكومة اليابانية.

بدأ اقتحام الولايات المتحدة الفعلى لشواطئ اليابان فى ٨ يولييه ١٨٥٣م عندما وصل أسطول قوى من البوارج الأمريكية بقيادة الكومودور بيرى Commadore Perry إلى خليج أدو. ونزل بيرى فى حراسة عسكرية إلى البر وسلم خطاباً من الرئيس الأمريكى فيلمور يطالب

فيه بامتيازات تجارية وإنشاء محطات لتزويد السفن الأمريكية بالفحم وحماية الأمريكيين الذين تفرق سفنهم أمام الشواطئ اليابانية. ثم غادر بيرى بعد أن أعلن، بصورة لا تخلو من التهديد، عن عودته فى الربيع القادم بقوة عسكرية أكبر حجماً ليتلقى رد الحكومة اليابانية على هذه المطالب الأمريكية.

آثار ظهور بيرى الرعب والفرع لدى اليابانيين، وقامت الحكومة اليابانية على إثر ذلك بترجمة خطاب فيلمور وأرسلته إلى رجال الدايمو لكى يقوموا بإسداء المشورة بشأنه، وهى خطوة لم يسبق لها نظير كما يرى بعض المؤرخين، الهدف منها المشاركة فى عملية صنع القرارات الخاصة بالشئون الخارجية وتبين من الردود التى وصلت، أن ٢٥ رداً أيدت فتح أبواب اليابان للتجارة الخارجية. فى حين لم يستسغ ١٩ رداً فكرة التجارة الأجنبية ولكنها أوصت بتجنب الدخول فى حرب مع الأجانب. بينما اقترح ١٥ رداً رفض طلب بيرى رفضاً قاطعاً. وعلى الرغم من أن هذه الردود التى تلقتها الحكومة كانت فى جعلتها لا تمثل سوى ٢٠٪ من جملة الردود المتوقعة، فإن الحكومة اليابانية اتخذتها بمثابة مؤشراً بالقرار النهائي الذى ينبغى التوصل إليه وهو المقاربة بكل الوسائل الممكنة ولكن مع تجنب الدخول فى صراع مباشر مع الأمريكيين، وعندما عاد بيرى فى فبراير ١٨٥٤ طلب موافاته بالرد الحاسم على أحد أمرين وهما: إما عقد معاهدة بهذا الخصوص أو الحرب. ولم يجد المفاوضون اليابانيون أمامهم من خيار سوى الرضوخ

للمطالب الأمريكية وتم توقيع معاهدة (كاناجوا) Kanagawa في ٣١ مارس ١٨٥٤م بين الطرفين.

وتقضى نصوص تلك المعاهدة بفتح مينائى شيمودا الواقعة على خليج ادو، وهاكودات فى هوكايدو للسفن الأمريكية التى تبغى الحصول على الوقود والمواد الغذائية، كما نصت المعاهدة على تعيين قنصل أمريكى فى شيمودا. ويلاحظ أن الشوجونية قامت بتوقيع معاهدات مماثلة مع بريطانيا فى ١٤ أكتوبر ١٨٥٤م، ومع روسيا فى ٧ فبراير ١٨٥٥م وربما كانت الحكومة اليابانية تخشى تعرض اليابان للكوارث التى حلت بالصين حين رفضت سياسة الانفتاح، مما جعلها تسارع بالتوقيع على اتفاقيات مماثلة لتلك الاتفاقيات التى فرضت على الصين.

على أن أهم ما يلفت الأنظار هنا موقف شباب الساموراي المتعطشين إلى المعارف الغربية، حيث كانوا يتسللون فى ظلام الليل إلى السفن الأمريكية ويرجون ربايتها أن يأخذوهم معهم إلى أمريكا وكان هؤلاء الهاربون يعدمون إذا اكتشف أمرهم لمحاولتهم خرق مبدأ العزلة. وتدل تضحية هؤلاء ومجازفتهم على أن هناك قوى تعمل عملها فى داخل اليابان لنسف الأبواب الموصدة فى وجوههم وفتحها على مصراعيها للاتصال بالعالم الخارجى.

وأدت الاتفاقية التى عقدها يبرى إلى استقدام تاونسند هاريس ليشغل منصب القنصل فى شيمودا. وتعد الاتفاقية التجارية التى عقدها مع

اليابان فى يوليو ١٨٥٨م علامة حقيقية لانفتاح اليابان أمام التجارة الخارجية وإقامة الأجانب فيها حيث قامت اليابان بتوقيع معاهدات مماثلة مع بريطانيا فى أغسطس من العام ذاته وفى شهر أكتوبر تم توقيع معاهدة أخرى مع فرنسا. ومن ثم أصبح لكل دولة أساطيل تبحر فى المياه الإقليمية لليابان وفى موانئها دون حظر أو خطر. ولابد أن نشير هنا إلى أن تلك المعاهدات كانت غير عادلة، فجعلت اليابان فى مرتبة أقل من الدول التى عقدت تلك المعاهدات معها. وبذلك تشابهت تلك المعاهدات مع معاهدات تيان - تسن التى عقدتها الصين مع إنجلترا وبقية الدول الأخرى.

سقوط الشوجونية:

كان توقيع هذه المعاهدات نذيراً بقيام حركة مناهضة للشوجونية تحمل شعور الكراهية للأجانب ووقعت عدة اعتداءات على بعض الأجانب من قبل بعض رجال الساموراي الذين اتصفوا بعدائهم وكراهيتهم الشديدة للأجانب. فقاموا بإحراق دار المفوضية البريطانية مرتين عام ١٨٦٢م. وفى العام التالى تم إحراق المفوضية الأمريكية ثم أصدر الإمبراطور أمراً لإمبراطورياً فى ٢٥ يونيو ١٨٦٣م يقضى بطرد الأجانب من البلاد. وعلى أى حال لم يحاول أن يطيع هذا الأمر من رجال الدايمو غير دايمو تشوشو الذى أصدر الأمر إلى قلاعه بإطلاق النار على السفن المارة خلال مضيق شيمونوسيكي.

وكان رد الفعل الغربى عنيفاً تجاه هذا الشعور المعادى للأجانب، ففى أغسطس ١٨٦٣م دخلت وحدات حربية بريطانية إلى خليج كاجوشيما، وقصفت المدينة بالقنابل ثم قام أسطول متحالف (قوات بريطانية وفرنسية وهولندية وأمريكية) فى شهر سبتمبر ١٨٦٣م بتدمير قلاع تشوشو وإبادتها عن آخرها (وبرهنت هاتان الحادثان على أن السلاح الغربى يفوق الدفاعات اليابانية بكثير) ونتيجة لذلك أخذ مركز الشوجونية يضعف رويداً رويداً وأخذت ثقة الإمبراطور فيهم تهتز ولاسيما بعد عجز قوات الشوجون عن تأديب قوات الدايموتشوشو الذين حاولوا اختطاف الإمبراطور ليكونوا الناطقين باسمه والمعبزين عن إرادته.

وفى أغسطس ١٨٦٦م توفى الشوجون ولم يكن له ولد يرثه، لذلك خلفه فى المنصب عضو من أسرة ميتو فرع التوكوجاوا المناصر للإمبراطور، ووجد هذا الشوجون الجديد نفسه محاطاً بمشاكل مالية وأخرى تتصل بالعلاقات الخارجية بالإضافة إلى الثورة الداخلية، وأخذت سلطته على البلاط الإمبراطورى وعلى أعضاء الدايمو فى الضعف تدريجياً. فقدم فى ٩ نوفمبر سنة ١٨٦٧م استقالته من منصب الشوجونية إلى الإمبراطور الشاب ميجى^(١) الذى ارتقى العرش فى ٣ فبراير ١٨٦٧م، وكان هذا الحادث بدء عصر النهضة الميجية.

(١) ولد الإمبراطور موتسو - هيتو (Moutso - Hito) الذى بدأ عهد الميجى فى ٣ نوفمبر ١٨٥٢م. وكان هذا الإمبراطور متفتحاً ذكياً نشيطاً. ومن هنا أتى نعته. ونعت عهده بالميجى (أى الحكم المستنير) وكان يتمتع منذ نعومة أظفاره بقدرات إدارية وتنظيمية فائقة.

نهضة اليابان الحديثة

خاضت اليابان تجربة الميجي آشن «ثورة الميجي» (١) في الخمسينيات من القرن التاسع عشر وما تبعها من عملية تحديث استمرت حتى نهاية ذلك القرن. وكانت ذروة تلك التجربة في الفترة التي شهدت تغييرات هائلة تتمثل في الانتفاضة العارمة التي اجتاحت اليابان في الفترة من عام ١٨٦٨م وحتى عام ١٨٧١م وأدت إلى القضاء على نظام الشوجونية وقامت حكومة مركزية عصرية، فكان ذلك نقطة تحول في تاريخ اليابان، التي أخذت تنهض بكافة مؤسساتها، واتجهت بخطى واسعة نحو التصنيع. حيث سعت اليابان إلى مسايرة طابع العصر، وإجراء تغييرات شاملة في جميع المجالات، حتى تستطيع الصمود أمام ضغط العالم الغربي وزحفه عليها. وسوف نتحدد مظاهر النهضة في هذه المجالات على النحو التالي:

أولاً - التعليم الحديث:

تمثلت النهضة التعليمية باليابان في ثلاثة اتجاهات هي:

(١) الميجي آشن Meiji Ishim تمد الميجي آشن نقطة تحول في التاريخ الياباني، فرغم أن الأحداث الحقيقية التي وقعت عام ١٨٦٨م لم تكن سوى مجرد تغيير ضئيل في ميزان القوة داخل الطبقة الحاكمة القديمة فلا يجب أن نفعل أن الميجي آشن قد أنهى سطوة الطبقة المحاربة وأحلت نظام مركزي تسانده السلطة التقليدية في البلاد محل نظام الإقطاع القديم الذي اعتمد على اللامركزية في الحكم: وقد اعتبر اليابانيون وأهالي منطقة شرق آسيا استعادة الإمبراطور لهيمته وسيطرته على مقاليد الحكم في البلاد حدثاً هاماً بالنسبة لهم.

الاتجاه الأول: وقد تمثل فى الاستعانة بالعلماء والمعلمين الأوربيين سواء أكانوا أعضاء البعثات التبشيرية أو العلماء المتخصصين فى اللغات الأوروبية وخاصة اللغتين الهولندية والإنجليزية. فعندما أمر الإمبراطور رعاياه فى ميثاق الأمة (١) عام ١٨٦٨م أن يطلبوا المعرفة فى كل مكان تدفقت أعداد من العلماء الأوربيين إلى اليابان، ودعى إلى اليابان الخبراء الفنيين من كل الدول المتقدمة حيث وضعوا موضع الترحيب. وقد حملت السفن القادمة إلى اليابان مئات المعلمين والمستشارين والفنيين الأجانب. وأصيب اليابانيون بحمى التحول إلى الغرب لدرجة أنه فى أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر، أنفقت الحكومة حوالى ٣٠٪ من ميزانية وزارة التربية والتعليم على رواتب المعلمين الأجانب وعلى المعونات التى كانت ترسل للطلاب الذين كانوا يدرسون بالخارج. وكان هدف الحكومة الأسمى هو زرع الأنظمة والمناهج الدراسية الغربية فى النظام التعليمى بدءاً بالمرحلة الابتدائية وحتى المستوى الجامعى.

الاتجاه الثانى: وتمثل فى ترجمة الكتب الأجنبية إلى اللغة اليابانية وإنشاء المدارس الحديثة، ويرجع الفضل الأول فى هذا السبيل إلى خبير أمريكى يسمى «ماريون - سكوت» Marion Scott أنشأ مدرسة للمعلمين للعمل بالمدارس الحديثة فى اليابان واستعان بكتبه التى تحمل أفكاره وغيرها من الكتب الأمريكية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة التى ترجمت إلى اليابانية، وكانت أهم الكتب التى نقلت العلم إلى اليابانيين

(١) حول هذا الميثاق انظر الملحق رقم (٣).

مؤلفات كل من جان جاك روسو، وهريبرت سبنسر، ودستوفسكى، وتولستوى الذين ساعدت أفكارهم فى زيادة وعى اليابانيين بأحوال العالم المحيط بهم.

الاتجاه الثالث: إرسال البعثات اليابانية إلى الدول الأوروبية المتقدمة لينهل أفرادها من العلوم الحديثة، وكانت وزارة التعليم تدقق فى اختيار أعضاء البعثات من أفضل العناصر الوطنية، وكانت معظم هذه البعثات يتم إرسالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا وفرنسا. ولقد كانت نظم التعليم فى عهدها الأول خاضعة لموثرات أمريكية كبيرة. ولكن هذه المؤثرات لم تلبث فى عام ١٨٨٠ م وما بعده أن تضاءلت وحل محلها التأثير الألماني. عندما شعر قادة الإصلاح اليابانى أن أساليب التربية الألمانية التى تركزت على الجوانب الخلقية التى تؤمن بأن هدف التعليم خلق الإدارة المستنيرة التى تميز بين الصواب والخطأ هو ما يناسب الطبيعة اليابانية الاجتماعية، فبدأت المناهج الألمانية تحل محل المناهج الأمريكية على يد أعضاء البعثات اليابانيين.

ونتيجة لتوفر العناصر الثلاثة: الاستعانة بالعلماء والخبراء الأجانب، وترجمة الكتب الأوروبية، وإرسال البعثات إلى الدول الأوروبية المتقدمة، نهض التعليم فى اليابان فى عصر الميجى فى يثنى جوانبه. وقد ركزت الحكومة جهودها فى السنوات الأولى على بناء البنية الأولى للمجتمع وهى الطفل، فاهتمت بالتعليم الابتدائى، وأصدرت قانوناً للتعليم

الإجبارى عام ١٨٧٢م وأتاحت فرص التعليم لجميع طوائف الشعب اليابانى. وتم إنشاء المدارس الابتدائية والمدارس المتوسطة، وقسمت البلاد إلى ثمانية مناطق تعليمية بكل منها ٣٢ مدرسة متوسطة و ١١٠ مدرسة ابتدائية. بالإضافة إلى المدرسة الخاصة بإعداد المعلمين الوطنيين التى أنشئت بمعاونة خبير التعليم الأمريكى «ماريون سكوت» وتم إنشاء مدارس لتعليم البنات، وأرسلت الحكومة اليابانية بعثة من خمس فتيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعند عودتهن عام ١٨٧٢م، تم إنشاء العديد من مدارس البنات.

وبعد أن جعلت الحكومة التعليم إجبارياً، مضت فى تأكيدها للجانب النفعى والعملى للمعرفة فأستت الجامعات. وكانت جامعة طوكيو أول جامعة قومية تقوم بتأسيسها عام ١٨٨٦م وضمت كليات الآداب والعلوم والقانون والهندسة والطب والزراعة ثم افتتحت عام ١٨٩٧م جامعة «كيسوتو»، وفى عام ١٩٠٠م تأسست أول كلية للبنات لتعليم اللغة الإنجليزية، وفى نفس العام أدارت الدكتورة «يوشيو كاياوى» كأول طبيبة يابانية، أول كلية طب للنساء.

واتسم التعليم فى بداية عصر الميجى بالإغراق فى الطابع الغربى، وقد بلغ هذا التأثير أقصى مدى له وطالب البعض بضرورة إلغاء اللغة اليابانية الصعبة واستبدالها بلغة إنجليزية مبسطة تدرس للأطفال فى المدارس. وكان لتلك الآراء رد فعل شديد داخل اليابان تمثل فى التيار

الذى أخذ ينادى بضرورة التحول والتمسك بالطابع اليابانى من أجل الحفاظ على الثقافة الوطنية اليابانية. وكانت المواجهة والتراضى والاندماج بين تيار التحول إلى الطابع الغربى وتيار التحول إلى الطابع اليابانى من أهم القضايا التى شغلت الأوساط التعليمية والدراسية فى اليابان خلال تلك المرحلة. وقد بدأ التعليم فى النصف الثانى من عصر الميجى يتجه نحو التمسك بالطابع اليابانى وأصبحت كافة المواد الدراسية فى مراحل التعليم الإلزامية تدرس باللغة اليابانية. كما بدأت الجامعات تستبدل المعلمين اليابانيين بالمعلمين الأجانب إلى أن حل اليابانيون محل الأجانب فى نهاية الأمر.

وبذلك طورت اليابان نظامها التربوى إلى جانب احتفاظها بثقافتها الوطنية، واتجهت إلى الاهتمام بشئون العلم والتكنولوجيا التى أتاحَت للدول الأوروبية أن تصير قوى عالمية حديثة وكبيرة حتى تتمكن من اللحاق بركب التقدم الغربى. وبذلك استطاعت اليابان فى زمن قصير أن تسد الفجوة التى كانت تفصل بينها وبين الدول الأوروبية فى مجال التعليم، ويمكننا القول بأنها فاقت فى هذا المجال اليوم مثيلاتها فى الغرب الأوروبى.

ثانياً - النظام السياسى:

اشتمل النظام السياسى اليابانى فى عصر الميجى على تغييرات فى

جميع نواحي الحياة السياسية متأثرة بالنظم السياسية الأوروبية خاصة الألمانية والبريطانية والفرنسية. وهذه التغييرات تمثلت فى تشكيل أول مجلس وزراء، ووضع دستور وحياة نيابية برلمانية وتشكيل أحزاب سياسية.

وقد أنشئت الوزارات على النسق الأوروبى فى بداية عصر الميجى. وقد تمثلت تلك الوزارات فى وزارة المعارف ووزارة المالية ووزارة الجيش ووزارة الحرية، وهاتان الوزارتان العسكريتان أصبحتا فى عام ١٨٧٩م تمثيلان هيئة أركان حرب فى النموذج الألمانى. وفى عام ١٨٨٩م أعادت الحكومة النظر فى قانون التجنيد الإجبارى، وألغت كافة الاستثناءات، وكان ذلك القرار جزءاً من خطة تهدف إلى دعم القوات المسلحة حتى تتمكن اليابان من خوض غمار الحروب خارج حدودها. وأقبل الشباب على أداء الخدمة العسكرية الوطنية بعد أن كانوا يتهربون منها، ويرجع الفضل فى ذلك إلى نظم التعليم التى غرست الروح الوطنية فى عقولهم.

والجدير بالذكر أنه فى الفترة من ١٨٧٣-١٨٧٥م ظهرت بوادر إنشاء أحزاب سياسية فى اليابان، كما شهدت تلك المرحلة حملة كبيرة ترمى إلى الدعوة لإنشاء هيئة برلمانية وروجت مبادئ وأفكار روسو وسبنسر بترجمتها إلى اليابانية واستخدامها فى حملة الدعاية ضد الحكومة. وفى عام ١٨٧٨م أنشئت جمعيات للتمثيل النيابى فى كل مقاطعة، ومنحت هذه الجمعيات سلطات مالية محدودة. ولكن هذه الجمعيات لم يكتب

لها أن تقوم بدورها المنشود إذ سادت البلاد موجة من الشغب السياسى الذى حال دون ازدهار هذه الجمعيات.

وعلى الرغم من أن الحكومة تمكنت من قمع ذلك الشغب إلا أنها لم تغفل مع هذا الحاجة إلى إقامة بنية سياسية واضحة المعالم فى البلاد. لذلك تقدم عدد من المفكرين السياسيين اليابانيين عام ١٨٨١ م بمقترحات لإنشاء نظام نيابى على النسخ البريطانى، ومن ثم إقامة برلمان ودعوته للاجتماع فى عام ١٨٨٣ م. وشهدت هذه المرحلة وقوع اضطرابات خطيرة بسبب انتشار الفساد^(١)، وارتفعت الأصوات فى طول البلاد وعرضها تنادى بأنه لا مناص من قيام برلمان لمنع الفساد السياسى. وفى ١١ أكتوبر ١٨٨١ م تولى الإمبراطور رئاسة اجتماع هام حضره جميع أعضاء الوزارة وأصدر وعده بإقامة برلمان فى غضون عشرة زيام. وفى اليوم التالى صدر أمر إمبراطورى يتضمن وعداً للأمة بإنشاء برلمان قبل حلول عام ١٨٩٠ م.

أسندت الحكومة اليابانية إلى «إيتوهيروبو مى» مهمة إعداد الدستور الذى وعد به الإمبراطور فقضى الفترة من عام ١٨٨١ م إلى ٨٣ فى

(١) قررت الحكومة فى نهاية شهر يوليه ١٨٨١ م أن تبيع لاتحاد بعض الشركات فى أوساكا المنشآت التى أقيمت فى هوكايدو لمساعدة نهضة التعمير والنمو الاقتصادى. وكان لمن البيع يمثل قدرًا ضئيلاً من القيمة الأصلية لرأس المال الذى استثمر فى هذه المنشآت. وقد أعلن الإمبراطور فى اجتماع ١١ أكتوبر إلغاء تلك الصفقة لكى يضع حداً للاضطرابات الخطيرة التى سادت البلاد. (انظر: آرثر ييدمان، اليابان الحديثة، ص ٢٦-٢٧).

أوروبا يدرس الدساتير الغربية. وعندما عاد إلى اليابان بدأ مهمته الفعلية في وضع الدستور، وبادر إلى إدخال تغييرات تمهيدية إلى الإدارة الحكومية. وفي عام ١٨٨٥م شرع في إعادة تنظيم الجهاز الإداري، وتألّفت حكومة وطنية على النسق الألماني تكونت من تسع وزارات هي الخارجية والداخلية، والمالية والحرية والبحرية والعدل والتعليم والزراعة والتجارة والمواصلات. وتم تحديد اختصاصات كل وزير في وزارته داخل هذا الإطار السياسي الجديد. كما أسند إلى «أيتو هيروبوومي» رئاسة الوزراء. وكان وزراء حكومة أيتو جميعاً من أبناء مقاطعتي «ساتسوما» و«تشوشو» اللتين كانتا أول مناطق اليابان احتكاكاً بالحضارة الأوروبية الحديثة، كما كانوا من طبقة «الساموراي»، الذين شاركوا في وضع النظام الميجي.

واستكمالاً للنظام السياسي الذي وضعه أيتو هيروبوومي أنشئت في عام ١٨٨٤م طبقة الأمراء والإشراف على النسق الألماني حيث ضمت خمس درجات عالية هي بالتتابع، الأمير، الماركيز، الكونت، الفيوكونت، البارون وتم توزيع هذه الرتب على نبلاء البلاط القديم، ورجال الدايمو السابقين ومختلف زعماء الحكومة. ومن ثم حدث الفصل بين الشئون العامة للدولة وشئون البلاط الإمبراطوري.

وكان صدور الدستور الياباني في ١١ فبراير ١٨٨٩م خاتمة جهود بذلها «أيتو هيروبوومي» تنفيذاً لقرار الإمبراطور. حيث قامت لجنة إعداد

مشروع الدستور برئاسة «أتيو» بعملها في سرية تامة منذ تشكيلها في مارس ١٨٨٤م وخلال عامي ١٨٨٦م و ١٨٨٧م مستعينة بخبرة الدكتور «هرمان روسلر» أستاذ القانون الدستوري الألماني. حتى أعلن الدستور في ١١ فبراير ١٨٨٩م في حفل أقيم في القصر الإمبراطوري حضره ممثلو الدول الأجنبية. وقد نص الدستور الياباني بالنسبة للسلطة التشريعية على وجود المجالس الآتية:

١ - مجلس شيوخ أو لوردات «أشراف» على غرار مجلس اللوردات البريطانية وتضمن مجلس الأشراف أعضاء منحوا حق العضوية مدى الحياة وهم من يحملون ألقاباً تعادل لقب أمير وماركيز. أما الأعضاء الآخرون وهم ممن يحملون ألقاب الكونت والفيو كونت والبارون فينتخبهم زملائهم الأشراف ومدة عضويتهم سبع سنوات، وتضمن المجلس فئة أخرى من الأعضاء عينوا بأمر إمبراطوري مدى الحياة وكانوا من كبار الموظفين. وسمح أيضاً لكبار دافعي الضرائب في كل مقاطعة بانتخاب عضو أو عضوين لتمثيلهم في المجلس. وقد أقيم هذا المجلس ليكون قوة محافظة تحدد من تطرف مجلس النواب وكان نجاحاً في أداء مهمته.

٢ - مجلس النواب على غرار الرايشستاغ الألماني. وقد اختير أعضاء مجلس النواب بالانتخاب الشعبي، غير أن قانون الانتخاب نص على شروط من ناحية الأملاك يجب توافرها في الناخبين، فلم يزد عدد

الناخبين الذين توافرت فيهم هذه الشروط على ٤٥٠ ألفاً. وقد زاد عددهم نتيجة لحركات الإصلاح حتى بلغ ١٢ مليوناً في عام ١٩٢٨م.

وكانت سلطات البرلمان التي تقاسمها المجلسان من نوعين وهما: المالية والتشريعية، فكان على الحكومة أن تقدم للبرلمان في كل عام مشروعاتها وخططها الخاصة بالنفقات والإيرادات وأن تقدمها على شكل ميزانية، وهي لا تستطيع إدخال أى تعديل فى نسبة أى ضرائب جديدة إلا بموافقة البرلمان، ولا يمكنها التعاقد على قروض بغير هذه الموافقة. ولكن هذا البرلمان لم يكن مع هذا يملك من السلطات النهائية ما تملكه عادة المجالس التشريعية وتستخدمه بشكل يكفل لها فرض سلطانها على السلطة التنفيذية.

وقد أفرد الدستور للإمبراطور بعض سلطات تتعدى سلطة البرلمان، منها العلاقات الدبلوماسية، وإعلان الحرب، وعقد الصلح، وتكوين الهيئة التنفيذية، ومرتببات الموظفين والمدنيين والعسكريين، وحق العضو، وتخفيف الأحكام، وإعلان حالة الحصار، وإدخال التعديلات الدستورية وتنظيم وراثه العرش، وتعيين الأوصياء وفى إمكان الإمبراطور - أى الحكومة - أن يصدر الأوامر اللازمة لتنفيذ القوانين، أو التى تقتضيها صيانة السلام العام والأمن، وتوفير الرفاهية للرعايا. وكان عمل البرلمان يخضع لإشراف الحكومة التى كانت لها السلطة فى دعوته للانعقاد، وتعطيله، وحله.

ولعل خير سلاح استخدمه البرلمان فى نضاله مع الحكومة هو حق الاستجواب الذى يجوز استعماله لإثارة أى مسألة وكان يجوز أيضاً لأى المجلسين أن يوافق على قرارات بلوم الحكومة أو إعلان عدم الثقة بها، ولكن لم يكن لهذه القرارات أى تأثير من الناحية القانونية، ولم ينجح البرلمان فى إقرار مبدأ المسئولية الوزارية، ولهذا كان الأثر الوحيد لقرارات كهذه هو استشارة الرأى العام ضد الحكومة.

واستكمالاً للنظام السياسى اليابانى الحديث على النسخ الأوروبى فقد سعت الحكومة اليابانية إلى تنشيط الحياة الحزبية فقام ما عرف باسم «حزب الأحرار» بزعامة ايتاجاكى تاسوكى مقتبساً فلسفته السياسية من الفكر الليبرالى الفرنسى. وحزب آخر بزعامة «أوكوما» والذى حظى بتأييد من الشعب اليابانى وخاصة حكومة الميجى.

ونتيجة لهذه التغييرات السياسية التى حدثت فى اليابان، فقد حظيت اليابان باحترام العالم الغربى، وتنازلت بريطانيا عن امتيازاتها فى اليابان وحذت بقية الدول الأوروبية حذو بريطانيا بالتنازل عن الامتيازات التى كانت قد فرضتها على انيابان من قبل، وتطلعت اليابان إلى أن تصبح دولة كبرى وقوة عظمى وهو ما سوف يظهر فى سياستها الخارجية.

ثالثاً - التطورات الاقتصادية:

كانت سياسة حكومة الميجى ترمى فى المقام الأول إلى المحافظة على استقلال اليابان، وكانوا بعيدى النظر إلى حد جعلهم يدركون أن القوات العسكرية للبلاد لا يمكن أن يكون لها أثر يذكر إلا إذا اعتمدت على اقتصاد حديث قوى يمكنه أن يسد مطالبها، ولهذا كانت مسألة إقامة اقتصاد عصرى، من أول المهام الجوهرية التى كرس لها هؤلاء الزعماء جهودهم. وكانت البداية قد وضعت فعلاً خلال عهد التوكوجاوا حيث قامت حوالى عام ١٨٦٦م باستيراد آلات نسيج القطن من إنجلترا واستقدمت فنيين لهذه الصناعة، كما تم قبل عام ١٨٨٠م إنشاء فرنًا عاكسًا للحرارة وحوضًا لبناء السفن وترسانة بحرية. وتولت حكومة الميجى رعاية معظم هذه المنشآت وأضافت إليها بعض المؤسسات الاستراتيجية التى أقامتها بنفسها، كما أنشأت مصانع نموذجية فى ميادين أخرى كنسيج القطن والأسمنت والأصواف، ولف الخيوط الحريرية، وكان الغرض الأساسى منها سد الحاجات الضرورية العاجلة ولتكون نموذجًا تحتذى المؤسسات الخاصة.

وتمكنت الحكومة اليابانية فى الفترة من ١٨٧٢ - ١٨٨٤م من بناء معظم السكك الحديدية، وأمكن لها عن طريق هذه الشبكة الحديدية ربط كافة المدن الكبرى بعضها ببعض. ولم تقتصر هذه الجهود الجبارة على السكك الحديدية وإنما شملت كذلك الخدمات التلغرافية. فما أن

حل عام ١٨٨٠م حتى كانت كافة المدن الهامة قد ارتبطت بخدمة تليفونية وتلغرافية كاملة، وكان العامل الاستراتيجية قد أملى هذه الجهود فى تقدم وسائل المواصلات والاتصالات. وكذلك ظهرت بصمات الدولة الواضحة فى إنشاء الترسانات البحرية فكانت الدولة تمتلك خمس ترسانات بحرية كبرى. كما تولت الحكومة بنفسها حفر المناجم وصناعة التعدين. وإلى جانب ذلك قامت الحكومة بمشروعات الرى وتم إدخال وسائل التسميد الصناعى فى الزراعة. وفى جميع هذه المجالات، كان الغرب هو النموذج المثالى الذى تحتذيه اليابان.

وفى ٥ أكتوبر ١٨٨٠م قررت الحكومة أن تنسحب من ميادين الصناعة والتعدين. حيث تم بيع كافة المشروعات التى تمتلكها الدولة للأفراد أو المؤسسات الخاصة، فيما عدا السكك الحديدية والخدمات التلغرافية والترسانات البحرية. وبيعت هذه المشروعات إلى المؤسسات الخاصة بأسعار منخفضة للغاية عن تكلفتها الأصلية، ولقد ثار فى الأوساط اليابانية جدلاً كبيراً حول بيع هذه المشروعات. ولكن يبدو أن الحكومة اليابانية فى تلك الآونة، كانت تنظر للأمور نظرة عسكرية جعلتها تتخفف من أعباء بعض المشروعات التى ترى أنه يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بمسؤوليته تجاهها. وفى نفس الوقت هيمنت الحكومة وبقرة على النظام المصرفى الأمر الذى مكنها أن تدير بطريقة غير مباشرة دفعة النشاط الاقتصادى إلى الوجهة التى تريدها.

وقد خلق هذا النشاط الاقتصادى بعض المشاكل المالية للحكومة تبلورت فى إمكانية تركيز استثمار روس الأموال داخل البلاد مع الحصول على العملة الأجنبية لتمويل صفقات المهمات والمساعدات الفنية اللازمة للمشروعات الصناعية من الخارج. ولما كان اليابانيون بلدًا زراعيًا فى المقام الأول، والزراعة هى المورد الرئيسى للإيراد فقد أصبح لا مفر من فرض ضرائب باهظة على هذا الجانب من الاقتصاد للحصول على رأس المال للصناعة. وقد تيسر ذلك بفضل الاستثمار الزراعى وزيادة مساحة الأراضى المنزرعة.

ومن أبرز المشكلات الاقتصادية التى واجهت حكومة الميجى التضخم النقدى فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر الناجم عن خروج الذهب من البلاد بكميات كبيرة عقب فتح الموانئ، والترخيص للبنوك الأهلية بإصدار أوراق نقدية دون مقابل. ولمواجهة تلك الأزمة المالية، اتخذت الحكومة بعض الاجراءات وقامت بتخفيض قيمة العملة عام ١٨٦٠م، الأمر الذى ساعد على استمرار التضخم النقدى واستمرار ارتفاع الأسعار، وقد عمدت الحكومة لمواجهة هذا الوضع إلى انتهاج سياسة الانكماش الاقتصادى فى السبعينيات من هذا القرن، والتى استمرت إلى منتصف الثمانينيات حيث عاود الاقتصاد اليابانى انطلاقة مرة أخرى.

ولقد كان المورد الوحيد للأموال الذى أصرت الحكومة اليابانية على

رفضه رفضاً تاماً خلال تلك الأزمة هو القروض الأجنبية، خوفاً من الوقوع تحت طائلة الديون الخارجية التي تفرض على الدول المدينة تقديم امتيازات متعددة للدول الدائنة. ولعل اليابان كانت متأثرة بما حدث للصين حينما أغرقها الدول الغربية عمداً بالقروض والديون مما عرقل مسيرة تطورها وانتقص من سيادتها. ولذا نجد اليابان منذ عصر الميجي وحتى نهاية القرن التاسع عشر، لم تعقد سوى قرضين صغيرين. حيث تقدمت حكومة الميجي بطلبين للاقتراض من لندن. تضمن الطلب الأول مليون جنيه استرليني لإنشاء خط سكة حديدية يربط بين طوكيو ويوكوهاما عام ١٨٧٠م. وتضمن الطلب الثاني ٢,٤ مليون جنيه استرليني لتصفية الرواتب المتوارثة التي كانت تتقاضاها طبقة الساموراي السابقة عام ١٨٧٣م. ولم نجد اليابان صعوبة في تسديد الأصول والفوائد بسبب الجهود التي بذلتها الحكومة لتوحيد البلاد، والنهوض بالاقتصاد القومي، وتحسين الأنظمة النقدية والمالية.

وقد واصلت حكومة الميجي سياسة التنمية الصناعية، والسير بخطى واسعة في هذا الميدان، وصار شعارها «زيادة الإنتاج والنهوض بالصناعة». فاستقدمت المهندسين الغربيين واستعانت بالآلات الغربية. وعملت الحكومة كذلك على استيراد التكنولوجيا في جميع المجالات، وسعت إلى الاستفادة من مهارات المتخصصين الأجانب في تعليم اليابانيين. وأصبحت اليابان أشبه ما تكون بمعمل تجارب في نظر مثقفي أوروبا في

القرن التاسع عشر، وسعى الكثيرون من المتخصصين فى مجالات العلم والتكنولوجيا إلى الذهاب إلى اليابان أثناء فترة الميجى. وفتحت اليابان أبوابها لمعظمهم دون تردد. وكانت التكنولوجيا الحديثة آنذاك فى طور النمو وأخذ التطور التكنولوجى يعتمد على عملية المحاولة والخطأ والتجريب، مما عرض حكومة الميجى خلالها لأخطار مالية جسيمة. ثم بدأت حكومة الميجى بعد ذلك مرحلة انتقاء التكنولوجيا واختيار ما يتناسب منها مع أحوال البلاد الاجتماعية والطبيعية. وبعد مرور قرن ونصف قرن مرت خلالها اليابان بتجارب مريرة، وسلكت خلالها طريقاً شاقاً ومؤلمة، غدت اليابان تمتلك اليوم تكنولوجيا فائقة التقدم. وأصبح بمقدورها تصدير التكنولوجيا لهذه الدول التى اضطرت فيما مضى إلى استيراد التكنولوجيا منها، ولغيرها من الدول.

رابعاً - الدين والدولة:

كان انتعاش مذهب الشنتو خلال عهد التوكوجارا وتأكيد الحق الإلهى للإمبراطور فى أن يحكم اليابان، عاملاً هاماً هياً المبرر القانونى للإطاحة بحكم الشوجونية. فلا عجب إذ رأينا ساسة الميجى يتمسكون بذلك المذهب ويرون فيه وسيلة لتركيز ولاء الشعب اليابانى للإمبراطور وحكومته. ومذهب الشنتو فى الأصل مزيجاً من عبادة الطبيعة والسلف، ثم تطورت وأصبحت تقوم على نظريات من الكونيات والسلالات الإلهية. وبينت كيف أن «إيزاناغى» أبأ السماء، و«إيزانامى» أم الأرض قد أنجبا

جزر اليابان كما أنجبا عدد لا يحصى من الآلهة، وأظهرت كيف أن «أماتيراسو» أو «ميكاي» إحدى بناتهما أصبحت آلهة الشمس وأرسلت فيما بعد حفيدها ليؤسس أسرة تتولى حكم اليابان إلى الأبد.

وعندما دخلت الديانة البوذية إلى البلاد في القرن السادس الميلادي أخذت ديانة الشنتو في الاضمحلال حتى أصبحت معابدها تحت إدارة الكهنة البوذيين الذين ربطوا الهياثات الشينتوية ببعض مقدسات الديانة البوذية. ولكن ذلك لم يعنى القضاء التام على الشنتو، وإنما استمرت أغلب معابدها الكبرى تتلقى الدعم من الهياثات الرسمية المختلفة. وحدث في نهاية عهد التوكوجاوا حركة انتعاش كبرى من الناحية المادية والثقافية تأسست على أثره فروع طائفية لمذهب الشنتو لكل منها كهنتها الخاصة ومعتقداتها المقررة..

ولقد رأت حكومة الميجي ضرورة فصل مذهب الشنتو العقيدة الدينية الرسمية للدولة عن البوذية وفروعها الطائفية وكانت الخطوة الأولى في هذا السبيل هي توخي الدقة والعناية في فصل الفروع الطائفية للديانة الشنتوية عن المذهب الرسمي. في الوقت نفسه أظهرت حكومة الميجي منذ تسلمها السلطة اتجاهاً متاهضاً للبوذية، فانسحب على إثر ذلك أعضاء الأسرة الحاكمة من الطوائف البوذية، كما صدرت التعليمات بمنع إقامة الحفلات البوذية داخل القصر الإمبراطوري، وتمت مصادرة الكثير من أملاكها ومعابدها. ولكن منذ عام ١٨٧٢م اقتنعت الحكومة

بأن البوذية متغلغلة مع مذهب الشنتو في عقلية الياباني العادي لدرجة أنه لا يمكن الاعتداء على أحدهما دون الإضرار بالآخرى. ولهذا رأت الحكومة ضرورة التخلي عن سياستها العدائية التي كانت تنتهجها إزاء البوذية وكان موقف الدولة في عصر الميجي من المسيحية لا يقل عداء عن البوذية، وواصلت الدولة سياسة القمع التي كانت تنتهجها شوجونية التوكوجاوا من قبل. غير أن الحكومة ما لبثت أن تراجعت عن سياستها العدائية تجاه المسيحية حتى لا تؤثر تلك السياسة على علاقاتها الخارجية بالعالم الأوروبي ومن ثم عمدت إلى الإفراج عن الأربعة آلاف مسيحي الذين سبق اعتقالهم داخل السجون اليابانية.

ومع أن الحكومة تخلت عن سياسة قمع الديانات الأخرى فإنها واصلت جهودها في إنشاء نظام ديني للدولة. وحتى عام ١٩٣٠ كانت الحكومة تتولى أمر خمسة ألف كاهن وترعى شئون مائة ألف معبد كانت مرتبة في ١٢ طبقة أعلاها المعبد الأكبر في «إيزه» وكان مكرساً لآلهة الشمس. وعملت حكومة الميجي على استخدام نظام التعليم الحديث وسائر وسائل الدعاية لنشر العقائد الثلاث للنظام الديني في نفوس اليابانيين، وهذه العقائد هي:

أولاً : أن الإمبراطور إله مقدس لأنه امتداد زمني لأجسام وأرواح الآلهة العظيمة الماضية وخاصة تلك التي تنتمي إلى روح وطبيعة آلهة الشمس.

ثانياً : اليابان تتمتع بالرعاية الخاصة من قبل الآلهة ولهذا فإن ترابها وأهلها ومؤسساتها فريدة فى نوعها وتسمو على غيرها.

ثالثاً: إن لليابان رسالة مقدسة وهى : «جمع العالم بأسره تحت سقف واحد» (هاكو إيشى يو)، وبذلك يتاح لسائر البشر مزايا التمتع بحكم الإمبراطور. وانتهجت الحكومة فى عام ١٨٦٩م سياسة تقديس أرواح الذين ماتوا فى سبيل الإمبراطور. ويعتبر الإمبراطور الحالى هو الخامس والعشرون بعد المائة من سلالة الشمس المشرقة .
Sun Goddess.

خامساً - الحياة الاجتماعية:

كان من الطبيعى أن التغييرات التى أصابت الحياة بمختلف جوانبها فى اليابان تنعكس على الحياة الاجتماعية فظهرت المطاعم الجديدة التى تقدم الأطعمة الغربية كلحوم البقر وبأدوات مائدة غربية، بعد أن كان اليابانيون يحرمون أكل لحوم البقر لكونه يتنافى مع التعاليم البوذية، كما ظهر الشباب اليابانى مرتدياً الملابس الأوروبية. كما ظهرت الملابس الأوروبية فى مراسم البلاط والحفلات الرسمية منذ عام ١٨٧٢م.

ومن المظاهر الغربية فى الحياة الاجتماعية اليابانية ظهور الطراز الأوروبى فى البناء. وشجع الإمبراطور الناس على ذلك بدعوى أن الطراز

التقليدى اليابانى لم يعد صالحاً مع التطور الحادث فى شتى نواحي الحياة اليابانى، كما بدأت تدخل التعبيرات الغربية فى أحاديث الناس، والتأثيرات الغربية فى عادات اليابانيين التى جعلت العادات المتأثرة بالطقوس البوذية تضعف أمامها.

ولقد كانت المشكلة الكبرى التى صاحبت دخول الثقافة الغربية هى اضطراب القيم حيث شهدت اليابان فترة من الزمان كان الشعب خلالها يقلل من شأن التراث الثقافى التقليدى ولا يقنع إلا بما هو جديد. وكان الحظر الكامن فى هذه العملية يهدد بالقضاء على الوحدة الاجتماعية والثقافية والروحية للبلاد.

وقد حاول قادة الفكر فى مواجهتهم لهذا الحظر، أن يجدوا المخرج فى الشعارات التالية: «الروح الشرقية والفنون الغربية» و«الروح اليابانية والعلوم الغربية» ولكن هذه الشعارات فى الواقع لم تكن ذات أثر كبير نظراً لأن الحضارة أو الثقافة كل لا يتجزأ، وأنه من المستحيل تبنى الواجهة العلمية أو الفنية لتلك الحضارة واستبعاد الباقي. ولهذا السبب كان من المحتتم عند إدخال الثقافة الغربية إلى اليابان أن تتصارع القيم الواردة من الغرب مع قيم الثقافة اليابانية التقليدية، وقد أدى ذلك إلى الاضطراب. ولما كانت القيم ذاتها نتاج تاريخ طويل، فإنه لم يكن من السهل خلق قيم جديدة. الأمر الذى أدى إلى تفسخ الأوضاع القديمة تدريجياً ومن ثم «ضياح ضمير الشعب اليابانى وإخلاصه» على حد تعبير

الكاتب الياباني الشهير ناتسومي سوسيكى (١٨٦٧-١٩١٦م) وبالرغم من ذلك فقد كان دخول الثقافة الغربية إلى اليابان مسألة حيوية للغاية حتى ولو كان ثمن ذلك حدوث بعض الاضطرابات فى القيم، إذ لم يكن هناك مجال للتراجع على الإطلاق وقد أثبتت النتائج النهائية نجاح تلك السياسة نجاحاً متقطع النظير، حيث ساهمت فى انطلاق المجتمع اليابانى نحو التقدم.

ومن إيجابيات هذه التغييرات فى الحياة الاجتماعية انتشار حركة التعليم ومحو الأمية بين اليابانيين وظهور فكرة تحرير المرأة على النسق الأوروبى وظهور أفكار تحررية للمثقفين اليابانيين على صفحات الصحف، وظهور محلات بيع الكتب وشيوع مبدأ التسامح الدينى وغير ذلك من مظاهر اجتماعية حديثة. وقد أحدثت هذه التغييرات هزة فى عقول ونفوس اليابانيين ووجدت رفضاً وإنكاراً من البعض الذين ساروا ضد المبادئ والعادات المستوردة ولكن عجلة الحياة الحديثة استمرت فى طريقها لتصبح اليابان قوة عظمى فى شرق آسيا تتطلع لجيرانها.

سادساً - العسكرية اليابانية:

يعكس الأدب اليابانى طبيعة العقلية اليابانية فى تعلقها المفرط بالبطولات وغالباً ما تلاحظ ذلك فى قصص الأطفال والمسرح الشعبى وأساطير آلهة اليابان فى أن الحرب - غالباً - هى التى تحسم الأمور وتقرر

مصير الأبطال، وهذه العقلية ناشئة من البيئة الجغرافية والتاريخية القاسية لليابان والمنازعات والحروب الداخلية والخارجية، حيث انعكست في تاريخ اليابان وأساطيرها، وتركت آثارها على ثقافة هذا البلد.

وفي أغلب فصول التاريخ السياسى والاجتماعى لليابان كانت العسكرية قيمة إيجابية، وكان العسكريون والمقاتلون موضع احترام الجميع لدورهم المصيرى فى الصراعات الطويلة من أجل الاستحواذ على السلطة بين الأسر الإقطاعية، وكانت قوة العسكريين تصل - كما سبق أن رأينا - حدًا يشكلون فيه إلى جانب الإمبراطور سلطة أقوى من سلطة الإمبراطور نفسه، ويكونون وراء تشكيل عواصم جديدة ومستقلة. وقد ظلت حكومة الشوجون العسكرية تحكم اليابان مدة سبع قرون (١١٨٥ - ١٨٦٧ م) وتعتبر تقاليد المبارزة السامورائية وتقديس القيم القتالية من خصوصيات هذه الحقبة الزمنية الطويلة، وتركت هذه المرحلة الحماسية ذكريات من الأساطير والملاحم البطولية، وكان من نتائج هذه الرحلة أن أغلقت اليابان أبوابها وبدأت مرحلة انزواء طويلة (١٦٣٩ - ١٨٦٧ م) وهى الفترة التى برزت فيها مظاهر الغرور والشعور بالتفوق والاعتزاز بالنفس، وعندما أعلن الإمبراطور مييجى قراره الجرى عام ١٨٦٨ م بفتح أبواب اليابان بوجه التقدم العالمى. أبدى الشعب اليابانى من التعاون والشعور بالثقة الشئ العظيم، وكان بوسعه الاتصال بالأجانب والمبادرة إلى اقتباس العلوم الغربية فى جميع المجالات والسير فى طريق التطور والرقى.

وفى ظل هذه الانطلاقة الواضحة حظى الجيش اليابانى بنصيب وافر من الاهتمام. ففي عام ١٨٧٨م تم إعادة تنظيم الجيش بواسطة «ياما جاتا أريتومو» Yamagata Aritomo وهو من مجموعة الساموراي فرع تشوشو، ليكون جيشاً حديثاً على النسق الأوروبي والألماني بوجه خاص. كما طبق قبل ذلك عام ١٨٧٣م نظاماً للتجنيد الإجباري، فكان جميع الذكور فوق سن العشرين مكلفين بتأدية الخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات، واعتمد ذلك النظام على مبدأ المساواة أكثر من النظم العسكرية بالدول الغربية المتقدمة آنذاك.

وقد أدرك اليابانيون مدى تفوق الغرب في مجال التكنولوجيا العسكرية بعد هزيمة الصين في حرب الأفيون (١٨٤٠-١٨٤٢) وبعد وصول الكومودور Commodore الأمريكي إلى شواطئ اليابان عام ١٨٥٣م. وانعكس ذلك على اهتمام حكومة المينجى اهتماماً شديداً بالعلوم العسكرية من حيث تبني الأساليب الحديثة وتجارب البلدان المتقدمة. ووضعت أساس الصناعات الحربية (المدافع، بناء السفن). وجاء بناء أسطولها البحري تقليداً للأسطول الهولندي، ومن ثم الأسطول الإنجليزي.

وانجتهت المصروفات العسكرية في اليابان منذ عصر الميجي إلى التضخم حتى بلغت ١٠٪ من الدخل القومي للبلاد، حيث عمدت اليابان بالرغم من تخلفها الكبير بالقياس إلى الدول الغربية، إلى اللحاق بها من الناحية العسكرية. وأصبح شعار «بلد ثرى وجيش قوى» على رأس خطط وبرامج الحكومة اليابانية.

اليابان فى المجال الدولى

فى منتصف القرن التاسع عشر. كانت اليابان تخشى خطر الوقوع
فى براثن الاستعمار الغربى شأنها فى ذلك شأن بقية دول آسيا وفى عهد
طوكوجاوا جاءت نهاية العزلة القومية التى فرضتها اليابان على نفسها
طوال مايزيد على قرنين من الزمان، بعد أن استخدمت الولايات المتحدة
دبلوماسية البوارج الخيرية. وفى عام ١٨٥٨م عقدت اليابان معاهدات
تجارية مع الولايات المتحدة وهولندا وروسيا وإنجلترا وفرنسا (معاهدات
أنسى Ansei) وكانت تلك المعاهدات غير عادلة. وبذلك تشابهت تلك
المعاهدات مع معاهدات Tientsin التى عقدتها الصين مع إنجلترا وبقية
الدول الغربية.

غير أن اليابان لم تتعرض للأخطار التى تعرضت لها الدول الآسيوية
الأخرى وعلى رأسها الصين، ونجت اليابان من الوقوع فى براثن
الاستعمار بفضل عدة عوامل خارجية وأخرى داخلية سنبرزها فيما يلى :

أولا : جاءت مهمة بيرى Perry التى كلف بها لفتح اليابان بعد مضى
عشر سنوات على حرب الأفيون، وكان القادة الإقطاعيون يعرفون
أن الهزيمة قد لحقت بالصين، فتنبهوا إلى مقدار تعرض اليابان
لخطر التهديد الأجنبى، وقاموا ببعض الاستعدادات لتحاشى التعرض
لذلك الخطر.

ثانياً: كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تسعى إلى إقامة روابط تجارية مع اليابان. ولم تقم بريطانيا بذلك الدور رغم تفوقها البحري والتجاري الهائل. وأكدت واشنطن على أن سياستها تختلف عن سياسة لندن التوسعية، وأنها تنتهج سياسة اللين ولا ترمى إلى التوسع. وتزايدت المسؤوليات التي أُلقيت على كاهل بريطانيا في آسيا، فكان عليها التصدي للمقاومة الشعبية في الصين بعد انتهاء حرب الأفيون، والقضاء على ثورة ١٨٥٧م في الهند. لذا لم تتوفر لها القوة العسكرية التي يمكن استخدامها ضد اليابان.

ثالثاً : عندما تعرضت سائوما وتشوشو لهجوم القوى الغربية اضطرت اليابان إلى الاستدانة من الخارج، واستخدمت تلك القروض في الإنفاق على تحديث القوة العسكرية في اليابان ونظراً للتنافس الشديد بين القوى الغربية، لم تستطع أية دولة من دول الغرب القيام بهجوم منفرد على اليابان مما قلل من خطر وقوع اليابان في قبضة الاستعمار وتحويلها إلى مستعمرة غربية.

رابعاً : كانت الدول الغربية تخشى المقاومة الشعبية إذا ما أقدمت على استخدام القوة العسكرية لغزو اليابان، كما فعلت في آسيا. لذا استخدمت تلك الدول قوتها في اعتدال. وأرادت إنجلترا إنهاء الحكم الإقطاعي الذي كان يحول دون التوسع التجاري وأدركت أن التدخل الغربي المباشر سيعمل على إعاقة نشاطها التجاري.

ففضلت تشجيع القيادات الإقطاعية التي كانت ترى ضرورة الحاجة إلى إدخال الحضارة الغربية والقيام بالإصلاح التدريجي بدءاً بالقمة فما دونها.

خامساً: في الوقت الذي قامت فيه الفرقة البحرية بزعامة بييري بالقاء مرساة أمام الشواطئ اليابانية عام ١٨٦٣م. كانت قوة الحكام العسكريين والإقطاعيات قد اضمحلت، وعجلت مطالب الغرب بإقامة علاقات تجارية مع اليابان بانهيار تلك القوة. وكان ذلك الانهيار مريعاً. فلم تكن هناك حاجة إلى التدخل الأجنبي أو التهديد باستخدام القوة لإخضاع اليابان للسيطرة الاستعمارية بعد أن انهارت العزلة القومية التي فرضتها اليابان على نفسها، وانهارت معها الحركات المناوئة للأجانب وراء تخمس الغرب لفتح اليابان وإقامة علاقات تجارية معها بعد انهيار الحكم الإقطاعي. في الوقت الذي عمدت فيه حكومة الميجي إلى المحافظة على الاستقلال الوطني عن طريق مهادنة الغرب وإرساء قواعد التحديث، من أجل النهوض باليابان ومسايرتها لطابع العصر. وارتبطت سياسة الحكومة للنهوض بالبلاد بالترعة العسكرية، وحقت تلك السياسة قدراً كبيراً من النجاح في التسعينيات من القرن التاسع عشر. وكانت القاعدة التي أرسى عليها اليابان قوتها الإمبريالية حتى غدت في مرتبة متساوية مع الغرب.

الحرب اليابانية الصينية ١٨٩٤-١٨٩٥ م:

لقد تركت السياسة الدولية أثرها على التطور السياسى فى اليابان وعلى اتجاهاتها التوسعية فى عام ١٨٩٤ م. فقد كانت قضية إعادة النظر فى المعاهدات غير المتكافئة التى عقدتها اليابان مع الدول الأوروبية وكذلك قضية الصراع من أجل السيطرة على كوريا هما أبرز قضيتين اهتم بهما الرأى العام والقوى السياسية فى اليابان. وكانت القضية الأولى أكثر حدة وتفجراً وأدت إلى إقامة أكثر من وزير خارجية وانتقاد البرلمان لحكومة «إيتو» لعجزها عن حلها وذلك أثناء مناقشة البرلمان للشئون الخارجية عامى ١٨٩٣، ١٨٩٤ م ولذا فقد قام وزير الخارجية «شيزو» Shuzo فى الوزارة التى أعقبت سقوط «إيتو» وتشكلت برئاسة «ياماجاتا» Yamagata بزيارة بريطانيا للتفاوض لإلغاء المحاكم القنصلية ولاستقلال اليابان فيما يتعلق بالتعريف الجمركية وتمكن من عقد أول معاهدة لإلغاء النصوص غير المتكافئة وقعت فى لندن فى ١٤ يوليو ١٨٩٤ لتبدأ السريان اعتباراً من عام ١٨٩٩ م. وتلى توقيع المعاهدة مع بريطانيا توقيع اتفاقيات مماثلة مع القوى الدولية الأخرى وهكذا أصبحت اليابان كدولة على قدم المساواة من الناحية القانونية مع الدول الغربية وتحقق لها الهدف الأول من سياستها الخارجية آنذاك.

المشكلة الكورية:

منذ عام ١٨٩٤ أصبحت قضية الصراع على كوريا تحتل المكانة

الأولى فى السياسة اليابانية وذلك لارتباطها بالسياسة التوسعية اليابانية فى القارة الآسيوية. حيث اتجهت اليابان تحت ضغط تزايد السكان^(١) وفى ظل التطور الصناعى الذى حدث بها واحتياجها إلى أسواق خارجية لتصريف منتجاتها، للتوسع الخارجى على حساب الدول المجاورة لها خاصة كوريا والصين.

وقد بدأ الصراع الحديث على كوريا منذ منتصف القرن التاسع عشر ولكن القوى المحافظة فى اليابان منعت الوطنيين المتطرفين من الدخول فى حرب مع الصين على كوريا عام ١٨٧٣م بدعوى أن اليابان لم تدعم بعد اقتصادياً وسياسياً. وفى عام ١٨٨٥م تجدد الصراع بين الدولتين على كوريا وكادت الحرب أن تقع بينهما وانتهت الأزمة باتفاقية «لى - إيتو» Li - Ito حيث تخلت كل من الصين واليابان مؤقتاً عن ادعائهما بحق السيطرة المطلقة على كوريا. كما اتفقتا على أن تخطر كل منهما الأخرى إذا قامت بإرسال أية قوات لشبه جزيرة كوريا على أن يتولى تدريب الجيش الكورى مدبرون من دولة ثالثة.

ورغم هذا فلم تعتبر اليابان أو الصين أن الاتفاقية تمثل تسوية نهائية للصراع حول كوريا إذ استمرت الصين فى اعتبار نفسها صاحبة

(١) كان سكان اليابان حوالى ٢٦ مليون نسمة عام ١٧٢١ وأصبحوا ٥٦ مليون عام ١٩٢٠ ثم ٧٣ مليون عام ١٩٤٠ ثم ٨٩ مليون عام ١٩٥٥ وفى إحصاء عام ١٩٧٧ بلغ عدد السكان ١١٤ مليون نسمة.

الاختصاص فيما يتعلق بالشئون الخارجية لكوريا ولذا فقد قامت باستدعاء القائم الأعمال الأمريكى فى سيول ونبهته لخطورة نشاطه الذى كان يستهدف الدعوة لاستقلال كوريا، كما استمر «يوان شيه كاي» كمقيم صينى فى سيول وذلك من أجل ضمان خضوع كوريا لرغبات الصين. ولم تكن اليابان راضية عن هذا المسلك من جانب الصين إلا أنها كانت تنتظر اللحظة المناسبة لكى تضع نهاية دائمة لمسألة لمن تكون السيطرة على كوريا.

وقد انعكس النزاع الصينى اليابانى حول كوريا على القوى السياسية فى كوريا نفسها فبينما كان البلاط الكورى محافظاً وموالياً للصين إلى حد ما فإن بعض العناصر الراحبة فى التقدم وجدت فى اليابان ليس فقط حليفاً ومؤيداً لها وإنما أيضاً نموذجاً للرقى والتحضر يجدر الاقتداء به والاقتراس منه. وأدى هذا التنازع بين الطرفين إلى تمرد كبير فى جنوب كوريا عام ١٨٩٤م قامت به طائفة، دينية معادية لليابان عرفت باسم «تونجهاك» Tonghaks وقد دعت هذه الطائفة للمحافظة على الثقافة الشرقية وطرد جميع مظاهر الحضارة الغربية من البلاد. ولم يكن المتمردون مؤيدين للبلاط الكورى بل كانوا يعملون ضده، وهزمت قوات الحكومة فى أول اشتباك لها مع المتمردين ولذا فإن الملك الكورى طلب المساعدة من الصين التى بادرت بإرسال قواتها إليه وفى نفس الوقت أبلغت اليابان بذلك بناء على اتفاق ١٨٨٥م وأكدت الصين فى

بلاغها لليابان بأن قواتها سوف تنسحب عندما يتم القضاء على التمرد في كوريا. ولكن اليابان اعتبرت هذا المسلك الصيني بمثابة تهديد لها ولمركزها في كوريا. ولذا فإن مجلس الوزراء الياباني برئاسة Yamagata ورئاسة الأركان اليابانية اتفقا على أن هذا التصرف الصيني يجب ألا يمر بلا تحذير ومواجهة وهكذا قررت اليابان إرسال قواتها على الفور إلى كوريا.

ومنذ تلك اللحظة تطورت الأحداث سريعاً فرغم أنه تم القضاء على المتمردين خلال أسبوعين فإن كلا من اليابان والصين قد رفضت سحب قواتها، وراوغت اليابان الإفصاح عن نواياها عندما استفسرت منها بريطانيا في هذا الشأن، كما قامت بإتمام الاستعدادات الخاصة بالتعبئة في قواتها البحرية والبرية. وفي ٢٦ يونية ١٨٩٤م طلبت من الملك الكوري إجراء بعض الإصلاحات الإدارية وأبلغته أن قواتها لن تنسحب قبل إتمام هذه الإصلاحات وبعد ذلك بيومين وافق مجلس الوزراء الياباني على أن تدخل اليابان الحرب، إذا كان ذلك ضرورياً، لإرغام الصين على سحب قواتها من كوريا. وفي منتصف يوليو حذرت الصين بأن إرسالها لمزيد من القوات لكوريا سيعتبر عملاً عدائياً. وفي ٢٣ يوليو دخلت القوات اليابانية قصر الملك وأجبرته على توقيع معاهدة تنص على طرد الصينيين من بلاده. وبعد ذلك بيومين قامت البحرية اليابانية بإغراق ناقلة جنود صينية. وفي أول أغسطس ١٨٩٤م أعلنت اليابان الحرب على الصين.

وكان الاعتقاد الذي ساد في بادئ الأمر بين الكثيرين من المراقبين

الأجانب هو أن اليابان ستخرج منهزمة في صراعها مع جارتها الكبيرة، ولكنهم كانوا مخطئين في تقديرهم هذا فمستوى التدريب والعتاد في اليابان كانا يفوقان مثيله في البحرية الصينية، وفي منتصف سبتمبر سيطرت اليابان على خليج «تشيهلي» Chihli وهو ذو أهمية استراتيجية إذ أنه مكن اليابان من أن تحول بفاعلية دون قيام البحرية الصينية من تدعيم القوات الصينية في منشوريا وكوريا، واستولت اليابان على ميناء بورت آرثر في ٢١ نوفمبر وفي خلال الثلاثة التالية سيطرت اليابان على كل كوريا وشبه جزيرة لياوتنج الغنية بالمعادن والموارد الطبيعية.

وفي شهر مارس ١٨٩٥م ذهب لي هونج شانج رئيس وزراء الصين إلى اليابان للتفاوض على الصلح. وفي ١٧ أبريل ١٨٩٥م توصل الطرفان إلى اتفاق شيمونوسكى Shimonoseki حيث اعترفت الصين بصورة نهائية وكاملة باستقلال كوريا وقررت التنازل لليابان عن فرموزا وجزر بسكادور المجاورة لها وشبه جزيرة لياوتونج في جنوب منشوريا ووعدت بدفع تعويضات تبلغ ٣٦٠ مليون ين وكذلك فتح أربع مدن صينية أمام اليابان للتجارة والصناعة. وأخيراً أن يظل ميناء «واي هاى واي» Weihai Wei في الشاطئ الشمالى لشبه جزيرة شانتونج تحت الاحتلال اليابانى حتى يتم دفع التعويضات كما اتفق على أن يجرى التفاوض لعقد اتفاقية تجارية بين البلدين.

وقد ترك انتصار اليابان في حربها ضد الصين أثره على السياسة

اليابانية حيث تزايدت ثقة الشعب اليابانى فى الحركة الإصلاحية والثقة بين رجال الأعمال اليابانيين والحكومة ذلك لأن زيادة المشتريات أثناء الحرب والفرص التى أتاحت لرجال الأعمال فى القارة فى ظل اتفاقية شيمونوسكى والتعويضات الصينية التى دفعت بالذهب، كل هذا كان له أثره فى دعم الاقتصاد اليابانى وفى زيادة نشاط البنوك اليابانية فى الصين وكوريا.

وهناك العامل النفسى الذى نتج عن الانتصار فأحس اليابانيون بقوتهم وزاد احتقارهم للصين كما نظمت المباريات الشعرية بين الطلاب حول هذا المعنى! وتصور اليابانيون حريهم على أنها مواجهة بين التقدم والتخلف وأن انتصارهم دليل عملى ملموس على تفوقهم وسمو قيمهم الأخلاقية ومؤسساتهم الحديثة.

ولكن اتفاق شيمونوسكى لم يكن ليرضى القوى الدولية المنافسة لليابان وبصفة خاصة روسيا. فعقد ممثلو روسيا وفرنسا وألمانيا اجتماعاً فى طوكيو يوم ٢٣ أبريل قرروا فيه تقديم النصح اليابانى بالتخلى عن أى تفكير فى الاستيلاء على شبه جزيرة لياوتونغ والجزء الذى تطالب به من منشوريا. أما بريطانيا فهى وإن لم تنضم للدول الثلاث إلا أنها لم تساعد اليابان وكانت تظهر الميل نحو تأييد نصيحة الدول الثلاث. ولما رأت اليابان أنها منفردة وليست فى حالة تسمح لها بتحدى هذه القوى الكبرى أذعنت لمطالبهم بالتخلى عن شبه جزيرة لياوتونغ مقابل أن تدفع

الصين تعويضاً إضافياً قدره ٣٠ مليون تايل (١).

الحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤-١٩٠٥م):

هيأت الحرب الصينية اليابانية مركزاً عظيماً لليابان في كوريا، ولكنها فقدته في نهاية عام ١٨٩٥م بعد تورط الموظفين اليابانيين في اغتيال ملكة كوريا والتجاء الملك وولى عهده إلى السفارة الروسية في سيول طالباً الحماية. وهكذا دخلت اليابان في اتفاقيات مع روسيا عام ١٨٩٦م وعام ١٨٩٨ لتسوية خلافاتهما حول كوريا. وجاءت الإهانة الكبرى في عام ١٨٩٨ عندما ظفرت روسيا، خلال فترة تهافت الدول الغربية للحصول على الامتيازات داخل الأراضي الصينية، بقطعة أرض استأجرتها في شبه جزيرة لياو تونغ وحصلت على امتيازات بإنشاء سكك حديدية في منشوريا. وأقامت اليابان منطقة نفوذ لها في إقليم فوكين المواجهة لفورموزا، ولكن هذا لم يعوضها عن المرارة التي شعرت بها بعد تنازلها عن شبه جزيرة لياو تونغ.

وقد أيقظت هذه الأحداث اليابان على أهمية الدبلوماسية الدولية. وعبر عن ذلك وزير خارجيتها بقوله: «إننا انتصرنا في الحرب وانهزمنا في الدبلوماسية»، كما أنه أكد على طبيعة العلاقات الدولية بقوله: «ما

(١) التايل: تعنى أوقية صينية من الذهب وتماثل واحد وثلاث أوقية وكانت تستخدم كوحدة نقدية.

لم تسند الدبلوماسية قوة فإنه محتوم عليها بالفشل». ولذا فإن اليابان سعت لتدعيم موقفها العسكرى والاقتصادى فرفعت شعار «دولة غنية وجيش قوى»، وذلك كوسيلة لمنع تكرار مثل هذه الإهانة فى المستقبل. ومن ثم قررت عام ١٨٩٥ مضاعفة حجم الجيش وزيادة عدد القوات البحرية. وفى المجال الاقتصادى شجعت إقامة الصناعات الثبيلة واعتبرتها مشروعات قومية وأقامت شبكة من الخطوط الحديدية لخدمة الاحتياجات العسكرية.

وفى عام ١٨٩٩م عندما نشبت ثورة البوكسرز فى الصين، أرسلت اليابان قوات للاشتراك مع حملة الحلفاء لإنقاذ البعثات الدبلوماسية المحاصرة فى بكين. وكان مسلك اليابانيين جيداً إلى حد استرعى المراقبين الأجانب وأحدث أثراً طيباً فيهم. ولكن هذه الثورة أثارَت مع هذا متاعب جديدة مع روسيا التى دفعت بجيوشها إلى منشوريا وظلت تتحرش بالصينيين وتضغط عليهم ليسلموا لها بالإشراف على المنطقة. على أن الخوف المشترك من المصالح الروسية فى الشرق الأقصى، دفع اليابانيين والإنجليز على التقارب، وفى ١٠ يناير ١٩٠٢م تم توقيع المخالفة الإنجليزية اليابانية لمدة عشرين عاماً. نصت هذه المعاهدة على الاعتراف بمصالح بريطانيا فى الصين ومصالح اليابان فى كوريا، كما نصت على أنه إذا اضطرت إحدى الشريكتين إلى الدخول فى حرب مع أكثر من دولة دفاعاً عن نفسها، انضمت الشريكة الأخرى إليها واشتركت فى الحرب.

شرعت اليابان فى التفاوض المباشر مع روسيا عام ١٩٠٣ م من أجل الحصول على موافقتها على الاعتراف بحقوقها فى حرية التصرف فى كوريا. ولكن اليابان وهى تسعى إلى هذا التفاهم مع الروس كانت واقعة تحت الضغط البريطانى، لذلك فقد كانت تسعى فى نفس الوقت إلى تحجيم نطاق النفوذ الروسى فى منشوريا لئلا يتعدى منطقة السكك الحديدية فقط على أن يظل المتبقى من منشوريا تحت السيطرة الصينية. ولكن الروس لم يكونوا على استعداد لتسليم كوريا وعندئذ قرر اليابانيون أن الحل الوحيد هو الحرب. وفى ٧ فبراير سنة ١٩٠٤ م قطعت العلاقات الدبلوماسية، ووجهت اليابان ضربة مفاجئة إلى الأسطول الروسى المتمركز فى ميناء بورت آرثر، ومالت كل من ألمانيا وفرنسا إلى التدخل لصالح روسيا ولكن الولايات المتحدة أنذرتهم بأن هذا العمل سيدفعها إلى الوقوف بجوار اليابان.

ونجح اليابانيون نجاحاً ساحقاً فى البر والبحر، وفى شهر مارس سنة ١٩٠٥ م أجبرت القوات اليابانية القوات الروسية على الانسحاب من جنوب منشوريا. وفى شهر مايو من نفس العام حدثت بين الأسطولين الروسى واليابانى معركة فاصلة فى مضيق «تسو شيماء» اليابانى عرفت باسم معركة بحر اليابان انتصر فيها الأسطول اليابانى على الروسى. وفقدت روسيا أربعة آلاف من جنودها إلى جانب أسر أربعة آلاف آخرين فى حين لم تفقد اليابان سوى ١١٦ وجرح ٥٣٨ مقاتل. كما ضاعت

هية روسيا كدولة كبيرة لها وزنها فى السياسة الأوروبية والعالمية. وفى ٨ يونيو ١٩٠٥م قام الرئيس الأمريكى روزفلت بإرسال مذكرة لكل من المتحاربين يطلب منهما ضرورة وضع حد لهذه الحرب. ورحبت كل من الدولتين بمؤتمر الصلح الذى انعقد فى «بورتسموث» Port Smouth الأمريكية. وفى ٥ سبتمبر ١٩٠٥م تم توقيع معاهدة بورتسموث، وقد وضعت تلك المعاهدة حداً لأطماع روسيا فى اليابان وانتزعت اليابان منها سكة حديد منشوراء، كما اعترفت روسيا بمركز اليابان المتفوق فى كوريا وكانت هذه خطوة أولى لضمها إليها نهائياً فى عام ١٩١٠م. وقد شعر جماهير الشعب اليابانى بالإحباط عندما خلت تلك المعاهدة من أية مادة تنص على التعويضات. وتعددت حوادث الشغب فى طوكيو وقامت العديد من مظاهرات الاحتجاج فى طول البلاد وعرضها لاستنكار ذلك السلام المهين. ولكن على أية حال فقد غدت اليابان عقب هذه الحرب عنصراً مؤثراً على الصعيد الدولى.

وتمثل معاهدة بورتسموث نجاحاً لسياسة الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأقصى فى مستهل القرن العشرين والتى حددها وزير الخارجية الأمريكى «جون هاى» John Hay فيما سعى بسياسة الباب المفتوح للحفاظ على سلامة الأراضى الصينية ومن ثم استمرار انفتاحها للتجارة الدولية. كذلك حماية جزر الفلبين من المطامع اليابانية. وبعد ذلك ببضعة أسابيع أطلقت الحكومة الأمريكية يد اليابان فى كوريا مقابل تعهد

اليابان باحترام المصالح الأمريكية في الفيليبين بموجب مذكرة تافت -
 كاتسورا، وفي ٢١ ديسمبر ١٩٠٥م أعلنت اليابان الحماية على كوريا
 وكانت فرنسا تشعر بالقلق على ممتلكاتها في الهند الصينية
 لاحتمال تورطها في حرب قريبة مع إنجلترا، ولذلك سارعت في شهر
 يونيو ١٩٠٧م بتوقيع معاهدة مع اليابان اعترف فيها كل طرف بمصالح
 الطرف الآخر في الشرق الأقصى.

أما الروس فقد اجتمعوا مع اليابانيين في صيف عام ١٩٠٧م وقاموا
 بتوقيع عدد من المعاهدات من بينها بروتوكول سرى يقضى بتقسيم
 منشوريا فيما بينهم. وربما كان هذا التقارب ناجماً عن تدهور العلاقات
 بين أمريكا واليابان بسبب سياسة الباب المقفول التي اتبعتها اليابان في
 منشوريا، الأمر الذي دعى الأمريكيين إلى الرد على هذا الإجراء باتخاذ
 تدابير ضد النشاط الياباني على ساحل المحيط الهادى وساد الخوف من
 وقوع الحرب بين الدولتين وقد لجأ الرئيس الأمريكى روزفلت لمعالجة هذا
 الموقف إلى ما سمي باستخام «العصا الغليظة» والرد اللين» تمثل في قيام
 الأسطول الأمريكى برحلة حول العالم استعراضاً للقوة، والتوصل إلى عقد
 ميثاق التحكيم الأمريكى اليابانى فى مايو ١٩٠٨م.

واعتقد اليابانيون أنهم حصلوا على اعتراف أمريكا بمركزهم
 الخاص فى منشوريا عقب المذكرات التى تم تبادلها بين روت وتاكاهيرا

فى نوفمبر ١٩٠٨ م. ولكن هذا الاعتقاد تبدد عندما اقترح وزير الخارجية الأمريكية فى ديسمبر ١٩٠٦ تدويل الخطوط الدولية فى منشوريا. وكان الرد على هذا أن وقعت روسيا واليابان معاهدة فى شهر يولية ١٩١٠ م تعهدا فيها بالاشتراك فى العمل دفاعاً عن مصالحهما. ثم لم ينقضى سوى شهر واحد على هذه المعاهدة حتى أعلنت اليابان ضمها لكوريا. وفى عام ١٩١٢ م تعزز التحالف الروسى واليابانى بمعاهدة تؤكد تقسيم منشوريا. وبمقتضى هذه المعاهدة حصلت روسيا على النصف الغربى من منغوليا الداخلية بينما أخذت اليابان النصف الشرقى.

وبمجموع العقد الثانى من القرن العشرين حدث تغير هام فى علاقات القوى فى شرق آسيا، حيث انشغلت الدول الأوروبية المتنافسة جزئياً عن هذا الميدان إبان الحرب العالمية الأولى ومن ثم أتاححت الفرصة لظهور قوى جديدة متنافسة فى المنطقة وهى الولايات المتحدة واليابان. ويمكن القول أن الحرب العالمية الأولى أتاححت لليابان فرصة ذهبية للتوسع فى الصين إذ بادرت اليابان فور اندلاع الحرب بالإعلان عن تمسكها بالتزاماتها المترتبة على التحالف اليابانى الإنجليزى، ومن ثم أعلنت الحرب على ألمانيا وانطلقت لاحتلال الأقاليم التى كانت تسيطر عليها الصين وفى خلال فترة وجيزة احتلت اليابان الممتلكات الألمانية فى شانتونج والجزر الألمانية فى المحيط الهادى. وفى بداية عام ١٩١٥ م قدمت اليابان للصين ما عرف باسم المطالب الإحدى والعشرين التى كانت لها أصداء عالمية

واسعة النطاق كما كان لها رد فعل عنيف داخل الصين تمثل في حركة مايو ١٩١٩ م. وقد قسمت هذه المطالب إلى خمس مجموعات:

المجموعة الأولى: تقضى بمنح الياباني الحقوق التي كانت لألمانيا في شانتونج إلى جانب امتيازات لبناء خطوط حديدية إضافية.

المجموعة الثانية: تنص على اعتراف الصين بحقوق اليابان الخاصة في منشوريا وشرق منغوليا الداخلية، ومد عقد إيجار ميناء بورت آرثر ودالنسى Dalny وخط حديد جنوب منشوريا لمدة ٩٩ سنة.

المجموعة الثالثة: تهدف إلى قيام اليابان باحتكار التعدين واستخراج الفحم من حوض نهر اليانغتسى العام.

المجموعة الرابعة: تمنع الصين من أن تؤجر لأية دولة ثالثة أى ميناء أو خليج أو جزيرة واقعة على شاطئ الصين.

المجموعة الخامسة: أن تستخدم الصين مستشارين يابانيين في الشؤون السياسية والمالية والعسكرية، وأن تشترك اليابان في حفظ الأمن في المدن الهامة، وأن تحصل على امتيازات إضافية في السكك الحديدية، وأن تحصل على حق احتكار المناجم والموانئ والخطوط الحديدية في إقليم فوكين. وأخيراً توافق الصين على أنه من حق اليابانيين نشر العقيدة البوذية في الصين.

يتضح لنا من قراءة هذه المطالب أنها لم تكن تمس الصين في
كيانها الإقليمي فحسب بل وأيضاً في كيانها الحضارى والفكرى فضلاً
عن إخضاعها السياسى والاقتصادى والعسكرى لليابان. ونظراً لضعف
«يوان شيه كاي» فقد اتجه للرفض غير المباشر فأعلن قبوله لبعضها
وتأجيل بحث البعض الآخر وفى نفس الوقت سعى للحصول على تأييد
عالمى لرفضها. إلا أن القوى الأوروبية كانت مشغولة بالحرب. لذا لم
تحقق مساعى «يوان» ما كان يتطلع إليه، واكتفت الولايات المتحدة على
تقديم احتجاج شفى على تلك المطالب وأعلنت تمسكها بسياسة الباب
المفتوح، فاضطرت اليابان إلى سحب المجموعة الخامسة وتعديل بنود
الجاميع الأخرى وقدمتها للصين فى ٩ مايو ١٩١٥ مع إنذار نهائى
بقبولها، فاضطرت الصين إلى قبولها فى اليوم التالى. وأعقب ذلك
مقاطعة الصينيين للبضائع اليابانية ولكن هذه المقاطعة لم تجد لاحتكار
اليابان لأسواق الشرق الأقصى أثناء الحرب العالمية الأولى، وذلك لما
أصاب أوروبا من اضمحلال عقب تلك الحرب.

وأثناء انعقاد مؤتمر الصلح فى فرساي لم يكن الاهتمام الوحيد
لليابان هو فقط الحصول على شانتونج وتلك الجزر التابعة لألمانيا. وإنما
كان اهتمامها منصباً كذلك على الحصول على بيان يصدر من المؤتمر
بإعلان المساواة العنصرية. ولكن اعتراض استراليا وخوف الرئيس الأمريكى
ولسن من استشارة رأى فى الولايات المتحدة أدّى إلى رفض هذا القرار.

ولذلك تم الاكتفاء باسترضاء اليابان عن طريق إسناد مهمة الانتداب على جزر المحيط الهادى إليها رغم معارضة مندوبى الصين، وأخيراً أصبحت اليابان واحدة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس العصبة. وبهذا اعترف رسمياً بأنها إحدى الدول العالمية.

مؤتمر واشنطن:

منذ أن حطمت الحرب العالمية الأولى ميزان القوى الذى كان سائداً فى شرق آسيا وأدت إلى بروز دور الولايات المتحدة فى المنطقة. وقد نمت البحرية الأمريكية بحيث أصبحت أكبر قوة عالمية فى المنطقة. وهو ما لم يكن التحالف اليابانى البريطانى يأخذه فى الحسبان. كما أن اليابان بحصولها على المستعمرات التى كانت خاضعة لألمانيا تزايدت مسؤولياتها الأمنية فى شرق آسيا، وفى نفس الوقت واجهت معارضة أمريكية لسياستها إزاء الصين. وفى إطار هذه الأوضاع الجديدة عقد مؤتمر واشنطن البحرى فى الفترة من نوفمبر ١٩٢١ حتى فبراير ١٩٢٢ وحضرته تسع دول بحرية هى الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال واليابان والصين.

واهتم مؤتمر واشنطن بمعالجة القضايا التى لم يتم الاتفاق عليها فى مؤتمر باريس ومن أبرزها مستقبل العلاقات بين القوى الكبرى فى المحيط الهادى. وقد أسفر هذا المؤتمر عن ثلاث معاهدات هامة، ففى ١٣

ديسمبر سنة ١٩٢١ وقعت فرنسا وإنجلترا واليابان والولايات المتحدة ميثاق الدول الأربع الذى نص على المحافظة على «الحالة الراهنة» فى المحيط الهادى، وأدى هذا الميثاق إلى إنهاء الحلف اليابانى الإنجليزى.

وفى ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ عقدت معاهدة الدول البحرية الخمس وقضت بإنقاص حمولة الأساطيل وإعدادها على أن تكون نسبة الأساطيل بين الولايات المتحدة وإنجلترا واليابان كنسبة ٥ : ٣ : ٥، وأن لا يزيد الحد الأقصى للسفن الحربية الكبيرة على ٣٥ ألف طن، وحاملات الطائرات على ٢٧ ألف طن، وأعلنت هدنة بحرية مدتها عشرة أعوام، كما نصت المعاهدة على الإبقاء على الأوضاع الراهنة بالنسبة للاستحكامات الممتدة بين هاواى وستغافورة تقريباً. وكانت هذه المعاهدة فى مصلحة اليابان لأنها جعلت من الأسطول اليابانى قوة لا يمكن أن يتحداها فى المياه الآسيوية أى من الأسطولين الإنجليزى أو الأمريكى بمفرده، وأنقذتها أيضاً من الخراب المالى بسبب التسابق فى التسليح البحرى.

أما المعاهدة الثالثة فهى «ميثاق الدول التسع» التى وقعت فى ٦ فبراير ١٩٢٢م، وكان الغرض منها احترام ومراعاة سلامة أراضي الجمهورية الصينية واستقلالها السياس والإدارى والجدير بالذكر أن ما تضمنته تلك المعاهدة من بنود لم يكن الهدف منها الحفاظ على مصلحة الصين بل إن الهدف الأول كان حماية الحقوق التجارية والاقتصادية للشعوب الأجنبية من أن تقضى عليها اليابان وبعبارة أخرى

أن المعاهدة كانت محاولة من الدول الغربية مجتمعة للحفاظ على مصالحها في الصين في مواجهة المطامع التوسعية لليابان. ولقد حققت الصين مكسباً لا يستهان به في ذلك المؤتمر فهي من ناحية قضت على المطالب الإحدى وعشرين لليابان ومن ثم حققت الصين في مؤتمر واشنطن ما عجزت عن تحقيقه في مؤتمر الصلح بباريس ومن ناحية أخرى فإن ما ترتب على المؤتمر من إلغاء المعاهدة البريطانية اليابانية لعام ١٩٠٢م قد زاد من موقف الصين تحسناً وهي المعاهدة التي استندت إليها السياسة اليابانية في التوسع في الأقاليم الصينية انطلاقاً من ضمانها لعدم معارضة بريطانيا.

اليابان بين الحربين العالميتين:

بدأت قوة اليابان تظهر بشكل واضح منذ أواخر القرن التاسع عشر. حيث تؤكد التفوق الياباني في حربين كبيرتين الأولى هي الحرب الصينية اليابانية (١٨٩٤-١٨٩٥م) والتي انتهت بانتصار اليابان وعقد معاهدة «شيمونسكي». والحرب اليابانية الروسية (١٩٠٤-١٩٠٥م) والتي انتهت بانتصار اليابان بتوقيع معاهدة «بوريسموث» في ٥ أغسطس ١٩٠٥م. ولذا ظهرت اليابان في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى كدولة عملاقة مما دفع الدول الأوروبية إلى شراء انضمام اليابان إليهم بأي ثمن.

وباشتراك اليابان فى الحرب العالمية الأولى حصلت على مكاسب كثيرة. ولكن هذه المكاسب كانت رهناً بفترة الحرب فما جاء عام ١٩٢١م حتى تغيرت الظروف المحيطة باليابان فى غير صالحها وأخذت مكاسبها تتلاشى ومن ذلك:

أولاً : حصلت اليابان على مكانة متفوقة فى ميدان الشرق الأقصى بعد هزيمة روسيا ولكن هذه الهزيمة لم تستمر طويلاً إذ سرعان ما قامت الثورة الروسية ١٩١٧م بدأت روسيا فى أعقابها فى العمل على استرجاع كل ما أخذه اليابان منها فاستردت ميناء بورت آرثر والجزء الشمالى من جزيرة سخالين وخط حديد منشوريا ولم يكن ذلك فى صالح اليابان.

ثانياً: إن الحرب العالمية الأولى لم تصل إلى نهايتها نتيجة إعلان الرئيس الأمريكى ولسن المبادئ الأربعة عشر، واستجابة ألمانيا إلى الصلح على أساسها، وبذلك حصلت على صلح مشرف ونهاية الحرب بهذه الصورة أدت إلى احتفاظ الدول الأوروبية بقدرتها الصناعية فلم تمض ثلاث سنوات من نهاية الحرب حتى تمكنت هذه الدول من استعادة قوتها الصناعية وبدأت منتجاتها تنافس البضائع اليابانية فى ميدان الشرق الأوسط الذى انفردت به اليابان طوال فترة الحرب مما أضر بالصناعة اليابانية وأغلقت كثير من المصانع اليابانية أبوابها، ثم ازدادت متاعبها بتلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة

التي اجتاحت العالم ١٩٣٠ م.

ثالثاً : فيما يتعلق بالتأحية الزراعية وحالة الفلاح نجد أن زيادة عدد السكان ترتب عليه تفتيت الملكية الزراعية إلى درجة كبيرة بحيث أصبح حوالي ٧٢٪ من الفلاحين كانت ملكية الواحد منهم لا تزيد عن هكتار واحد. وقد تطلب هذا من الحكومة اليابانية ضرورة التدخل لعلاج الموقف علاجاً حاسماً وسريعاً حتى لا تصبح هذه الملكية ملكية اسمية. وقد وجدت الحكومة أن حل هذه المشكلة لن يتأتى إلا عن طريقين ألا وهما:

أولاً : زيادة عدد الأراضي المنزرعة.

ثانياً: الهجرة.

فيما يتعلق بزيادة الأرض المنزرعة فقد قامت الحكومة بمسح شامل لأراضيها حيث تبين أن هناك حوالي خمسة ملايين فدان قابلة للزراعة ولكنها في حاجة إلى مجهود كبير وأموال وفيرة ومدة لا تقل عن خمسة وعشرين سنة فالتجتهت للحل الآخر وهو الهجرة فبدأت تشجع الهجرة إلى الولايات المتحدة وأستراليا ومنشوريا. ولخوف الولايات المتحدة من العنصر الأصفر (اليابان) إلى أراضيها أصدرت قراراً بتحريم هذه الهجرة عام ١٩٢٤ م وقبل ذلك قيدت أستراليا الهجرة إلى أراضيها وهكذا أصبحت منشوريا المخرج الوحيد للهجرة أمام اليابان. وكان هذا الإقليم خاضعاً آنذاك للحكومة الصينية. مما دفع اليابان إلى التفكير جدياً في ضرورة شن حرب على هذا الإقليم لانتزاعه من الصين.

وقد ساعدها على ذلك سبيان:

الأول: أن إقليم منشوريا يتبع الصين من الناحية الاسمية، ولكنه يتمتع باستقلال ذاتي في إدارة شؤنه أى أن سلطة الصين عليه غير قوية.

ثانياً: أن لليابان مصالح خاصة في هذا الإقليم منذ انتصارها في الحرب اليابانية الروسية ١٩٠٥م متمثلة في مينائي «بورت آرثر» و«ديران»، كذلك خط حديد منشوريا الذى مكن اليابان من تدعيم مصالحها في جنوب منشوريا. واستخدام رؤوس الأموال اليابانية استخداماً صحيحاً. ولقد لعبت اليابان دوراً كبيراً في تنمية اقتصاديات إقليم منشوريا مما جعلها تنظر إلى هذا الإقليم كممنطقة نفوذ لها يجب ألا تقف مطامعها فيه على حق امتلاك سكة حديد منشوريا فقط بل يجب أن تعداها إلى إخضاع منشوريا بأكملها إلى سيادتها.

وعندما بدأت الصين تنسبه إلى سياسة اليابان تجاه منشوريا بدأت تتخذ موقفاً إيجابياً إزاء السياسة اليابانية الهدف منه وقف تغلغل اليابان في إقليم منشوريا على أن ينحصر نشاطهم فقط على خط حديد منشوريا، كما أرسلت الصين عدداً كبيراً من عمالها لتدعيم مركزها في هذا الإقليم بالإضافة إلى أنها بدأت في إقامة خطوط سكك حديدية لمنافسة الخط الياباني لوضع حد لتفوقها الاقتصادى في الإقليم.

١. ساءت اليابان من عرقلة الصين لمجهوداتها الاقتصادية ووجدت أن

الحل الوحيد لتدعيم مصالحها فى منشوريا هو إبعاد الصين عن منشوريا.
وأن هذا الإبعاد لن يتحقق إلا عن طريق الحرب.

وقد أثارت مشكلة منشوريا كثيراً من الجدل فى الصحف والرأى العام حيث انقسم اليابانيون إلى فريقين: فريق يرى ضرورة استخدام القوة لتحقيق الأطماع اليابانية، وفريق آخر كان يرى ضرورة الوصول إلى هذا الهدف بالطرق السلمية.

وقد تأرجحت سياسة اليابان فى الفترة الممتدة من ١٩٢٧-١٩٣٠ بين هذين التيارين (الأخذ بالطرق السلمية أو الاندفاع نحو الحرب) تبعاً للسياسة التى يعتنقها وزير خارجيتها. حيث تعاقب على الوزارة اليابانية رجلان هما البارون «شيد نهارا» (يمثل رأى المعتدلين)، والبارون «تاناكا» (يمثل رأى المتطرفين) وكلما تقلد أحدهما الوزارة، تسير السياسة اليابانية فى الاتجاه الذى يرضاه، حتى إذا ما ترك الوزارة مالت إلى الاتجاه العكسى.

وقد جاءت الأزمة الاقتصادية ١٩٣١م فى أعقاب ذلك وكانت لها آثار سيئة على اليابانيين. وبدأت الولايات المتحدة وهى أكبر مستوردة لخام الحرير من اليابان تقلل من نسبة ما تستورده هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تضاءلت المصنوعات اليابانية التى كانت اليابان تصدرها إلى المستعمرات الأوروبية فى جنوب آسيا وأفريقيا حيث أخذت الدول خلال

هذه الأزمة بمبدأ الاكتفاء الذاتي وبذلك ساء الوضع فى اليابان ورأت أن الحل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو التوسع فى منشوريا ولم يكن أمامها سوى استخدام القوة وبدأ صوت المتأدين بالحرب يعلو على الأصوات المعتدلة.

وقد رأى اليابانيون فى هذه الحرب علاجاً لأمرين هامين: الأول يتمثل فى شغل رأى العام اليابانى عن متاعبه الداخلية، الثانية محاولة اليابان معالجة أزماتها الاقتصادية عن طريق الاستيلاء على منشوريا.

ولذلك أعلن الساسة اليابانيون ضرورة شن حرب على منشوريا لاقتطاعها من الصين وبدأت الوزارة اليابانية تعمل على تعبئة رأى العام اليابانى لذلك وتتحين الفرصة لتحقيق أطماعها. ولقد انتهت هذه الفرصة فى ١٨ أغسطس ١٩٣١ على إثر انفجار قنبلة وضعها الصينيون فى خط حديد جنوب منشوريا. وهكذا بدأت الحرب اليابانية الصينية (١٩٣١-١٩٣٦ م) ونستطيع أن نقسمها إلى ثلاث مراحل مختلفة:

المرحلة الأولى: بدأت بالهجوم على منشوريا والاستيلاء على مدنها الواحدة تلو الأخرى إلى أن تمكنت من اجتياح كل المدن المنشورية فى غضون خمسة أسابيع منذ بدء هذه العمليات العسكرية.

ونظراً لضعف الصين حربياً وعدم مقدرتها على مواجهة اليابانيين بدأت تشن حرباً اقتصادية على اليابان ووجهت لها ضربة قوية فى مدينة

شنغاهاي حيث بلغت استثمارات اليابان حوالي ٢٨٠ مليون دولار فأصدرت أمراً بتحريم تداول المنتجات اليابانية في هذه المدينة. ونتيجة لتحرش الصين باليابان اقتصادياً قامت اليابان بإرسال قواتها لتهديد شنغاهاي في ٢٦ يناير ١٩٣٢ دون إعلان الحرب وقد اشتبكت القوتان في معركة حربية انتهت بهزيمة الصين وانتصار اليابان في ١٥ مارس ١٩٣٢م.

ونتيجة لهذه الهزيمة أصبح لليابان الحق في تقرير مصير منشوريا ووضع نظام الحكم بداخله على الوجه الذي ترضيه فأعلنت أولاً: استقلال منشوريا في إدارة شئونها استقلالاً ذاتياً تحت اسم منشوكو ثم ما لبث أن تطور ذلك الأمر إلى إعلان اليابان استقلال منشوكو عن الصين. وتم وضع اتفاق بين الدولتين (اليابان - منشوكو) يخول لليابان حق الدفاع عن منشوكو وذلك عن طريق إقامة حامية عسكرية بها. وهكذا وضعت اليابان منشوريا تحت الحماية. ولم توافق الصين بطبيعة الحال على هذا الوضع الجديد.

ولما كان كل من الدولتين عضواً في عصبة الأمم المتحدة، وقانون العصبة ينص على احترام كل عضو من أعضائها لحرية العضو الآخر، طلبت الصين من العصبة وقف اعتداء اليابان على منشوريا وحل مشكلتها. فتبنت العصبة هذه القضية وطلبت من اليابان إثبات حسن نواياها والانسحاب من منشوريا. وعندما لم تستجب اليابان لذلك أصدرت

العصبة قرارين بضرورة انسحاب اليابان الكامل من إقليم منشوريا.

فأجابت اليابان على قرارى العصبة بأنها لن تسحب قواتها من الصين إلا بعد موافقة الصين على شروط الانسحاب والتي تتضمن اعتراف الصين بحق اليابان فى إنشاء سكك حديدية أخرى وبكل الحقوق التى يتمتع بها اليابانيون فى الإقليم. وعلى إثر ذلك أعلنت الصين أنها لن تدخل فى مفاوضات مع اليابان إلا بعد انسحابها الكامل من المناطق التى استولت عليها. ولذا كومت العصبة لجنة تقصى حقائق فى منشوريا مهمتها تقديم تقرير للعصبة عن سبب التوتر فى العلاقات بين الدولتين وما تراه اللجنة من توصيات لإنهاء تلك الخلافات وقد باشرت اللجنة بزعامة اللورد لايتون عملها وتمكنت فى سبتمبر ١٩٣٢ من رفع تقريرها للعصبة. ويعطينا هذا التقرير صورة واضحة عن منشوريا فى ظل الاحتلال اليابانى، وقد طالب أعضاء هذا التقرير فى نهايته بضرورة الاعتراف باستقلال منشوكو استقلالاً ذاتياً ولكن فى ظل السيادة الصينية.

وفى ديسمبر ١٩٣٢ عقدت العصبة اجتماعاً غير عادى للنظر فى قرارات اللجنة والاستماع إلى وجهات نظر المندوبين الصينى واليابانى محاولة التوفيق بينهما. وعندما فشلت اليابان فى إقناع العصبة بوجهة نظرها أو أن تعتمد عليها فى تحقيق أطماعها ضربت بقرارات العصبة عرض الحائط وأعلنت انسحابها منها سنة ١٩٣٣ وبذلك وجهت اليابان

أولى الضربات القاضية التي وجهت للعصبة وكانت من أسباب انهيارها. وقد شجع هذا الموقف المائع المتردد للعصبة تجاه تلك القضية، اليابان على ارتكاب المزيد من الاعتداءات ضد الصينيين ووقفت العصبة موقف المتفرج إزاء ما يجرى داخل الصين.

وقد شجع موقف العجز والتراخي الذي سلكته العصبة كثيراً من الدول على الانسحاب منها مثل إيطاليا أثناء احتلالها الحبشة سنة ١٩٣٥ م، وألمانيا أثناء عدوانها على النمسا وتشيكوسلوفاكيا وهولندا سنة ١٩٣٩ م، الأمر الذي أحط من قدر هذه المنظمة الدولية وكان له أكبر الأثر في سقوطها واندلاع الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثانية: بدأت سنة ١٩٣٣، وكان لوزير الحربية الياباني الجنرال آراكى أكبر الأثر في قيام هذه الحرب مرة ثانية نظراً لنزعته التوسعية وإيمانه بمبدأ التوسع عن طريق الحرب. بدأت هذه المرحلة بتقديم القوات اليابانية من إقليم منشوكو نحو سهل «جيهول» الصيني واستمر زحفهم نحو بكين حتى وصلوا إلى سور الصين العظيم دون أن تلقى أية مقاومة صينية ونظراً لخطورة الموقف بالنسبة للحكومة الصينية فقد طلبت عقد هدنة بينها وبين اليابان في ١٩ مارس ١٩٣٣ تمهيداً لحل النزاع بين الدولتين عن طريق المفاوضات وقد تم ذلك في هدنة «تاناجكو» Tanagko وهي تنص على:

١ - انسحاب القوات اليابانية إلى ما وراء سور الصين العظيم وهذا يعنى اعتراف الصين باحتلال اليابان لإقليم «جيهول».

٢ - انسحاب القوات الصينية إلى مواقع جديدة جنوب سور الصين تنتهى على بعد ثلاثين كيلو متراً من شمال مدينة «تيان - تسن».

٣ - المنطقة الواقعة بين خط حديد اليابان والخط الحديدى الصينى منطقة محايدة، منزوعة السلاح ولا يحق لأى طرف من الطرفين أن يدخلها.

ويتبين لنا من شروط هذه المعاهدة أن اليابان تمكنت من الاستيلاء على بعض أجزاء من الأراضى الصينية دون تقديم تضحيات كبيرة. كما أن الحكومة الصينية قد سلمت بوجود القوات اليابانية فى أراضىها كأمر واقع. وهكذا تنتهى هذه المرحلة دون الدخول فى مصادمات عسكرية عنيفة بين الجانبين.

المرحلة الثالثة: انتهت المرحلة الثانية من الصراع اليابانى الصينى بهدنة «تاناككو». وقد وجد الساسة اليابانيون فى أعقابها ضرورة التريث بعض الوقت حتى تتمكن اليابان من تنظيم المناطق التى خضعت لها بالإضافة إلى حل بعض المشاكل الداخلية وأهمها استفحال الأزمة المالية وزيادة ما ينفق على الأعمال الحربية.

وقد وجدت الحكومة أن معالجة هذه المشاكل لن يتأتى إلا عن طريق حلين لا ثالث لهما، الأول هو زيادة الضرائب على الشعب لموازنة ميزانية الدولة وللإنفاق على العمليات الحربية والثاني التقليل فى نفقات الجيش والبعث عن سياسة التوسع المسلح.

ولهذا السبب انقسمت الوزارة اليابانية إلى قسمين، فريق برئاسة وزير المالية الذى يرى بعدم فرض ضرائب جديدة لأنها وصلت إلى حالتها القصوى وعدم إمكانية الشعب للمزيد منها وأن من الأفضل ضغط المصروفات العسكرية، والفريق الآخر برئاسة وزير الحرية الذى يرى ضرورة الاستمرار فى سياسة التوسع المسلح وأن يقوم الشعب اليابانى بتقديم المزيد من التضحيات لرفع شأن بلادهم وقد ترتب على هذا الانقسام فى رأى أن استقالت الوزارة.

غير أن الحكومة اليابانية الجديدة لم تنجح فى الضغط على العسكريين الذين انتهزوا فرصة قيام بعض الفلاحين الصينيين فى إقليم «جيهول» بالشورة، وهاجموا الصين فى عام ١٩٣٥م واجتازوا السور العظيم. ولقد تقدمت الحكومة اليابانية بمطالبها إلى الحاكم الصينى العسكرى فى بكين والتي تنص على ضرورة وضع مقاليد الحكم فى هذه المنطقة فى أيدي الموالين للسلطات اليابانية والقضاء على كل حركات المقاومة للنفوذ اليابانى. وقد أعلنت اليابان موافقة الحاكم الصينى على هذه المطالب دون الرجوع للحكومة الصينية المركزية. وفى نفس الوقت

استغل اليابانيون فرصة قيام بعض الجنود الصينيين باعتراض طريق بعض اليابانيين في إقليم «تشاهار» شمال غرب بكين واحتجوا على ذلك. وبالرغم من تقديم الصين للاعتذار الواجب إلا أن اليابان طالبت بضرورة انسحاق القوات الصينية من هذه المنطقة. وفي هذه المرحلة أبدت الحكومة اليابانية استعدادها لتسوية هذه الخلافات مع الحكومة الصينية في مقابل موافقة الصين على الشروط الآتية:

أولاً : الاعتراف بنفوذ اليابان ومصالحها في منشوريا.

ثانياً : التعاون بين الحكومتين الصينية واليابانية بهدف القضاء على القوات الشيوعية داخل الصين.

ولما رفضت الصين الاستجابة لهذين المطلبين، هددتها اليابان بفصل شمال الصين عنها وإنشاء حكومة مستقلة من ولايته الخمس. ولإزاء هذا التهديد قامت الحكومة الصينية بحشد بعض قواتها على حدود هذه الولايات ولم تجرؤ على وضعهم داخل هذه الولايات مما يدل على مدى ضعف الحكومة الصينية آنذاك.

ولقد كانت الدول الكبرى في ذلك الوقت تقف من الصين موقفاً متخاذلاً، ولم تجد منهم الصين المعونة اللازمة أو مجرد التأييد غير أن هذا الموقف لم يستمر طويلاً حيث تطورت الأحداث بصورة نبهت هذه الدول إلى خطورة ترك اليابان تعبت بالمعاهدات الدولية وتفعل ما

تريد ومن أهم هذه الأحداث :

أولاً: تصريح وزير خارجية اليابان أن هدفه تحقيق السلام فى الشرق الأقصى وتوحيد الصين بشرط عدم لجوءها إلى الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة فى طلب أى مساعدات فنية أو شراء أسلحة لأن ذلك يعد عملاً عدائياً موجهاً ضدها وهذا يعنى أن اليابان اعتبرت منطقة الشرق الأقصى منطقة نفوذ لها بصفة عامة والصين بصفة خاصة. أى أنها ضربت بسياسة الباب المفتوح عرض الحائط.

ثانياً: إعلان اليابان إلغائها لمعاهدة واشنطن ١٩٢٢م والتي نصت على أن لا تتجاوز قوة الأسطول اليابانى ٥/٣ قوة الولايات المتحدة البحرية أو إنجلترا وهذا يعنى أن اليابان بدأت فى زيادة قوتها للدرجة التى تريد بها تهديد مصالح هذه الدول فى ميدان الشرق الأقصى.

بدأت الولايات المتحدة فى إتخاذ بعض الاجراءات اللازمة لحفظ التوازن فى الشرق الأقصى فعملت على زيادة قوتها البحرية وبدأت فى إنشاء قواعد بحرية جديدة فى المحيط الهادى. من ناحية أخرى رأت الولايات المتحدة ضرورة تغيير سياستها تجاه روسيا والاعتراف بالنظام الجديد فيها ١٩٣٣م تمهيداً للتعاون معها للقضاء على النفوذ اليابانى.

ولقد سعت إنجلترا عام ١٩٣٥ إلى أن تصل إلى اتفاق مع اليابان للتعاون معها اقتصادياً فى الصين وعندما فشلت اتجهت إلى مساعدة الصين مالياً متجاهلة التحذير اليابانى.

أما روسيا، فعندما شعرت بزيادة الضغط الياباني على إقليم منغوليا الخارجية تقدمت لحكومتها بمعاهدة عسكرية تقتضى دفاع روسيا عن هذا الإقليم ضد أى اعتداء خارجى.

غير أن هذه الدول لم تحاول انتهاج سياسة موحدة ضد الخطر الياباني مما شجع اليابان على التقدم إلى الصين ١٩٣٦ تطالبها بقبول مبدأ التعاون الاقتصادى معها ولكن الحكومة الصينية رفضت قبول هذا المبدأ حتى يتم انسحاب اليابان من شمال الصين. ولقد كان ذلك الموقف سبباً فى قيام اليابان بشن حرب شاملة ضد الصين ١٩٣٧ م.

الحرب اليابانية الصينية ١٩٣٧:

بدأت الحرب اليابانية تستعد لشن حرب كبرى على الصين نتيجة لرفضها مبدأ التعاون الاقتصادى معها، متذرة بمختلف الحجج والأسانيد (كحماية رعاياها - توفير منافذ تجارية لمنتجاتها) لتبرير عدوانها. غير أن الهدف الحقيقى وراء كل ما قامت به فى الصين من عمليات حرية هو التوسع والفتح أى تحقيق سياسة الضم. وكان الدافع وراء حرب ١٩٣٧ م مبعثه خوف اليابان من تطور الموقف فى الصين فى غير صالحها. فالحكومة الوطنية بدأت تعمل بكل نشاط لزيادة قوة الجيش وشحذ همة الشعب الصينى لمناهضة النفوذ الياباني والقضاء عليه. فكان لابد من قيام اليابان بعمل إيجابى حاسم للحد من هذه السياسة الصينية. وكانت

الظروف مهيئة لاشتعال نار الحرب بين الطرفين. وقد استغلت اليابان فرصة اشتباك حامية صينية في الجنوب الغربى من بكين مع سرية يابانية، وطالبت على إثر هذه الحادثة بسحب القوات الصينية من الولايات الشمالية، وعندما رفضت الصين الإذعان لتلك الأوامر قطعت اليابان علاقاتها معها وقامت بهجوم خاطف على الصين واستولت على بكين ثم توالى العمليات الحربية اليابانية التى حازت فيها الانتصار تلو الانتصار نتيجة تفوق أسلحتها وتنظيمها العسكرى الدقيق. ومع بداية عام ١٩٣٩م كانت اليابان تسيطر على الصين الشمالية وجزء من الصين الوسطى وشاطئ الصين الجنوبية.

بينما فشلت فى انتزاع المناطق الريفية من أيدي القوات الشيوعية وكان ذلك كفيلا بزعزعة نفوذ اليابانيين وعدم استقرار سلطتهم مما دفعهم إلى التفكير فى محاولة التخلص من تشانج كاي شيك واستبداله بشخص موالى لليابان يعمل على تحقيق التعاون الاقتصادى معها وقبول بناء حاميات يابانية فى البلاد.

وقد استمر هذا الوضع حتى قيام الحرب العالمية الثانية حيث انضمت اليابان لدول المحور (ألمانيا، إيطاليا) وحقق من وراء ذلك مكاسب جديدة ونجحت فى احتلال أندونيسيا بعد ضرب الأسطول الأمريكى فى «بيرل هاربر». غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت حداً للأطماع اليابانية بعد أن أسقطت عليها القنابل الذرية فى «هيرو

شيماء و «ناجا زاكي» مما أدى إلى هزيمتها واستسلامها واستعادت الصين منشوريا، واقتسمت روسيا وأمريكا كل ممتلكاتها الخارجية بمقتضى معاهدة «يالته» وهكذا عادت اليابان إلى ما كانت عليه عام ١٨٧٤م فأصبحت لا تملك سوى الجزر الأربع الكبرى وبعض الجزر المحيطة بها.

مرحلة ما بعد الحرب

لقد تسببت الحرب الشعواء التي انتهت عام ١٩٤٥م فى إحداث خراب عظيم فى اليابان. إذ أحرقت ودمرت أكثر المدن والصناعات وأصبحت المواد الغذائية التى لا غنى عنها لحياة البشر قليلة وشحيحة.

ووجدت الحكومة اليابانية نفسها مضطرة قبل الشروع فى إعادة تعمير البلاد وبناء الاقتصاد القومى الذى كان فى حالة انهيار شبه تامة، إلى البدء بتوزيع الطعام على الأهالى كما كان التضخم المالى الذى أحدثه إصدار الأوراق المالية بلا حساب إبان الحرب من أعظم المشاكل التى واجهتها البلاد.

الإصلاحات التى أدخلها الاحتلال:

ومع ذلك فقد وفرت الهزيمة الفرصة لنهضة قومية شاملة، فقد عمدت سلطات الاحتلال إلى تغيير البناء الاجتماعى فى اليابان بتطبيق سلسلة من الإصلاحات. كان من آثارها إدخال تغييرات إدارية تستهدف دفع النمو الاقتصادى. وكان من أهم هذه التغييرات الإصلاح الزراعى، فقد كان انخفاض نسبة النمو الزراعى قبل الحرب العالمية الثانية من أخطر المشاكل التى تواجه اليابان ولم يكن السبب فى ذلك عائداً إلى النواحي الفنية، بل إلى ضعف البناء. والجدير بالذكر أنه عندما امتلك العمال الزراعيون الأرض للإصلاح الزراعى زادت رغبتهم فى العمل وإقبالهم على الإنتاج.

ومن ناحية أخرى فقد كان من آثار التضخم المالى أن الأموال التى كانت تتركز فى المدن، أن أعيد توزيعها لتشمل الريف أيضاً. وساعد ذلك بالإضافة إلى انتشار التعاونيات الزراعية واستخدام الوسائل العلمية والفنية الحديثة التى أدخلت بعد الحرب مثل المبيدات الحشرية والكيماويات والأدوات والآلات الميكانيكية على زيادة الإنتاج.

ولما كان التوازن فى نمو الإنتاج الزراعى والصناعى من الأمور المرغوب فيها لتحقيق النمو الاقتصادى، فقد توافر هذا الشرط فى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد انخفض عدد العاملين فى الزراعة انخفاضاً حاداً من ٤٥ ٪ عام ١٩٥٠ إلى ٣٠ ٪ عام ١٩٦٠ م وإلى ١٨ ٪ فى ١٩٧٠ م وذلك نظراً للحاجة إلى الأيدي العاملة فى المناطق الحضرية. وبالرغم من هذه الظروف فقد زاد الإنتاج الزراعى فى البلاد بنسبة ٢,٥ ٪ سنوياً، الأمر الذى يعتبر نجاحاً رائعاً.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن مسألة الإصلاح الزراعى كانت قيد البحث، وأن الإجراءات الخاصة بتطبيق الإصلاح الزراعى كانت قد وضعت بالفعل قبل الاحتلال. والمعروف أن فرض أمر أو برنامج ما من الخارج، مهما كان طيباً وهاماً، لا يأتى بالنتائج المرجوة دائماً، أما بالنسبة للزراعة فى اليابان فقد كانت الدراسات حول الإصلاح الزراعى من أجل زيادة إنتاجية الأرض جارية قبل الحرب، وكانت هناك

دراسات شاملة للظروف السائدة فى المناطق الزراعية، كما كانت هناك خطط موضوعة بالفعل على أساس تلك الدراسات.

وقد ساعد هذه الدراسات والخطط فى توافق الإصلاح الزراعى مع الظروف السائدة فى اليابان وساهمت كثيراً فى نجاح برنامج الإصلاح.

وفضلاً عن ذلك، فقد ساعد الإصلاح الزراعى وكذا نمو الاتحادات العمالية وتصفية الاحتكارات المالية الكبرى «زاياتسو» على تحقيق المساواة فى توزيع الثروة وإرساء القواعد المتينة للاقتصاد القومى، أى أنها ساعدت على توسيع السوق المحلية، مما فتح الطريق أمام النمو الصناعى.

وقد اتجهت اليابان بعد الحرب إلى إنتاج السلع وبيعها بكميات كبيرة فى السوق المحلية، مما ساهم فى تخفيض تكاليفها، وكانت نفس هذه السلع تصدر بعد ذلك إلى الخارج أما قبل الحرب فقد كان الاتجاه هو العمل على خفض التكاليف عن طريق خفض أجور العاملين تحقيقاً للأسعار المنافسة فى الأسواق الخارجية كما كان الحال بالنسبة للقطن. وهذا كله يعنى أن الموقف بعد الحرب قد تغير تغيراً جذرياً عما كان عليه قبل الحرب.

إعادة بناء الاقتصاد:

وعلى أساس هذه الإصلاحات البناءة حقق القطاع الحديث من

الاقتصاد القومى تطوراً رائعاً. إذ لم تكد تنتهى فترة الاضطراب التى أعقبت الحرب حتى انتهجت اليابان إلى مواجهة النكسات المؤقتة الناجمة عن الخراب والدمار الذى أحدثته الحرب ورأت اليابان أن أكثر ما تحتاج إليه فى الواقع هو اكتساب خبرات الدول المتقدمة للاستفادة منها فى التنمية الاقتصادية.

فبينما كان الدمار الذى أصاب اليابان مسألة مادية بحتة، فإن أهم ما يتميز به الشعب اليابانى، أى قدرات الإنسان اليابانى، بقيت كما هى. وقد سبق أن ذكرنا أن اليابان كانت قد أنفقت جهوداً عظيمة فى تطوير التعليم ونشره، وكان لهذا الرصيد الهائل أثره الكبير فى تلك الظروف التى حاقت بالبلاد، إذ كان هناك العدد الوفير من العمال ذوى الكفاءة العالية.

ومن الطبيعى أنه إذا أتاحت لهذه القوى العاملة ذات الكفاءة العالية رؤوس الأموال اللازمة، فإن النتيجة الحتمية زيادة الإنتاج بسرعة فائقة.

وكانت اليابان بعد الحرب - بالمقارنة بالدول الأجنبية - توجد نسبة عالية جداً من الإنتاج السنوى من السلع من أجل تراكم رأس المال. ففى عام ١٩٦٢ بلغت نسبة الأصول الثابتة فى الإنتاج القومى العام ٣٤,٤% فى اليابان بالمقارنة مع ١٦% فى الولايات المتحدة، ١٩,٦% فى فرنسا، و ٦٥,٣% فى جمهورية ألمانيا.

وحتى فى عام ١٩٧٣ آخر عام نمو اليابان الاقتصادى السريع منذ منتصف الخمسينيات كانت الأرقام الموازية هى ٣٦,٧ ٪ فى اليابان مقابل ١٨,٢ ٪ فى الولايات المتحدة و ٢٨,٩ ٪ فى فرنسا، و ٢٤,٧ ٪ فى جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وقد ساهمت تلك الأموال جنباً إلى جنب مع وسائل التكنولوجيا الحديثة التى أدخلتها اليابان من الخارج على نطاق واسع، فى دفع عجلة الإنتاج وزيادته. وكانت اليابان طوال فترة التوتر التى سادت البلاد قبل الحرب وبعدها لم تستورد من الدول الصناعية الكبرى سوى قدر ضئيل للغاية من التكنولوجيا، بينما شهدت اليابان بعد انتهاء الحرب واستقرار الأمور تدفق العلوم التكنولوجية، كما شهد العالم بعد ذلك تقدماً هائلاً فى كافة فروع التكنولوجيا.

وكان من أثر التطورات التكنولوجية فى اليابان أن زادت قدراتها الإنتاجية، كام أمكن تخفيض بعض الواردات مثل القطن والمطاط الخام، ولم ترتفع درجة الاعتماد على الواردات.

ومن ناحية أخرى فقد أدى إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى توفير فرص أكبر للاستثمار الأمر الذى ساهم فى زيادة تراكم رؤوس الأموال.

وجدير بالذكر أنه مع زيادة الإنتاج ارتفعت صادرات اليابان بشكل مطرد. والحقيقة أن التوسع فى الصادرات مسألة عظيمة الأهمية بالنسبة

لدولة مثل اليابان، نظراً لاعتمادها على المواد الأولية من الخارج، وكان من أثر التوسع العام فى التجارة العالمية أن زادت صادرات اليابان بمعدل أعلى من التجارة العالمية، وبالمقارنة بزيادة الصادرات العالمية التى بلغت ٤١٪ خلال فترة السنوات الخمس من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ فقد سجلت الصادرات اليابانية ارتفاعاً بلغت نسبته مائة فى المائة.

وفى الآونة الأخيرة على أى حال مقابل ١٨٨ لكل زيادة مئوية فى الصادرات العالمية خلال السنوات الخمس بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٦ سجلت اليابان زيادة بمقدار ١٨٠٪.

وفى نفس الوقت انعكاساً لافتقار اليابان إلى قاعدة كافية من المواد الخام كانت هناك زيادة حادة فى وارداتها (٢٢٨٪ زيادة لليابان مقابل ١٨٢٪ زيادة للواردات العالمية فى الفترة التالية).

دور الحكومة:

وبالرغم من النمو الرائع الذى حققه الاقتصاد اليابانى إلا أن الدور الذى لعبته الحكومات اليابانية المتعاقبة بعد الحرب لا يرقى إلى مستوى الدور العظيم الذى قامت به حكومة ميجى.

وقد اضطرت الحكومة اليابانية عام ١٩٤٨ إلى فرض سياسة مالية خامسة لمقاومة التضخم الذى استفحل أمره بعد الحرب، وذلك من أجل إعادة بناء اقتصادها القومى مع علمها بأن مثل هذه السياسة قد تثير سخط الرأى العام ضدها.

ويفضل السياسة الخارجية التي تبنتها اليابان في فترة ما بعد الحرب، تلك السياسة القائمة على التعاون الدولي والتمسك بالسلام، أمكن للحكومة اليابانية أن تنخفض في نفقات دفاعها إلى الحد الأدنى، بالمقارنة بالفترة السابقة للحرب، وكان من أثر هذه السياسة أن ازداد الاستثمارات في قطاع الإنتاج زيادة هائلة، الأمر الذي دفع عجلة التطور الاقتصادي بسرعة متزايدة، ومن ناحية أخرى قامت الحكومة بدور توجيهي خلال السنوات الصعبة التي أعقبت الحرب، وذلك لتمكين الاقتصاد القومي من النهوض في ظل الظروف الاقتصادية القاسية.

وكما حدث إبان الحكم الميجي، كان موظفو الحكومة هم الذين ساهموا بالقسط الكبير في دفع عجلة التقدم. وكان الموظفون الحكوميون الذين عهد إليهم بوضع أسس السياسة الاقتصادية، هم الذين قاموا بدور الريانة في توجيه البلاد نحو التطور الاقتصادي.

وقد كان من أهم الإنجازات التي حققوها أنهم رسموا للبلاد سياسة التصنيع وعملوا على تنفيذها في أسرع وقت ممكن خلال الخمسينيات. وكانوا هم الذين قرروا في أوائل الخمسينيات أن ينتقل في تجارة الصادر من منتجات الصناعات الخفيفة، التي كانت تشكل نصف حجم الصادرات، إلى الصناعات الثقيلة والمنتجات الكيماوية. وبعد وضع الخطط المحكمة لتحقيق هذه الغاية، اتجهوا فوراً إلى تطبيقها.

والمعروف أنه عندما يكون دخل الفرد الواحد ٣٠٠ دولار في السنة فإن ذلك يعنى أن حجم البناء الصناعى فى حدود معينة تسمح بمثل هذا الدخل، أما إذا كان دخل الفرد ٣٠٠٠ دولار فى السنة فإن حجم البناء الصناعى تكون له حدود أخرى. وليس من شك أن نجاح الاقتصاد اليابانى فى الانتقال من مستوى إلى مستوى آخر أى من ٣٠٠ دولار إلى ١٠٠٠ دولار - فإن ذلك يعتبر دليلاً آخر على المعدل الكبير للنمو الاقتصادى فى الماضى القريب.

نظرة جديدة:

لقد جلب النمو السريع فى الاقتصاد اليابانى فى أواخر الخمسينيات والستينيات شتى أنواع الاختلال فى التوازن: ومثلاً على ذلك تأخير نسبى فى تحديث مناطق مثل الزراعة والمصالح الصغرى، الارتفاع المؤكد لأسعار السلع المستهلكة، نقص رأس المال الاجتماعى اللغوى مثل الإسكان والطرق والمرافق الأخرى من بيئة المعيشة، تلوث البيئة، اكتظاظ المدن واتجاه انخفاض السكان فى الأرياف، تدمير الطبيعة وازدياد التوتر الاجتماعى الناشئ عن التقدم فى النظم الميكانيكية.

والمفترض بالاقتصاد اليابانى أن يواجه الأوضاع المتغيرة فى الاقتصاد العالمى بما فى ذلك نقص الطاقة والمصادر المعدنية والطلب المتزايد فى الدخل على برامج التأمين الاجتماعى والخدمات المحسنة.

ومن جراء العجز الذى جلبته الأزمة النفطية فى أواخر ١٩٧٣ نشأ التضخم على نطاق عالمى. وكانت اليابان من بين الدول التى كانت أكثر من عانى فى هذا المجال، وواجهت خلال السنوات الأخيرة ظرفاً اقتصادياً على نطاق عالمى تعايش فيه الركود والاتجاه نحو التضخم جنباً إلى جنب. واليابان مدركة كثيراً لتعميق تبادل الاعتماد الاقتصادى بين الدول. وتتعترف هذه الأمة بأن المشاكل الاقتصادية التى يجب أن تعالجها اليابان، مثل الركود والطاقة والمصادر تدعو إلى حلول على أساس عالمى.

ولإزاء هذه الظروف يتجه الاقتصاد اليابانى حالياً نحو النمو المستقر المتوازن من التوسع السريع فى الماضى، فى الوقت الذى هو أفضل ما يواجهه الحاجات المتغيرة والأوسع للمجتمع من أجل تحسين نمط الحياة بصورة عامة.

الظروف المواتية:

لقد كان لحسن الحظ والظروف المواتية دورها فى دفع التطور المدهش الذى حققه الاقتصاد اليابانى بعد الحرب ففى الخمسينيات والستينيات شهد العالم تقدماً تكنولوجياً هائلاً، وظهرت المنتجات المصنوعة من المواد الصناعية الأمر الذى قلل من أهمية المواد الأولية، كما هو الحال بالنسبة للمطاط الطبيعى، وأدى الاستغلال الواسع للموارد الدفينة تحت التربة فى ذلك الوقت إلى تقوية مركز المشتري. ومع التوسع

الكبير فى شبكة المواصلات الداخلية أصبح وضع اليابان كجزيرة صغيرة واحداً من المزايا. وكان من شأن الإقبال المتزايد على استخدام السفن الكبرى أن تفوق النقل البحرى تفوقاً كبيراً على المواصلات البرية.

وكان يقال قبل الحرب العالمية الثانية أن وضع اليابان كاملة ذات تعداد كبير تعيش فى رقعة محدودة من الأرض وتفتقر إلى الموارد الطبيعية، بشكل عقبة فى سبيلها، ولكن ذلك غير صحيح الآن، بل على العكس لقد أصبح ذلك من حسن حظ اليابان.

دروس من الماضى:

عندما واجه الشعب اليابانى إبان الحكم الميجى حضارة أجنبية غريبة ذات حيوية قوية، تقبلوها على الفور وتشبثوا بها وعملوا ببراعة على تطويرها لتلائم طبيعة البلاد.

وعندما واجه الشعب اليابانى حقيقة الهزيمة التى لم يسبق لها مثيل فى الحرب العالمية الثانية، استماتوا فى الكفاح ونجحوا فى إعادة بناء الأمة إلى درجة قد لا يكون لها شبيه فى تاريخ العالم.

وكما هو الحال بالنسبة للحياة الإنسانية، تواجه الأمم الكثير من التقلبات، وقد يحدث فى المستقبل أن تواجه اليابان نصيباً من المشاكل. ولكن نظرة إلى الوراء... إلى السنوات الانتقالية، لتعطى الشعب اليابانى

الثقة اللازمة للسنوات القادمة. ففي أوقات الأزمات لم يفقد اليابانيون الأمل داخل نفوسهم، بل واجهوا التحديات بعزم وإصرار وكرسوا جهودهم تسندهم روح الاعتماد على النفس والتمسك بأهداف الاستقلال.

إن روح الإقدام التي يتمتع بها الشعب الياباني ومقدرتهم على التكيف وإصرارهم على مواجهة التحديات العظيمة، هذه الخصائص هي الحقيقة الكامنة وراء قرن كامل من التطور العصري في اليابان.

الفصل الثالث

أندونيسيا

الفصل الثالث

أندونيسيا

تشكل جمهورية أندونيسيا أعظم أرخبيل في العالم، يضم أكثر من ثلاثة آلاف جزيرة مأهولة وآلاف أخرى خالية من السكان وتمتد هذه بشكل قوس من شمال جزيرة سمطرة إلى أقصى الشمال الغربى من القارة الاسترالية. أى أكثر من ثلاثة آلاف ميل. وقد أطلق على مجموعة الجزر هذه أسماء متعددة فسميت قديماً باسم نيوسنتارا Nuesantars وانسولاند Insulande وسميت أيضاً باسم جزر الملايو، وباسم جزائر الهند الشرقية الهولندية Dutch East Indies كذلك أطلق عليها العرب الأقدمون اسم جاوة ومازالوا حتى يومنا هذا يحتفظون بتلك التسمية. وفي سنة ١٨٨٤م أطلق عالم ألماني متخصص بعلم أجناس البشر اسم «أندونيسيا» على تلك الجزر. ومنذ ذلك الحين أخذ اسم إندونيسيا يغلب على ما عداه. وتتكون هذه التسمية من مقطعين هما: «إندو» وهى مشتقة من كلمة الهند، والثانى «نيسيا» ومعناها الجزر. أى أن كلمة «إندونيسيا» تعنى جزر الهند.

والجزر الأندونيسية موزعة فى أربعة مجموعات تسمى على النحو

التالى:

١ - جزر «سنداء» الكبيرة.

٢ - جزر «سنداء» الصغيرة.

٣ - جزر «الملوكا» المشهورة باسم «جزر البهارات».

٤ - غرب إريان، وهي النصف الغربى من جزيرة «غينيا الجديدة» وتشمل المجموعة الأولى، الأربعة جزر الكبيرة الحجم وهي جاوة وسمطرة وجزيرة سيلاب Célèbes والتي تعرف باسم سيليبس وبورنيو التي تسمى الآن أيضاً «كَلِمَتَان» ، وعشرات من الجزر الصغيرة المبعثرة حول الجزر الأربعة. ويقطن فى هذه المجموعة أكثر من خمسة وثمانين بالمئة من سكان إندونيسيا البالغ أكثر من مئة وخمسين مليون نسمة. وأكثرها سكاناً هي جزيرة جاوة. وهي الجزيرة الرئيسية والتي يعيش بها حوالى ثمانين مليون نسمة أى أكثر من نصف الأهالى بالبلاد. وتأتى أندونيسيا بالدرجة الخامسة فى العالم فى تعداد السكان بعد الصين والهند والإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة.

وتضم المجموعة الثانية الجزر التي تمتد من جزيرة «بالي» المشهورة ببركانها العظيم وتمتد هذه المجموعة شرقاً إلى أن تصل جزيرة «تيمور». وأهم تلك الجزر سكانياً واقتصادياً هي جزيرة «بالي» وجزيرة «لامبوك» و«سمبأوا» و«سُمبَا» و«فلورس» وجزيرة «تيمور». ويوجد إلى جانب ذلك عشرات من الجزر الصغيرة والقرية منها. ويسكن فى هذه المجموعة حوالى عشرة بالمئة من سكان البلاد.

والمجموعة الثالثة المسماة الملوكا وهي المصدر الرئيسى للبهارات

تاريخياً. وتشمل هذه جزيرة سيرام التي فيها تقع العاصمة الإقليمية «أمبون»، وجزر «أمبون» و«بورو» ومئات أخرى حولها. وتقع تلك المجموعة فيما بين جزيرة «سلييس» الكبيرة الحجم وأراضى غرب «إريان».

أما غرب إريان فهي النصف الغربى من جزيرة غينيا العظيمة الحجم والواقعة شمالى استراليا. وقد استقل الشرقى منها عام ١٩٧٥م من الحكم الاسترالى تحت اسم «غينيا الجديدة» ويعيش فى غرب إريان حوالى مليون ونصف نسمة من القبائل البدائية وهى بلاد جبلية مغطاة بالغابات الاستوائية الكثيفة. وعندما استقلت أندونيسيا عام ١٩٤٩م رفضت هولندا الخروج من غرب إريان بحجة أن تلك لم تكن تاريخياً جزءاً من جزر الهند الشرقية. ولكن بعد جهد كبير استعادتها أندونيسيا عام ١٩٦٣م.

وتعد جزيرة بورنيو هى أكبر جزيرة فى الحجم فى الأرخبيل الإندونيسى وأقلها تطوراً. وهى أكبر جزيرة فى الكرة الأرضية بعد جزيرة غينيا الجديدة إذ تبلغ مساحتها ٧٤٦٠٠٠ كم^٢. يتخيش فيها حوالى سبعة ملايين نسمة معظمهم قبائل بدائية مترسنة تعرف باسم قبائل «داياك». وقد سموهم الملاحه الأوروبيون الذين كانوا يهايدونهم «داياك البحر» إذ اشتهروا عندهم بالشراسة والقرصنة. ووقد دخل الإسلام هذه الجزيرة فى القرن السادس عشر الميلادى وصار لها سلطان مسلم أواخر ذلك القرن. وظلت تحافظ على استقلالها أمام البرتغال والإسبان والإنجليز والهولنديين

حتى أواسط القرن الثامن عشر ثم ما لبثت أن وقعت تحت السيطرة الهولندية والبريطانية. ومعظم أراضي «بورنيو» الداخلية جبال مغطاة بالغابات الاستوائية الكثيفة أهمها سلسلة جبال «شوتيز» وسلسلة جبال «مولر» أما الشواطئ فتكثر فيها المستنقعات والأدغال والزواحف والحشرات العامة.

وجزيرة سومطرة هي ثاني أكبر جزيرة في إندونيسيا بالحجم وعدد السكان. وينقطع هذه الجزيرة من الشمال إلى الجنوب سلسلة جبال «بارسان» البركانية. وتكثر في شواطئها الشرقية المستنقعات مثلها مثل شواطئ «بورنيو». وهذه الجزيرة غنية بالبتروول والفحم والذهب والفضة وبمعدن القصدير. وفيها مزارع عظيمة الحجم من المطاط والقهوة والشاي وقصب السكر. ومن أهم مدنها مدينة «ميدان» ومدينة «المبانج» المشرفتين على مضيق ملقا «ملاكا». ولكون سومطرة على الجانب الغربي من هذا المضيق، فهي ذات أهمية استراتيجية كبرى. كذلك تشرف شواطئها الجنوبية على مضيق «سندا» الذي يفصلها عن جزيرة جاوة الرئيسية مما يزيد من أهميتها الاستراتيجية. وتقع معظم مدنها وقراها على الجانب الشرقي منها وفوق جبال «بارسان». وتبلغ مساحتها ٤٣٠,٠٠٠ كم^٢، ومعظم سكانها مسلمون وهم خليط من العرب والهنود والملاويين والصينيين.

الجزيرة «الأم» في أندونيسيا هي جزيرة جارة. فيها يعيش أكثر من

نصف سكان البلاد وفي أقصى غربيها تقع العاصمة «جاكرتا» التي أطلق عليها الهولنديون اسم «باتافيا» . وتعد جاوة من أكثر الجزر الإندونيسية تطوراً ومن أهمها اقتصادياً وسياسياً على الرغم من كونها أصغر حجماً من بورنيو وسومطرة. وتمتد جاوة شرقاً وغرباً ضمن خط العرض عشرة جنوب خط الاستواء. وتغطي السهول معظم أراضيها الشمالية بينما تغطيها من الوسط إلى الجنوب، التلال والجبال البركانية. وتقع إلى الغرب منها وفي مضيق «سندا» جزيرة «كراكاتاو» الصغيرة التي فيها أعنف بركان على كل الكرة الأرضية والمسمى باسمها. وقد اشتهر هذا البركان بعد انفجاره عام ١٨٨٣م وهو يعد لليوم أعنف انفجار بركاني في العصر الحديث. وتبلغ مساحة جاوة حوالي ١٣١,٥٠٠ كم^٢.

ويشكل أهالي إندونيسيا الذين يبلغ عددهم أكثر من مئة وخمسين مليون نسمة عدة عناصر بشرية وخليط منها ومن حضاراتها كلها تمت إلى أصل ماليسى. ففي جاوة فقط يوجد ثلاثة عناصر رئيسية وهي أولاً «الجاويين» وهم أكثر عدداً و«السنديين» الذين يتواجدون في الغرب من الجزيرة. و«المدرين» الذين يقطنون في أقصى الشرق منها وفي جزيرة «مدورا» القرية جداً من جاوة وتعد جزءاً منها.

ويوجد في جزيرة سومطرة «اشينين» يسكنون في أقصى الشمال وهم خليط من دم عربي وماليسى. وقد اشتهر هؤلاء بمحاربة ومقاومة الهولنديين طيلة استعمارهم الطويل هناك . ويوجد أيضاً في سومطرة

قبائل «تباك» الذين يعتنق الكثير منهم الديانة المسيحية ويعيشون جنوبي أراضي آشن / ويسكن قبائل «منتكابو» أواسط الجزيرة، وقبائل «لمنج» في أقصى الجنوب منها. أما جزيرة «سليس» بها قبائل «مكسر» وقبائل «ترادجا»، و«المنادوين». ويقطن جزيرتي «فلورس» و«تيمور» في مجموعة «سندا الصغرى» وفقاً لآراء الباحثين «كل أنواع وأصناف البشر الذين مروا بذلك الأرخيبل عبر العصور».

وتطلق كل من العناصر البشرية المختلفة في إندونيسيا على نفسها نعت «بانجا» أى أمة. غير أن معظم تلك الأمم هى من أصل ماليسى ولغتهم الرئيسية هى لغة «بهاسا» وهى ماليسية. ودينهم الرسمي هو الدين الإسلامى. ولاختلاطهم بالعرب على مدى القرون تأثرت حضارتهم كثيراً بالحضارة العربية الإسلامية. كما تتسم تلك الحضارة ببعض المؤثرات الهندوسية حيث كان الكثير منهم يعتنق الهندوسية قبل وصول الإسلام إلى هناك.

ويوجد فى إندونيسيا أكثر من ثلاثة ملايين شخص من أصل صينى، وفد بعضهم من جنوب الصين قبل عشرة قرون أيام التجارة الصينية مع أهل تلك الجزر. غير أن معظمهم جاء فيما بين عامى ١٨٦٠ و ١٩٣٠م أى بعد الاستثمار الهولندى الكبير لمناجم القصدير والألومنيوم وفى مستعمرات القهوة والمطاط والأرز.

وقد أثرى الكثير منهم أيام الاستعمار الهولندى وصاروا يهيمنون على النشاط الاقتصادى آنذاك.

وقد أطلق الأوربيون على جزر أندونيسيا عند قدومهم إليها اسم «جزر الكنز» لما فيها من بهارات ثمينة وثروات وفيرة من المعادن كالقصدير والنحاس والذهب والفضة والألومنيوم والأحجار الكريمة. كذلك وجد بها البترول وبها أخشاب ثمينة كالساج والماهون وهى غنية كمصدر للقهوة المطاط والأرز والفسق وقصب السكر والشاي والكيينا والبهارات على أنواعها وزيت النباتات والخيزران والكابوك^(١). كذلك هى كنز فى موقعها الاستراتيجى. إذ تشرف أراضيها على كل الممرات البحرية من الشرق وإلى الغرب وبالعكس. ويستخرج من غابات إندونيسيا حوالى تسعين بالمئة من الكينا فى العالم، وثمانين بالمئة من الفلفل، وخمسة وسبعين بالمئة من كابوك العالم، وحوالى ثلث المطاط الطبيعى فى العالم. وتنتج معظم هذه الثروات فى مزارع كبيرة خاصة فى جزيرة جاوة التى تكاد تكون مزرعة واحدة من الشرق إلى الغرب.

وإندونيسيا عضو فى منظمة الأوبك ومعظم بترولها يستخرج من الجنوب الشرقى من جزيرة سومطرة، وفى الشمال الشرقى من جزيرة

(١) نبات يشبه القطن، يقاوم الحر والبرد والتعفن ويستعمل فى حشو سترات النجاة ولأغراض العزل إجمالاً من البرد والحرارة. (انظر: فايز صالح أبو جابر، الاستعمار فى جنوب شرقى آسيا).

بورنيو ، وفى الشمال من جاوة، وفى جزيرة «سيرام» من جزر الملوكا،
وفى أراضى غرب أريان. وتعد إندونيسيا رابع أو خامس منطقة منتجة
للبنترول فى العالم، بعد حقول الشرق الأوسط العربى والفارسى والولايات
المتحدة والاتحاد السوفيتى وفنزويلا، ومن ثم إندونيسيا.

التطورات التاريخية فى أندونيسيا^(١)

تبعا لأدق المصادر التاريخية كانت أندونيسيا محط رحال واحد من أقدم الأجناس البشرية فى العالم. ويبدو أن السكان القدامى قد اندمجوا بعد ذلك فى عناصر ذات أصل ماليزى كانت قد وصلت خلال قرون عديدة من القارة الآسيوية. وهكذا بدأت قصة مميزة من قصص الاستيعاب العرقى والحضارى.

وقد نجح سكان الأرخبيل قبل بداية الميلاد فى ترويض الثور وجاموس الماء وقاموا بزراعة وري الأرز، واستخدموا المعادن بما فى ذلك الذهب والنحاس والحديد والبرونز، وكانوا بحارة مهرة فهموا مبادئ وقوانين الملاحة فى عرض البحار.

وأقبلت فترة التداخل والتفاعل القوى بين الأرخبيل والهند ابتداء من القرن الأول الميلادى وإلى أكثر من ألف عام تلت. فزار الأندونيسيون الهند وجلبوا معهم راجعين أفكارا جديدة خاصة فى مجال العقيدة وفى الحكم والفنون. كذلك وصلت من الهند إلى الأرخبيل سفارات البراهمة الهندوس الذين عملوا مستشارين للملوك أندونيسيا ممن اغتبنقوا الهندوسية. كذلك وصل إلى هناك رجال الدين البوذيين. وبدأت تتأسس البعثات التبشيرية الهندوسية والبوذية والأديرة فيما يعرف اليوم باسم أندونيسيا.

(١) حول هذا الموضوع انظر: د. خليل عبد العال، تاريخ الشرق الأقصى الحديث والمعاصر،

ونجح رجال الدين الهندوس والبوذيون في نشر عقيدتهم.

ويشير «مالكولوم كالدويل» إلى ما يسميه بـ «الجانب المميز من التاريخ الأندونيسي» ويقصد بذلك قدرة الأندونيسيين على «تكوين وتأليف مركب عن طريق توحيد العناصر المختلفة، ونبول الجديد دون الإطاحة بالقديم، والامتصاص والتدرب والمزج أكثر من الاستبدال والاستعاضة». ورغم وقوع أرخبيل أندونيسيا أقرب إلى الصين منه إلى الهند إلا أن العلاقة الحضارية بين أندونيسيا والهند كانت هي التي حازت الغلبة لعدد من القرون. ولا تزال تلك (القاربة) الحضارية تنعكس بوضوح في كثير من مظاهر الحياة الأندونيسية كما في الدراما والأدب وتصميم المنسوجات الممتازة، كما تنعكس أيضاً في عناصر المزيج الديني المركب في أندونيسيا.

أما بالنسبة لتطور أندونيسيا السياسي فقد قامت فيها واندثرت العديد من الممالك والدول في بقاع مختلفة من الأرخبيل في خلال القرون التي سبقت الاستعمار الغربي ورغم أن تلك الممالك والدول كانت إقليمية الطابع أى أن سلطانها ونفوذها كانت سلطات محلية أو تقتصر على أقاليمها إلا أن ثمة دولتين شذتا عن تلك القاعدة. كانت الدولة الأولى تقع في سومطرة وعرفت باسم «إمبراطورية سرى فيجايا» واستمر بقاءها ما يقرب من ستمائة عام (من القرن السابع الميلادي إلى القرن الثالث عشر الميلادي). وقد ضمت تلك الدولة في ذروة قوتها معظم ما

يعرف اليوم باسم أندونيسيا واشتملت كذلك على أجاء من قارة آسيا. وتميزت تلك الدولة بأنها كانت إمبراطورية بحرية وتجارية قوية وعظمى وأنها كانت مركزاً للثقافة البوذية.

أما الدولة الثانية فتأسست في «جاوة» عام ١٢٩٢م وعرفت باسم «إمبراطورية ماجاباهيت». ونجحت تلك الإمبراطورية أيضاً في توحيد معظم مناطق الأرخبيل ومثلت تلك الإمبراطورية انصهاراً واندماجاً بين التراث البوذي والهندوسي، كما امتاز عصرها بالازدهار الفني الكبير ويعتبر «جاجا مادا» أشهر رئيس وزراء لتلك الإمبراطورية بل من أعظم الساسة الذين ظهروا في البلاد في عصر ما قبل الاستعمار الغربي. ومن هنا سميت أقدم وأكبر جامعة في أندونيسيا اليوم - وتقع في مدينة «يوجيا كرتا» - باسمه.

وازدهرت مملكة «ماجاباهيت» لمدة تزيد على قرن رغم أن مملكة أخرى حملت نفس الاسم ظلت قائمة حتى القرن السادس عشر.

ومهما يكن من أمر فقد كانت أندونيسيا قبل ذلك بفترة تتعرض لتأثيرات قوتين جديدتين أثرتا بعمق على تطورها المستقبلي. وكانت هاتان القوتان الجديدتان - قوة الإسلام من ناحية وقوة الأوربيين من ناحية أخرى - قوتان تتعارض كل منهما مع الأخرى كما كانتا تتعارضان معاً مع كل ما سبقهما من قوى ومؤثرات.

ويبدو أن العرب - كما أشرت - كانوا على اتصال بأندونيسيا منذ فترة مبكرة قد تصل إلى القرن الأول الميلادي ، ثم وصل المسلمون الأوائل بعد ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي. ومنذ ذلك الوقت حمل التجار العرب ومعهم إلى الأرخبيل أفكارهم الدينية بجانب بضائعهم. وازداد هذا المسار سرعة وحيوية خاصة بعد ظهور «ملقا» - على شاطئ ماليزيا الشمالي الغربي، وهي في غالب الظن تحريف لكلمة ملاقا أو ملقى أى المكان الذى يلتقى فيه بالعربية. وقد يكون العرب هم الذين أطلقوا هذا الاسم على المدينة - فى بداية القرن الخامس عشر الميلادي كمركز تجارى إسلامى رئيسى.

وتحولت بمرور الوقت العديد من الممالك الأندونيسية إلى الإسلام، وانتشرت العقيدة الإسلامية فى الحقيقة فى كل أنحاء الأرخبيل ولا يستثنى من ذلك إلا جزيرة «بالي» التى ظلت حتى اليوم تقاوم الإسلام وتلتصق بتراثها الهندوسى. إلا أن زحف الإسلام عبر أندونيسيا أخذ فى الواقع شكل التشرب والامتاج أكثر منه شكل الاستبدال العقيدى أو الاستعاضة الدينية والحضارية. حقيقة أن الإسلام فى أندونيسيا اليوم هو دين الأغلبية وأن أندونيسيا دولة إسلامية كبرى إلا أن حضارة البلاد تمثل «تركيبية» أو «توليفة» فريدة مبهرة من العناصر الإسلامية والبوذية والهندوسية والمسيحية وغيرها. وهذه الحقيقة لا يقدرها إلا من عاش فى أندونيسيا وتعمق عن قرب فى فهم أوضاعها الاجتماعية والدينية. وقد

يعجب المرء إذ يرى البوذية والهندوسية تختلطان وتمتزجان في أندونيسيا على الرغم مما حدث بينهما من نزاعات وصدامات في الهند موطنهما الأول. ولكن هذا العجب سرعان ما يتلاشى إذا ذكرنا أن هذا الاختلاط حدث في أندونيسيا حيث تسيطر فكرة «التوفيق» على عقلية الناس. وعندما جاء الإسلام إلى الأرخبيل تم قبوله ولكن تم أيضاً مزجه أو امتزاجه بالعقائد السائدة بمقتضى العقلية التوفيقية أو المزجية للأندونيسيين.

وفي عام ١٢٩٢م - وهو كما ذكرت العام الذى تأسست فيه إمبراطورية «ماجاباهيت» - زار الرحالة «ماركو بولو» ١٢٥٤-١٣٢٤م، الأرخبيل وأصبح بذلك أول أوروبى تطأ قدماه تلك البلاد. وأبحر المكتشف البرتغالى «فاسكو دى جاما» فى عامى ١٤٩٧م، و١٤٩٨م مطوقاً حول أفريقية حيث اكتشف طريقاً بحرياً من أوروبا إلى الهند. وبتبع «فاسكو» بعد ذلك كثير من المكتشفين البرتغال والإسبان. وتمكن البرتغاليون فى عام ١٥١١م من احتلال «ملقا» ونوا هناك قلعة وتمكنوا بذلك من الاستيلاء على معظم التجارة الأندونيسية المزدهرة.

الهولنديون:

وتواكب على أندونيسيا فى نهاية القرن التجار الإنجليز والهولنديون يظهرون تحدياً واضحاً للسيطرة البرتغالية على منطقة التجارة. ونجح

الإنجليز في عام ١٦٠٠م في تأسيس «شركة الهند الشرقية البريطانية» كمشروع تجارى خاص. كذلك أسس الهولنديون شركة مماثلة تمكنت تدريجياً من طرد الشركة البريطانية من الأرخبيل. وقام الهولنديون في عام ١٦٤١م بانقلاب كبير عندما استولوا على «ملقا» من البرتغاليين. واستمر التجار الآسيويون على كل حال في المتاجرة مع جزر الأرخبيل رغم سيطرة الأوروبيين وخاصة الهولنديين على أزمة التجارة في المنطقة.

والتجأ حاكم مملكة «ساتارام» في جاوة في عام ١٦٧٧م إلى الهولنديين طالباً مساعدتهم في إخماد ثورة قامت ضده. وأسرع هولاء في تقديم المساعدة في مقابل أن يمنحهم الحاكم بعض المناطق والحقوق التجارية. وتبع ذلك بطبيعة الحال حيازات أخرى قهراً أو عن طريق التفاهم. وهكذا تمكنت شركة الهند الشرقية الهولندية من فرص سلطانها على معظم جاوة وعلى العديد من المدن الساحلية في جزر أخرى قبل نهاية القرن. وأصبح الأرخبيل يعرف باسم جزر الهند الشرقية الهولندية أو الأراضي المنخفضة الهندية.

إلا أن شركة الهند الشرقية الهولندية أصيبت بالانحسار وسوء الإدارة وشرعت تستخدم كثيراً من وسائل الاستغلال فتفرض غزوة بيع المحاصيل بأسعار تقررهما مما أدى إلى كراهية عارمة بين الأندونيسيين نحو الشركة وأفلست الشركة في نهاية الأمر. واستولت الحكومة الهولندية في عام ١٧٩٠م على ممتلكات الشركة بما في ذلك أراضيها في الأرخبيل.

وقد انعكس الصراع الذى دارت رحاه فى القارة الأوروبية بين فرنسا وخصوصها على أحوال أندونيسيا. إذ بعد أن تمكن «نابليون بونابرت» من هولنده أسرعت إنجلترا - خصم نابليون الكبير - بالاستيلاء على الممتلكات الهولندية فى الأرخبيل واستمرت سيطرتها خمس سنوات (١٨١١-١٨١٦م). وفى خلال تلك الفترة كان البريطانى الشهير «سير توماس رافلز» (١٧٨١-١٨٢٦م) هو الذى يدير كل الأمور فى الأرخبيل. وشرع هذا الرجل فى عدة ضروب من الإصلاح كانت نموذجاً للسياسة الاستعمارية المستتيرة.

وعاد «سير توماس رافلز» إلى موطنه فى عام ١٨١٦م، وانتخب فى العام التالى عضواً فى المجتمع الملكى ثم نشر كتابه «تاريخ جاوة» وأخذ عليه لقب «سير» ثم عين فى مدينة «بنجكولو» فى جنوب «سومطرة» حيث كان البريطانيون قد شيدوا هناك فى عام ١٧١٤م حصناً أسموه «حصن يورك» ثم سمى فيما بعد باسم «حصن مالبورو». وظل البريطانيون فى تلك المنطقة حتى عام ١٨٣٥م ولا تزال هذه المدينة حتى اليوم تحمل بشكل واضح الطابع البريطانى.

ونجح «سير توماس رافلز» بعد وقت قصير فى تأسيس مستعمرة «سنغافورة» ورفع العلم البريطانى عليها فى السادس من فبراير عام ١٨١٩م ثم رجع لفترة قصيرة إلى «بنجكولو». وعاد إلى سنغافورة مرة أخرى فى عام ١٨٢٢م ليقوم بتنظيم الإدارة فيها. وقد ترك «سير توماس

رافلز، الشرق - كما يذكر أحد المصادر - متجهاً إلى إنجلترا في أبريل عام ١٨٢٤م وهو في غاية اليقين من أن سنغافورة قد أضحت ميناء بحرياً حراً مزدهراً.

وعاد الهولنديون من جديد إلى الأرخبيل في عام ١٨١٦م. ومع عودتهم واجهوا مشكلة الإدارة من جديد أيضاً. فهل يتابعون نمط الإدارة الذي انتهجه «سير توماس رافلز» أم يعودون إلى نمط وسائلهم القديمة؟ . واختار الهولنديون العودة إلى الوسائل القديمة مع إدخال بعض التعديلات عليها وأطلقوا على هذا النمط اسم «نظام الزراعة»^(١) وقد قضى ذلك النظام بتخصيص معظم الأرض لزراعة وإنتاج السلع التصديرية خاصة السكر والبن وبهذا الشكل أهملت زراعة المواد الغذائية مما أدى إلى حدوث مجاعات في «جاوة» في أربعينيات القرن التاسع عشر. وخضع الفلاحون في ظل هذا النظام للعمل القسرى وأصبحت جاوة مزرعة حكومية هولندية واسعة.

وقد كان «نظام الزراعة» نظاماً ناجحاً من وجهة النظر الاستعمارية الهولندية إذ سرعان ما ارتفعت الصادرات من أندونيسيا بشكل كبير فتضاعفت صادرات البن أربع مرات وصادرات السكر عشر مرات. إلا أن

(١) بنيت السلطات الاستعمارية هذا النظام نتيجة للثورة الصناعية التي حولت الأراضي المنخفضة إلى دولة صناعية. وقد أثر ذلك التغير الاقتصادي على معاملة الهولنديين لممتلكاتهم الاستعمارية. وقد تزامن نقد هذا النظام على أسس إنسانية مع النقد الذي وجه إلى الجوانب الاقتصادية لنظام استغلال الدولة.

النتائج الاجتماعية لذلك النظام كانت خطيرة للغاية. فقد ازداد السخط الشعبى مما مهد الطريق فيما بعد لحركة الاستقلال. وشرع الهولنديون فى عام ١٨٧٠م يسنون التشريعات من هولنده. وسمحت تلك التشريعات بفتح الأرخبيل للاستثمارات الخاصة من الأراضي المنخفضة ومن غيرها مما أدى بدوره إلى ارتفاع كبير فى الإنتاج مع ما صاحب ذلك من مثالب وعيوب.

ورغم كل ذلك فقد وجد بعض من رجال الإدارة الهولنديين فى الأرخبيل ممن حاولوا جهدهم تحسين الأوضاع بقدر المستطاع. وظهر نتيجة جهودهم نظام أطلق عليه «السياسة الأخلاقية»^(١) فى نهاية القرن. وفى ظل تلك السياسة ارتفعت المصروفات التى خصصت للتعليم والخدمات الاجتماعية وغيرها فى أندونيسيا، وكانت تلك المصروفات تزيد أحياناً على إيرادات المستعمرة. إلا أن ذلك كله كان استجابة متأخرة لم تكن مجددة فى تغيير الأحوال أو فى إزالة الظلم والجور الذى حل بالناس. وربما كان من أخطر الظواهر آنذاك هو شعور الأندونيسيين المضطرد بأنهم أصبحوا متفرجين أو غرباء فى بلادهم. وظلت مشاركتهم فى إدارة شؤونهم ومصائرهم فى أدنى المستويات.

(١) بينما كانت المستعمرات الهولندية فى الأرخبيل تتقدم وتحول إلى أكثر المناطق المستعمرة ازدهاراً على أساس قدرتها الإنتاجية وتزايد أرقام الصافرات والواردات فيها كانت مستويات المعيشة للجماهير الأندونيسية فى انحطاط مستمر. وقد قامت محاولات فى بداية القرن العشرين لعلاج تلك الأوضاع كانت من نتائجها تلك «السياسة الأخلاقية» التى شرع الأخذ بها فى عام ١٩٠١م.

ومن الخطأ النظر إلى التجربة الهولندية في أندونيسيا باعتبارها فقط تجربة استعمارية إمبريالية. فهذه التجربة في الحقيقة وفي جوهرها ترمز إلى التوترات التي نتجت عن الصدام بين العلم الغربي والتقنية الغربية من ناحية والقيم التقليدية التي سادت في المجتمع الأندونيسي والمجتمعات المماثلة من ناحية أخرى. ويمكن ملاحظة النتائج الخطيرة لمثل ذلك الصدام وتلك التوترات في كثير من البلاد ومن بينها المجتمع «اللاطبقي» في الاتحاد السوفيتي. فقد لاحظ «سولزنشتين» بمرارة في هذا الصدد أن الشعب الروسي: «قد اقتفى أثر التقنية الغربية وقتاً طويلاً أكثر من اللازم وبإخلاص فائق أكثر مما ينبغي». وقلة من البلاد هي التي تمكنت على أية حال من أن تكون بمنأى عن النتائج الاجتماعية للعلم الغربي والتكنولوجيا. إلا أن المجتمعات التقليدية بشكل عام كانت هي المجتمعات الأكثر تعرضاً والأكثر إصابة من جراء تلك النتائج.

ومن المهم أن نشير هنا إلى أن الهولنديين في إطار «السياسة الأخلاقية» أخذوا يعيشون بأعداد كبيرة من الشباب الأندونيسي إلى الأراضي المنخفضة للدراسة، وهناك تلقى هؤلاء الشباب بأشخاصهم وبكل حيوزيتهم تلك الصدمة الحضارية التي تلقى مثلها الشبان الصينيون والهنود وغيرهم. فقد اكتسب هؤلاء الشباب الخبرة الحرفية والعملية وعادوا إلى أوطانهم وعقولهم مملوءة بالأفكار والمفاهيم الغربية عن الحرية والفردية والنزعات الليبرالية والماركسية وغيرها من أفكار ومفاهيم. وقد

ساعد ذلك كله بلاشك على سرعة التحرك نحو الصحوة القومية أو
الوعي القومى ونحو الاستقلال عن الهولنديين. كان لذلك كله نتائج
بعيدة المدى ودائمة الأثر حملوها على أكتفاهم بعد الاستقلال وظلت
معههم حتى اليوم.

وفى إطار تلك التطورات التاريخية فى أندونيسيا يمكن أن نشير
إشارة سريعة هنا إلى أن حركة الاستقلال الأندونيسى كانت قد بدأت
قبل نجاحها النهائى بقرون عندما كانت أندونيسيا لا تزال فى القبضة
الهولندية. ولسوف نشير إلى ذلك فى إطار الحديث عن الحركة الوطنية
والاستقلال.

ويكفى القول هنا إلى أن أندونيسيا الحالية لم تتوحد كلها فعليا
تحت الحكم الهولندى إلا قبل الحرب العالمية الأولى بوقت قصير.
كذلك يجب أن نشير إلى أن السياسة الهولندية منذ البداية كانت تترك
حكم معظم مناطق الأرخبيل فى يد الحكام المحليين المتعارضين مع
الهولنديين. فقد وجد الهولنديون أن تلك السياسة أكثر يسراً من الناحية
الإدارية وأكثر فائدة من الناحية الاقتصادية ولم يتم إخضاع أندونيسيا
للحكم الهولندى أو ما سُمى باسم الحكم الموحد أو الحكم المركزى إلا
فى أواخر أيام الاستعمار الهولندى نفسه.

وثمة شىء من السخرية التاريخية فى هذا المسار التوحيدى. إذ أن

هذا المسار نفسه قد ساعد كثيراً على تمهيد الطريق للحركة الاستقلالية. فلم تتوحد أندونيسيا - كما ذكرت - إلا مرتين في كل تاريخها. لكن توحيدها للمرة الثالثة على أيدي الهولنديين كان له أهمية أكبر لحدائته.

وكما أوضح «رسلان عبد الغنى» كانت «اللغة الهولندية» عاملاً مؤثراً قوياً من عوامل تحرير الأندونيسيين. ذلك أن اللغة الهولندية قد زودتهم بعامل موحد مشترك في بلادهم التي كانت تمر بعشرات اللغات واللهجات (وجد في أندونيسيا خمسة وعشرون (٢٥) لغة مختلفة ومائتان وخمسون (٢٥٠) لهجة متباينة). فضلاً على ذلك فقد كانت تلك اللغة هي الملجأ والحماية خاصة في جارة حيث كانت الاختلافات الطبقية والاجتماعية تنعكس بشكل حاد في أشكال متعددة ومختلفة من الألقاب والممارسات. ولكن فيما بعد تمكنت اللغة المعروفة باسم «بهاسا أندونيسيا» (وهي لغة مشتقة من اللغة الماليزية) من أن تصبح العامل المشترك الأساسي بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية التي حلت محل الهولندية كلغة ثانية.

اليابانيون:

عندما قامت القوات الألمانية النازية بغزو الأراضي المنخفضة في العاشر من شهر مايو عام ١٩٤٠م هربت الحكومة الهولندية إلى بريطانيا وتوقف نظام الحكم الهولندي تماماً. إلا أن حكومة المنفى (حكومة

هولندا فى لندن) استمرت فى إدارة شئونها الدولية وعلاقتها مع أندونيسيا من لندن. وتركزت كل السلطات فى أندونيسيا فى شخص الحاكم العام الهولندى الذى أدار شئون الحكم بطريقة استبدادية مطلقة.

وفى خلال تلك الأزمة العالمية وعدت حكومة هولندا بالنظر فى إدخال بعض التعديلات الدستورية فى أندونيسيا عند نهاية الحرب على أساس تغيير الأوضاع العالمية والتغير الذى ربما يطرأ على مفهوم الديمقراطية والحكم بعد الحرب. وقد عرف ذلك الاتجاه من قبل السلطات الهولندية باسم «وعود نوفمبر».

وفى عام ١٩٤٢م انقضت اليابان بأساطيلها على أندونيسيا واحتلتها وطردت فلول الهولنديين منها. وتمثل الحرب العالمية الثانية تحولا خطيرا فى تاريخ أندونيسيا الحديث. إذ ألحقت الحرب بأندونيسيا - كما ألحقت بغيرها من البلاد - الدمار والخراب. ولكن الحرب من ناحية أخرى أدت فى نفس الوقت إلى تراخي القبضة الاستعمارية وكانت بداية لعهد جديد تميز بالكفاح الثورى من أجل الحرية والاستقلال. فبعد استسلام الهولنديين أقام اليابانيون على الفور حكمهم العسكرى فى أندونيسيا. وحرص اليابانيون على التخلص من كل نفوذ هولندى فى البلاد كما حرصوا على كسب الرأى العام الأندونيسى إلى صفهم حتى يتمكنوا من الاستفادة من تلك القوة البشرية الهائلة التى كان يمثلها الشعب الأندونيسى فى حربهم. ورأى اليابانيون أن أفضل وسيلة لكسب التأييد

والتعاضيد الشعبى فى أندونيسيا هى منح أندونيسيا والقرى الوطنية فيها تسهيلات سياسية. وبالفعل أفرجت السلطات اليابانية عن زعماء أندونيسيا المعتقلين ورحبت بعودة المنفيين منهم ومنحتهم جميعاً حرية الحركة فى المجال السياسى. وبثت الدعاية اليابانية شعوراً عميقاً لدى الأندونيسيين بأن استقلالهم أصبح وشيك الحدوث ولا بد من بداية عهد جديد من التعاون بينهم وبين الأندونيسيين. فاستقرت الأمور بشكل عام فى هذه المنطقة فى وقت حاسم وحساس. وقام اليابانيون بتشجيع الأندونيسيين على تكوين جمعيات ووحدات عسكرية أندونيسية تحت رعايتهم لإعدادهم لتخليص المنطقة من الاستعمار الغربى ودحر قواته. وفى نفس الوقت سعت الحركة الوطنية الأندونيسية آنذاك - وكما سوف نذكر - إلى مظاهرة اليابان فى الوقت التى استمرت فيه الدعوة إلى الاستقلال والتخلص من أى محاولة يابانية للسيطرة على البلاد والحيولة دون عودة الهولنديين إليها فى أى صورة من الصور. وشرعت اليابان تعمل بهمة ونشاط على تجميع كل القوى الأندونيسية للتخلص من النفوذ الغربى والعمل على إشاعة شعارات «آسيا للآسيويين» و«اليابان هى الأم لآسيا» وكان هدف اليابان فى الواقع هو طبع أندونيسيا بالطابع اليابانى تحت شعارات أخرى مثل «اليابان هى زعيمة آسيا» و«اليابان هى حامية آسيا» و«اليابان هى نور آسيا» وغيرها. وفى شهر يونيه عام ١٩٤٣ وعد رئيس وزراء اليابان «توجو» فى خطبة له ألقاها أمام البرلمان اليابانى بأنه سوف يسمح للشعب الأندونيسى بقدر أكبر من المشاركة فى الحكم.

وأعقب ذلك فى سبتمبر عام ١٩٤٢م إقامة نظام استشارى عين فيه الأندونيسيون كمستشارين فى المصالح والهيئات المختلفة فى الحكومة. ونتيجة لضغوط العناصر الوطنية المتواصل على اليابان وللموقف العسكرى المتدهور فى المحيط الباسفيكى اضطرت اليابان إلى إصدار أول وعودها للأندونيسيين بالاستقلال فى سبتمبر عام ١٩٤٤م وتأسست لجنة مثلت فيها مختلف التجمعات السياسية والاقتصادية والجنسية فى البلاد للنظر فى أمر تنظيم أندونيسيا المستقلة. وفى السابع من شهر يوليو عام ١٩٤٥م أعلنت السلطات العسكرية اليابانية قرار مجلس الحرب الأعلى الذى قضى بمنح أندونيسيا استقلالها فى أسرع وقت. وعندما قررت اليابان الاستسلام النهائى فى الحرب أعلن زعماء أندونيسيا فى السابع عشر من أغسطس عام ١٩٤٥م استقلال بلادهم.

وقد كان أثر الاحتلال اليابانى لأندونيسيا (١٩٤٢-١٩٤٥م) كبيراً ولاسيما فى تطور الحركة الوطنية كما سوف نرى. ومن المهم أن نشير حالياً إلى أهمية دور اليابان فى التطور التاريخى لأندونيسيا فى ناحية مهمة. فقد رفض الهولنديون أثناء حكمهم تعيين أى أندونيسى فى وظيفة مدنية أو عسكرية - وقام اليابانيون بعكس تلك السياسة فعينوا مئات الأندونيسيين فى المنصب المسئولة المدنية وأسهموا بشكل كبير فى تأسيس قوات محاربة أندونيسية ذات قيادات أندونيسية. كذلك أنشأ اليابانيون تنظيمات للشباب كانت شبه عسكرية. وسمح اليابانيون أيضاً

للوطنيين باستخدام «العلم» الأندونيسى وعزف «السلام الوطنى»
 واستخدام «اللغة الوطنية» بهاسا أندونيسيا.

الهولنديون مرة أخرى والكفاح الثورى:

يتطابق فى هذه المرحلة تطابقاً تاماً عودة الهولنديين بعد استسلام
 اليابان إلى أندونيسيا والكفاح الثورى الذى خاضته البلاد. وقد كشف
 استسلام اليابان عن جهل مطبق لدى الحلفاء بشكل عام والهولنديين
 بشكل خاص بحقائق الأوضاع الجديدة وبالمناخ السائد داخل أندونيسيا.
 فقد نظر الهولنديون، أو على الأقل حكومتهم، إلى الزعماء الأندونيسيين
 الذين تعاونوا مع السلطات اليابانية باعتبارهم خونة وأعوان لليابان وأن
 الشعب الأندونيسى لا بد أنه سوف يشجب أعمالهم ويلفظهم سريعاً. إلا
 أن هؤلاء الزعماء كانوا بالطبع فى نظر شعبهم قادة ملهمين للكفاح من
 أجل الاستقلال.

علاوة على ذلك فقد فاجأ الاستسلام - كما يقول أحد الدارسين
 - الحلفاء تماماً ولم يكونوا قد أعدوا العدة لاستئناف سلطتهم فى
 أندونيسيا. كذلك لم يكن للحلفاء قوات كافية مستعدة للسيطرة على
 البلاد. وتعتقد الموقف بشكل أكبر بسبب انتقال الساحة الأندونيسية من
 «ماك آرثر» وقيادته العسكرية لجنوب غرب الباسفيك إلى «مونتباتن»
 وقيادته العسكرية لجنوب شرق اسيا فى سيلان.

بالإضافة إلى كل تلك الصعوبات لم يكن ثمة اتفاق بين الحلفاء حول الأهداف الرئيسية لاحتلالهم وشيك الحدوث باستثناء قبول استسلام اليابان وتحرير أسرى الحرب والحفاظ على أقل قدر من النظام والقانون. وتكثف على البريطانيين قيادة قوات الاحتلال. وتمكن البريطانيون في الرابع والعشرين من أغسطس عام ١٩٤٥ م من الوصول بسرعة إلى اتفاق مع الهولنديين يخول بمقتضاه لبعثة الحلفاء العسكرية السلطة الشرعية في البلاد على أن تكون الإدارة الفعلية في يد الهولنديين الذين سوف يطبقون القوانين التي كانت قائمة قبل الحرب. لكن كيف سيتمكن الهولنديون من السيطرة على أندونيسيا التي كانت قد أعلنت استقلالها؟

وقد شعر الهولنديون في البداية بشيء من الثقة لأنهم نجحوا بسهولة في استعادة الإدارة والسيطرة على معظم جزر الأرخيل الخارجية، حيث كان السكان الوطنيون أقل كثافة وأكثر نائراً منهم في جاوة وحيث كانت حركة الاستقلال بشكل عام أقل نضجاً وتقدماً. لكن الأوضاع في جاوة كانت تختلف تماماً إذ وجد رجال الإدارة الهولندية وكذلك الجنود المصاحبون لهم أن وجودهم غير مرغوب فيه على الإطلاق. وسرعان ما اشتعلت الفوضى وسادت الاضطرابات في «جاكرتا» و«باندونغ» وغيرهما من مدن.

وكانت «سورا بابا» هي القاعدة الرئيسية الأندونيسية للبحرية

اليابانية. وهناك وصلت الأمور إلى ذروتها. إذ كان قائد تلك القاعدة البحرية «أدميرال شيباتا» متعاطفاً مع القضية الأندونيسية ومن خلاله تم تحويل كميات كبيرة من الأسلحة اليابانية إلى القوات الأندونيسية المحلية. وسرعان ما ارتكب الحلفاء خطأهم الكبير عندما أرسلوا بفرقة هولندية إلى المدينة. وفي الخامس والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٩٤٥م دخل الهولنديون المدينة ودارت بينهم وبين الأندونيسيين معركة دموية كبرى. وفي صباح العاشر من نوفمبر - ويعرف هذا اليوم لدى الأندونيسيين باسم يوم الأبطال - قامت قوات الحلفاء التي كانت تساعد الهولنديين بهجوم ساحق على المدينة واستولوا عليها وتملكت الدهشة الجميع من المقاومة الباسلة التي أبدتها الأندونيسيون. وأصبح واضحاً أن صناع السياسة الهولندية قد أضحوا بعديد من حقائق الأمور في أندونيسيا. ويمكن القول أن معركة «سوار بابا» كانت نقطة تحول في تاريخ أندونيسيا. ومع ذلك فقد كان الكفاح ضد الهولنديين أبعد ما يكون عن النهاية.

وقبل مغادرة البريطانيين لأندونيسيا في نهاية شهر نوفمبر عام ١٩٤٦م ساعدوا على التوصل إلى اتفاقية «لنجا جاتي» التي نصت على اعتراف هولندا بالجمهورية الأندونيسية وانسحابهم من أراضيها التي احتلوها. كذلك نصت الاتفاقية على إيجاد تعاون بين هولنده وأندونيسيا مع إدارة شؤون البلاد وذلك عن طريق إنشاء حكومة فيدرالية من أول يناير عام ١٩٤٩م تشمل كل أندونيسيا ويطلق عليهم اسم الولايات

المتحدة الأندونيسية تدخل مع هولندا في اتحاد فيدرالى يسمى الاتحاد الهولندى الأندونيسى يشترك فيه الطرفان على قدم المساواة تحت التاج الهولندى. وتم تصديق الطرفين على الاتفاقية وشرعا فى الدخول فى محادثات تفصيلية لتطبيقها. لكن فشلت كل الجهود التى بذلت للوصول إلى تحقيق عملى للاتفاق الذى سقط عندما بدأت قوات هولندية عملياتها الحربية ضد أندونيسيا. وقد أطلقت هولندا على تلك العمليات الحربية اسم «العمل البوليسى». وقد بدأ «العمل البوليسى» الأول فى شهر يوليو عام ١٩٤٧م حيث تمكنت القوات الهولندية من السيطرة على سومطرة ومعظم جاوة. وبعد جهود مكثفة وبعد تحول الرأى العام العالمى ضد هولندا، توصل الطرفان إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار فى يناير عام ١٩٤٨م سميت باسم «اتفاقية رينفيل». وبمقتضى تلك الاتفاقية قبلت أندونيسيا من جديد فكرة قيام ولايات متحدة أندونيسية شبه مستقلة فى ظل التاج الهولندى. ولكن تجددت الاضطرابات الداخلية. وبدأ الهولنديون «العمل البوليسى» الثانى فى ديسمبر عام ١٩٤٨م فاحتلوا «يوجيا كرتا» ومدناً أخرى واعتقلوا الزعماء الوطنيين.

وشرع الرأى العام العالمى يتحول بسرعة ضد الهولنديين. وطالب مجلس الأمن بوقف إطلاق النار والدخول فى مفاوضات جديدة. وألحت الولايات المتحدة أنها قد تقلل من مساعدات مشروع «مارشال» إلى هولندا. وبدأت المفاوضات تدريجياً. وأجبرت الحكومة الأندونيسية على

تقديم تنازلات جوهرية. وفي النهاية في ٢٧ ديسمبر عام ١٩٤٩ م ، أصبح ما أطلق عليه اسم جمهورية الولايات المتحدة الأندونيسية، دولة ذات سيادة في ظل دستور جديد لم يقدر العمل به على الإطلاق.

وفي شهر مايو التالي تقرر التخلي عن مسودة الدستور الفيدرالي وحل محله دستور وحدوى مكوناً بذلك للمرة الثانية «جمهورية أندونيسيا» وظهرت الجمهورية الجديدة إلى الوجود في ١٧ أغسطس عام ١٩٥٠ م، وتم اختيار «جاكرتا» عاصمة لها. وفي نفس الوقت أصبحت أندونيسيا المستقلة الدولة الستين في عضوية الأمم المتحدة.

ولقد كانت السنوات التي امتدت من عام ١٩٤٥ م إلى عام ١٩٥٠ م بحق من السنوات الخالدة في تاريخ أندونيسيا والأندونيسيين. وفي خلال ذلك الوقت كانت البلاد تعتمد اعتماداً جوهرياً على «سوكارنو» كقائد لها وكمصدر لوجيها وإيمانها بالمستقبل. وكان التطور التاريخي والدستوري لأندونيسيا في خلال تلك السنوات زاخراً أيضاً بالأحداث . فقد أعلن الدستور في عام ١٩٤٥ م ولكنه لم يطبق كاملاً أبداً. ثم تبنت البلاد دستوراً آخر في عام ١٩٤٩ م ولكنه أثبت عجزه تقريباً في الحال. وفي عام ١٩٥٠ م أعلن عن دستور ثالث ولكنه لم يستمر إلا إلى عام ١٩٥٩ م.

وكما ذكر «سوكارنو» عن منجزات الاستقلال:

«هكذا انتهت فترة كفاحنا وبدأ كفاحنا من أجل البقاء».

وما قاله سوكارنو هو حقيقة مؤكدة. إذ أن تجربة أندونيسيا فى تقرير المصير وبناء الأمة - وهو ما حاولنا إيجازه فى خطوط أساسية فى الصفحات السابقة - كانت بالكاد قد بدأت .

لم يبق فى التطور التاريخى لأندونيسيا بعد ذلك إلا كلمات. فقد ظلت أندونيسيا بعد استقلالها وبقيادة زعيمها «سوكارنو» تجاهد وتكافح من أجل البقاء والتنمية والتقدم مثلها فى ذلك مثل كل البلاد التى قدر لها الاستقلال بعد استعمار ترك بصماته على كل مناحى حياتها. وقد جابهت أندونيسيا مثل غيرها من الدول الكثير من الصعاب والمشاكل والتيارات الداخلية والخارجية. ومثل هذه الحال ليست بالظاهرة الغريبة. فإن مجيء الاستقلال كان يعنى فى نفس الوقت، بل كان يصاحبه أيضاً، إرادة وحماساً ورغبة فى بناء دولة جديدة ومجتمع جديداً. وفى نفس الوقت كانت هناك قوى متعارضة انطلقت على حريتها بعد الاستقلال. ولم يكن يجمع تلك القوى المتعارضة معاً إلا وجود الاستعمار والكفاح الوطنى المشترك، ويزوال الاستعمار لم يعد ما يربط بين تلك القوى أو يؤلف بين قلوبها. كذلك رأى شباب الأمة الذى تحمل عبء الكفاح أن كهول الأمة هم الذين تسلموا القيادة والزعامة بحجة امتداد خبرتهم وثقافتهم. وقد خلق هذا الموقف مصاعب ومشاكل كانت تستلزم بنية حكومية قوية ونظاماً سياسياً واعياً يعتمد على ثقة

الشعب بها ويتبثق منه. وقد افتقرت أندونيسيا آنذاك إلى مثل تلك الحكومة ومثل هذا النظام السياسى. كذلك خلت البلاد، بعد طرد المستعمر من الخبراء فى المجالات المختلفة وخاصة فى مجال الإدارة. ومن ثم تميزت إدارة البلاد فى أعقاب الاستقلال بعدم الكفاءة وسوء التنفيذ. وقد انعكس ذلك بوجه خاص فى عيوب النظام الحزبى فى البلاد. فقد جذبت الوظائف الحكومية العليا والقيادية العديد من الكفاءات التى أدارت ظهرها للعمل الحزبى وتركت القيادة فى أيدى عناصر غير مدربة وليست على كفاءة فى قيادة الأحزاب. علاوة على ذلك فإن معظم الأحزاب جاءت إلى الوجود وأن معظم زعمائها بدأوا نشاطهم فى خلال الفترة الاستعمارية. وكانت نشاطات تلك الأحزاب وهؤلاء الزعماء موجهة فى الغالب آنذاك ضد الإدارة الاستعمارية القائمة. وبعد زوال الحكم الأجنبى وقيام الحكم الوطنى ظلت أحزاب عديدة تعكس فى نشاطاتها عنصر المعارضة والعداء نحو السلطة الوطنية القائمة. ولما لم يتمكن أى حزب من أحزاب البلاد فى الحصول على أغلبية مطلقة تتيح له حكم البلاد فقد كانت كل حكومات أندونيسيا فى خلال فترة الديمقراطية البرلمانية (١٩٤٩ - ١٩٥٧) حكومات ائتلافية لم يقدر لأحدها الاستقرار والقدرة على حل أى من المشاكل الضاغطة التى تمثلت فى المشكلة الدينية التى لم تتفق عليها كل الأحزاب الدينية فى البلاد والتى أدت إلى سفك دماء عديدة فى جأوة وسلبس وغيرها بين

أنصار الدولة الدينية وأنصار المبادئ الخمسة (الباتشا سيلا) وهى الفلسفة الرسمية للدولة الجديدة. أما المشكلة الحادة الثانية فكانت مشكلة اندماج الجيش فى الدولة وموقفه تجاه الحكومة المدنية. وقد أدى تدخل الجيش فى كثير من الحالات إلى سقوط الحكومة مما سبب عدم الاستقرار السياسى للبلاد. كذلك مثلت «النزعة الإقليمية» مشكلة ضاغطة ثالثة كان الكثيرون يظنون أنه قد قضى عليها فى عام ١٩٥٠م. ولم تكن تلك النزعة (والشعور بعدم الرضى الذى زحف على جميع المناطق خارج جادة) تقوم فقط على الخلافات العرقية والحضارية بل استمدت تلك النزعة قوتها أيضاً من اعتبارات اقتصادية. فالدخل الذى تستمده البلاد من سومطرة يتجه فوراً إلى جادة.

وأمام كل تلك المشاكل وغيرها سقط النظام الديمقراطى البرلمانى فى عام ١٩٥٧م وحل محله نمط من الحكم الشمولى أطلق عليه اسم «الديمقراطية الموجهة». وقد تمكن «سوكارنو» مهندس ذلك النظام الجديد من تقوية نفوذ الحكومة التى رأسها واستبدل البرلمان المنتخب بمجلس تشريعى معين وأعاد العمل بدستور عام ١٩٤٥م. ونشبت فى البلاد من جراء «الديمقراطية الموجهة» ثورة دموية فى عام ١٩٥٨م اشتركت فيها عناصر الديمقراطية البرلمانية وانفصاليو سومطرة والجماعات الإسلامية المتطرفة وبعض القوات المسلحة. إلا أن حكومة سوكارنو تمكنت من قمعها والقضاء عليها. وكان «سوكارنو» خلال فترة

«الديمقراطية الموجهة» هو الشخصية الأساسية في البلاد. وقدر لهذا الزعيم السيطرة الهائلة على الجماهير مستغلا مهارته في ضرب مجموعة بأخرى خاصة الجيش والحزب الشيوعي الذي تمكن في السنوات القليلة السابقة من الظهور كأفضل قوة سياسية حزبية منظمة في البلاد وبالتالي كان له العديد من الأتباع والمؤيدين ولم يستطع الحزب في ظل الديمقراطية الموجهة أن يطمح إلى الوصول إلى السلطة ففطن بأن يحظى بمكانة ممتازة لدى «الزعيم». وقد حظى الحزب في الحقيقة بشعبية كبيرة تمثلت في حصوله على نسبة ١٦,٤ ٪ من أصوات الناخبين في عام ١٩٥٥ م. ويرجع نفوذ الحزب بين الجماهير إلى الموقف الاقتصادي المتدهور.

وقد وضعت محاولة الانقلاب التي وقعت في عام ١٩٦٥ م حداً حاسماً لنفوذ «سوكارنو» من ناحية و«الحزب الشيوعي» من ناحية أخرى، ومهدت الطريق لسيطرة الجيش على البلاد وقيام نظام جديد. ومنذ عام ١٩٦٥ م. أخذت تتقلص سلطات سوكارنو إلى أن توفي في عام ١٩٧٠ م. وتدخل أندونيسيا إلى عهد جديد وما يسمى باسم «النظام الجديد» عندما يتولى «سوهارنو» رئاسة الجمهورية في أعقاب سقوط سوكارنو. ولا يزال «النظام الجديد» قائماً في البلاد حتى اليوم.

الحركة الوطنية الأندونيسية وتطورها

لم تبدأ حركة الاستقلال الأندونيسى أو الحركة الوطنية الأندونيسية فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين، بل بدأت فى الحقيقة - كما أشرت من قبل - قبل ذلك بقرون. ومن هنا يمكن القول أن الأندونيسيين لم يظلوا خائعين خاملين خلال ثلاثة قرون ونصف إلى أن واثتهم الفرصة بمناسبة الحرب العالمية الثانية فخلعوا النير واستقلوا. والتقويم التالى للحركة الوطنية الأندونيسية يثبت ذلك.

يمكن تقسيم الحركة الوطنية الأندونيسية إلى فترتين رئيسيتين - فترة ما قبل القرن العشرين والفترة التى تبدأ مع القرن العشرين. ولكل فترة خصائصها وأبطالها وملامحها.

والذين ثاروا من أجل الحرية فى أندونيسيا ومجابهة الطغيان والاستبداد الهولندى على وجه الخصوص كثيرون سواء كانوا من الرجال أو النساء، وذلك فى الفترة الأولى من فترتى الحركة الوطنية.

ففى عام ١٦٢٩م مثلاً أرسل حاكم «ماتارام» قواته لمهاجمة «بتافيا» (كما كانت جاكرتا تسمى أثناء الاستعمار الهولندى) إلا أن تلك القوات أخفقت أمام مقاومة الحاكم الهولندى العام وقواته.

وفى القرن السابع عشر قاد الأمير عبد الفتاح سلطان (بتنام) حركة

تحريرية ضد المستعمر وجمع حوله الآلاف من الرجال الأشداء وكون جيشاً من الفدائيين أقلق مضجع المستعمر وبنى أسطولا ومخالف مع كل من إنجلترا وتركيا للوقوف في وجه الهولنديين. غير أن الهولنديين.

لجأوا إلى الخيانة لتقويض حركته وتمكنوا في النهاية من القضاء على ثورته وأسرته.

وفي أعقاب ثورة الأمير عبد الفتاح قاد «سرباتي» وهو أحد الزعماء الأندونيسيين حركة مقاومة في جاوة استمرت عدة سنوات وانتهت بمقتله ونفى زعماء وقادة تلك الحركة.

وفي عام ١٨٢٥م قاد الأمير «ديبونجورو» أكبر أبناء سلطان «يوجياكرتا» ثورة كبرى ضد الهولنديين هي ثورة جاوة الكبرى التي لم يتمكن الهولنديون من إخمادها إلا بعد خمس سنوات. وقد نظم الرجل حرب عصابات عنيفة ضد المستعمر لم تنته إلا عندما استعمل الهولنديون معه أسلوب الغدر والخديعة فقبضوا عليه لتتحول حركته من بعده إلى نضال عام قاده الأهالي لسنوات بعد ذلك وأصبح اسم «ديبونجورو» من إعلام الكفاح الوطني في أندونيسيا. وقد أطلق اسمه بعد الاستقلال على أهم شوارع العاصمة «جاكرتا».

كذلك من أبرز حركات الكفاح المفردة في القرن التاسع عشر ضد الهولنديين الحركات التي قادها كل من «تنكو عمر» و«الإمام بنجول».

إمام بانجول:

فى الوقت الذى نشبت فيه ثورة «ديبونيجورو» فى جزيرة جاوة، كانت ثورة أخرى مماثلة لها، ممتعة فى جزيرة سومطرة، بقيادة عالم من رجال الدين عرف باسم «إمام بونجول»، وهو اسم البلدة التى كان العالم إماماً لها ورئيساً على سكانها المسلمين. ولهذا التأثير اسمان آخران: بيتو شريف، ومصطفى محاب. وقد دعا مواطنيه إلى الثورة منذ عام ١٨٢١م، وظل يناضل ويحارب ويقاوم، يتتصر حيناً ويغلب على أمره حيناً آخر، فدوخ الهولك بين أكثر من ستة عشر عاماً، وأنزل بهم خسائر فادحة ولكنهم فى النهاية أحمداوا ثورته، بفضل ما استعانوا به من جند وعتاد وأموال. وكان ذلك فى سنة ١٨٣٧م.

واسم إمام بونجول الآن يحتل مكانة بين أسماء الأبطال الخالدين فى تاريخ أندونيسيا.

تنكو عمر:

وفى أواخر القرن التاسع عشر، قاد ثورة وطنية فى أندونيسيا بطل مغامر، عارنته زوجته فى جهاده هو «تنكو عمر».

هب هذا الزعيم فى وجه الهولنديين والتف حوله بضعة آلاف من النافرين خاضوا ضد الغزاة المستعمرين معارك طاحنة. قتل القائد الشجاع فى إحداها وأقسمت زوجته - واسمها «تيدين» - أمام جثمانه، على أن

لكى تثار له ولوطنه الذى استشهد فى سبيله.

ومن أروع ما حدث فى تلك الثورة الدامية التى قادها «تنكو عمر»، ثم زوجته، أن النساء اشتركن فيها اشتراكاً عميقاً، بكثرة هائلة. وأن زوجة الزعيم الشهيد استشهدت مثله، فقتلت فى سنة ١٩٠٤م، بعد أن قادت الثورة ثمانية أعوام بمفردها.

هدايت:

ومن الثوار المشهورين فى تاريخ الجهاد الأندونيسى، الأمير «هدايت» الذى أعلن الثورة فى مسقط رأسه بجزيرة «كاليمانتان» وهى التى كان الهولنديون يسمونها «بورنيو» والتى يملك الإنجليز جزءاً منها.

حمل هدايت السلاح ضد المستعمرين فى الجزيرة الكبيرة فى أواسط القرن، التاسع عشر. وأنشأ جيشاً منظماً من المجاهدين ظل نحو أربعين سنة يكافح ويناضل ينقض يوماً على المراكز الهولندية ويختفى أياماً. يعرف النصر ويعرف الهزيمة. ولكن بدون أن يتشتت شمله. حتى أصيب بالضربة القاضية وهى مصرع القائد والزعيم الأمير «هدايت» وكان ذلك فى عام ١٨٩٩م.

محمد صالح:

لم تخمد النار تماماً بعد انتهاء ثورة إمام بونجول بوقوعه فى الأسر.

فقد نجح واحد من أقرب أعوانه وأشدهم مراساً. يدعى «الحاج محمد صالح» فاستأنف هذا البطل الصراع بعد أن أعاد تنظيم الصفوف، واتخذ منطقة «أمبوسى» بجزيرة سومطرة مقراً لقيادته ومركزاً لثورته الجديدة. ولهذا أطلق عليه اسم «أتو أنكونا مپوسى».

شيد محمد صالح فى تامبوسى الحصون والقلاع وحفر الخنادق وأعد عدته لمواجهة الهولنديين الذين كانوا بعد أسر إمام بونجول، قد أرسلوا قواتهم إلى داخل الجزيرة لاحتلال أمنع المواقع فيها.

واشتبك الفريقان فى معارك استبسل فيها المجاهدون الأندونيسيون بقيادة الحاج محمد صالح، الذى كان فى آن واحد يواصل بث تعاليمه الدينية والوطنية كما اقتبسها عن أستاذه إمام بونجول حتى سقط قتيلاً فى إحدى المعارك والسلاح بيده.

التلميذ الصالح:

وكما أن الحاج محمد صالح قد واصل الجهاد بعد موت أستاذه الإمام، فإن واحداً من تلاميذه هو واصل الجهاد بعد مصرعه. ولم يكن ذلك التلميذ الصالح غير أمير تامبوسى نفسه. فقد نشأ هذا الأمير وسط الثورات التى شاهدها مستعرة منذ نعومة أظفاره. ولما تسلم مقاليد الحكم، وقوى ساعده، جمع فريقاً من المقاتلين وخاض غمار الحرب ضد الهولنديين فى بلاده تامبوسى، رافضاً التسليم بالشروط التى أراد

الهولنديين أن يفرضوها عليه. وظل يكافح ويحارب حتى نفدت وسائله كلها. فوقع فى الأسر، وأرسل إلى «مديون» بجزيرة جاوة سنة ١٩٠١ م ومات فيها.

وليس بالإمكان سرد تاريخ الثورات العديدة التى تتابعت فى البلاد الهندوسية، والجزر الكبيرة والصغيرة على السواء، بعضها يقوده الأمراء ورؤساء الدين، وبعضها يقوده، رجال من عامة الشعب، وبعضها أيضاً تقوده نساء، كشورة «تبدين» زوجة «تنكو عمر»، وحركة البطلة الخالدة «كاريتنى» وهى ثورة فى آن واحد سياسية واجتماعية موفقة.

ومن أبطال الثورات التى يذكرهم الأندونيسيون ويمجدون أسماءهم، الشيخ «محمد السمان» المشهور باسم «تكوجهيك ديترو» والذى قاتل الهولنديون عشرة أعوام ورفض مصالحتهم حتى أوفدوا إليه من قتله اغتيالاً.

ولم تقتصر حركات الكفاح الوطنى على أفراد بعينهم فقط بل نجد أيضاً أقاليم بأكملها تتحرك فى مسار الكفاح الوطنى مثلما حدث بين الهولنديين ومملكة «أتشيه» فى شمال سومطرة حيث نشبت حرب استمرت سنوات بين الطرفين (١٨٧٣ - ١٩٠٤ م) تكبدت هولنده خلالها خسائر فادحة.

وكانت نشاطات «أتشيه» فى مجالات القرصنة البحرية عاملاً مقلقاً للسلطات الهولندية الاستعمارية.

كذلك نشبت فى بداية القرن العشرين وفى عام ١٩٠٦ م وعام ١٩٠٨ م ثورتان فى جزيرة «بالي».

ولم تكن حركات الكفاح الوطنى حكرًا على الرجال دون النساء. ففى تاريخ أندونيسيا الحديث قادت بعض النساء العديد من الحركات الوطنية المهمة. ومن أهم أبطال الكفاح الوطنى من العنصر النسائى المجاهدة «كارتينى» (١٨٧٩-١٩٠٤ م) التى أخذت على عاتقها قيادة الحركة الوطنية لتخليص البلاد من رقة الاستعمار لا عن طريق العنف والقتال ولكن عن طريق العلم والثقافة. ويحتفل الأندونيسيون فى ٢١ أبريل من كل عام بذكرى باعثة النهضة النسائية والمرأة التى وضعت الأسس لرفع المرأة من حضيضها آنذاك فقامت حركتها على التعليم والتهديب وإعداد المرأة للقيام بدورها الصحيح فى الحياة.

تلك بعض مظاهر الكفاح الوطنى فى فترته الأولى وهى فترة تميزت بطبيعة خاصة لهذا الكفاح لأنه كان كفاحًا متقطعًا غير متصل ولا يشمل كل الأمة ولا كل أقاليمها إنما يقوم به بعض الأفراد فى بعض المناطق. أما الكفاح الوطنى ابتداء من القرن العشرين فيمتاز بالشمول والعمومية - كما سوف نعرف - كما يمتاز بوضوح عوامل نموه وتطوره. ويمكن تلخيص تلك العوامل فيما يلى:

التأثيرات الفكرية الأوروبية:

لا يمكن لأى دارس أن يتجاهل الدور الذى لعبه نظام التعليم الغربى، ذلك النظام الذى أثر على الطبقة العليا من المجتمع الأندونيسى فى داخل البلاد وعلى طبقة الشبان المثقفين الذين أُتيح لهم السفر إلى هولنده بالذات لتلقى العلم. وقد وسع العلم الغربى من آفاق هذه الطبقات وأدى إلى «عقلانية» تفكيرها وأعدّها أخلاقياً وثقافياً للكفاح من أجل تحرير أندونيسيا من الاستعمار الهولندى الذى دام قروناً. وكان أفراد تلك الطبقات فى الحقيقة رواد النزعات الحديثة فى البلاد مثل القومية والوطنية والاشتراكية والديمقراطية وغيرها.

التأثيرات الفكرية الشرقية:

كان للحركة الإصلاحية التى قادها «محمد عبده» فى مصر أعمق الأثر فى تطور الحركة الوطنية الأندونيسية وتطور الوعى السياسى وتطور الفكر بشكل عام وخاصة فى اتجاهه الإسلامى. وقد اهتمت الباحثة «دوروثى وودمان» فى كتابها «جمهورية أندونيسيا» ببيان ذلك الجانب المهم دون أن تعرف شيئاً عن الإمام محمد عبده قبل وفودها على جزر أندونيسيا. وتقول الباحثة فى كلامها على الإسلام والماركسية والوطنية: «كانت آراء التجديد - على نطاق واسع - تحيا فى المدارس الإسلامية بين أناس قاموا بفريضة الحج إلى مكة، وبصفة خاصة بين الشبان

الأندونيسيين الذين عرفوا تعاليم المفتى المصرى الشيخ محمد عبده... وكان المعلمون المصريون يزورون أندونيسيا كما كانت طائفة مزداة من أذكيا أندونيسيا تتصل أول صلة لها بالعالم الخارجى فى جامعة الأزهر بالقاهرة حيث يبحثون مسائل التوفيق بين الإسلام وعلوم العصر، وينظرون فى الخرافات التى تلبست بالإسلام وأصاب شيوخه وقتها بالنكسة والجمود. وتضيف الباحثة أن حركة محمد عبده «كان لها شأن جليل فى تاريخ الوطنية الأندونيسية أسفر عن تأسيس الجماعة المحمدية فى عام ١٩١٢م فكانت أوسع تعبير عن دعوة المصلح المصرى وتناولت فيما تناولته إصلاح عادات الزواج وعادات المأتم، واضطلعت بإنشاء المدارس المستقلة والمستشفيات والمكتبات وكانت رائد الاتجاه إلى تعليم البنات وعملت على إلقاء خطب الجمعة باللغة الوطنية... وساعدت الجماعة المحمدية على تطور الوعي السياسى والوطنى». ويضيف الأستاذ العقاد أن من «شواهد هذا الاستقلال قيام فاضل من أبناء البلاد بإنشاء صحيفة «المنبر» لتوسيع الدعوة التى كانت تتولاها مجلة «المنار» (التي أشرف على إصدارها من القاهرة محمد عبده وتولاها بعد موته الشيخ رشيد رضا). ولم تلبث هذه المجلة حتى أصبحت بفضل محررها القدير الأستاذ «زين الدين يونس» أوسع الصحف العلمية انتشاراً فى أندونيسيا...».

وقد حاول الاستعمار الهولندى وقف تدفق الكتب والمجلات القادمة

من مصر والدول العربية الأخرى خوفاً من التأثير الخطر الذى تولده أفكار الجامعة الإسلامية على الأندونيسيين ضد الهولنديين. وبالرغم من حرص الهولنديين إلا أن نسخ «النار» و«العروة الوثقى» و«المؤيد» و«السياسة» و«اللواء» و«العدل» كانت تتسرب إلى أندونيسيا فتلهب المشاعر وتقوى النفوس. وحمل الدارسون الأندونيسيون من أمثال الإمام بونجول وجلال الدين الطيب ومختار لطفى وأمر الله معهم الأفكار الحديثة التى كانت تسود العالم الإسلامى وخاصة أفكار محمد عبده والأفغانى فى مصر. كما كان للكتابات الإسلامية الهندية الحديثة تأثيرها على مثقفى أندونيسيا.

البعثات التبشيرية المسيحية:

مهما كان من شأن الطابع الإسلامى الأندونيسى إلا أن مشاعر الأندونيسيين فى توحد غالبيتهم فى عقيدة واحدة مهما كان موقفهم منها دفعهم بقوة إلى الحفاظ عليها. وقد جابه المصلحون الدينيون فى أندونيسيا مشكلة خطيرة تمثلت فى النشاط الكبير الذى كانت تقوم به البعثات التبشيرية المسيحية. فهذه البعثات لم تكن تقوم فقط على نشر المسيحية بين الوثنيين وأمثالهم بل تعددت إلى نشر المسيحية بين المسلمين أنفسهم وإنشاء المدارس بتمويل كريم من الهولنديين. والحقيقة أن نشاطات التبشير بدأت منذ عهد مبكر. فقد بدأت مع البرتغاليين فى عام ١٥٠٩م ومع الإسبان فى عام ١٥٢١م وعمل البرتغاليون والإسبان

آنذاك على نشر العقيدة الكاثوليكية. وفي مواجهة تلك الأخطار قام المصلحون بتأسيس المؤسسات والتنظيمات الدينية والاجتماعية والسياسية التي كان لها دون شك دور بارز - وإن كان في إطار إسلامي - في تبلور الوعي السياسي والإسهام في الحركة الوطنية.

اللغة الموحدة:

لا شك أن الوحدة اللغوية عامل مهم في تبلور الشعور الوطني ونضج الوعي السياسي. وبالرغم من وجود العديد من اللغات واللهجات - كما أشرت - إلا أن البلاد توحدت في لغة واحدة هي اللغة المعروفة باسم «بهاسا أندونيسيا». وفي عصر الاستعمار الهولندي قامت السلطات الاستعمارية بإحياء هذه اللغات المتعددة في المدارس الأولية في قرى كل منطقة لتحفظ كل قبيلة بلغتها الخاصة وكل فريق بطريقته الخاصة دون أن يهتم باللغة العامة. وكان الغرض من هذا إيجاد التفرقات المحلية حتى لا يتوحد الناس على لغة ويعتبر كل فريق أن لغته هي الأولى بالتكريم والسيادة. وتلك كانت وسيلة استعمارية قصد بها تفريق أبناء البلاد (فرق تسد).

وفي عام ١٩٢٤م خطب البروفيسور «جابا ديتنجوات» في المجلس الشعبي الذي أسسته هولنده في أندونيسيا في عام ١٩١٨م باللغة الملايوية (اللغة الحالية) لأول مرة في تاريخ البلاد اللغوي، وكانت هذه الحادثة -

كما يقول أحد الباحثين الأندونيسيين - ذات أثر بالغ في النفوس وفي تطور اللغة الأندونيسية... وفي مؤتمر الشباب الأول في عام ١٩٢٦م خطب السيد محمد يامين منوهاً بأن اللغة الملايوية قد أضحت عنصراً هاماً في كل مجالات البلاد. وفي ٢٨ أكتوبر عام ١٩٢٨م عقد مؤتمر الشباب الثاني الذي اتخذ ثلاث قرارات ذات أهمية في تاريخ أندونيسيا السياسي والحركة الوطنية الشاملة وهي: «وطن واحد هو أرض أندونيسيا، شعب واحد هو شعب أندونيسيا، لغة واحدة هي اللغة الأندونيسية». ومنذ عام ١٩٣٠م أصبحت اللغة الأندونيسية هي لغة التعامل والتخاطب والكتابة والمراسلة وهمزة الوصل بين المناطق المختلفة في البلاد بعد أن كانت هولندا ترغب في إشاعة لغتها في البلاد مثلما شاعت الإنجليزية في الهند والفرنسية في شمال أفريقيا. وقد أدرك الأندونيسيون المأساة التي قد تلحق بهم من جراء عدم الاهتمام بالوحدة اللغوية التي تربط أواصر الشعب وتجعل الناس في شعور واحد وإحساس مشترك. وقد جاء في قرار جمعيات الشباب الأندونيسى في مدينة «لاهاي» بهولندا في عام ١٩٣٠م: «أن أندونيسيا وطن واحد لأمة واحدة تتكلم بلغة واحدة» ومنذ ذلك التاريخ عرفت اللغة الملايوية باللغة الأندونيسية وسميت باللغة القومية الوطنية وكان لذلك مغزى مهم. ففي تلك اللغة تتوحد بالتأكيد كل عناصر الأمة وقومياتها في كل الجزر وازداد استخدام اللغة الأندونيسية في كل أنحاء البلاد كأداة للتعبير ووسيلة للاتصال ويعتبر «كيا ديوانتارا» أول من أدخل تلك اللغة في البرامج الدراسية في مدرسته

بصفته رائداً من رواد التعليم في أندونيسيا ، ذلك طالب الأعضاء الأندونيسيون في المجلس النيابي «القولكسراد» الذي أقامته السلطات الهولندية في «جاكرتا» في عام ١٩٢٥ م بصورته الاعتراف باللغة الأندونيسية لغة رسمية للبلاد وفي عام ١٩٤٢ م أقيم اليابانيون «هيئة اللغة الأندونيسية» برئاسة دكتور «محمد حني» وفي أغسطس عام ١٩٤٥ م أعلنت اللغة الأندونيسية رسمياً لغة للبلاد

التنظيمات المختلفة والأحزاب

تبلورت آراء المفكرين في أندونيسيا في بداية القرن العشرين واتجهت ميولهم إلى تنظيم الحركة الوطنية وتوجيهها «توجيه الصحيح» الذي يضمن لها الفوز . ومن حسن حظ أندونيسيا أن فريقاً من أبنائها كانوا قد اتصلوا بالعالم الخارجى من ناحية واتصلوا من ناحية أخرى ببعضهم البعض في أجزاء البلاد المتباعدة، ومهدوا لله مل الخطير الذي كانت فكرته تختمر في رؤوسهم. فلما أرادوا أن يضعوا تلك الفكرة في موضع التنفيذ كانت الطريق ممهدة والتربة صالحة. وبدأ بذلك تأسيس الجمعيات والهيئات والتنظيمات والأحزاب التي لعب بعضها دوراً شاملاً ولعب بعضها الآخر دوراً محدوداً في الحركة الوطنية للبلاد وقد سبقت الإشارة إلى الجماعة المحمدية وإلى جمعية «الأخلاق العاصلة» وقد كانت منظمة «المحمدية» من أنشط التنظيمات التي قامت من أجل الإصلاح الدينى والاجتماعى ونشر الوعي الوطنى وأكثرها شعبية وقد قام بتأسيس

تلك المنظمة «أحمد دخلان» فى نوفمبر عام ١٩١٢م فى «جاكرتا»
 وجدت الجمعية بالفعل استجابة رائعة من أهل البلاد كما اكتسبت
 شعبية فى وقت قصير كما يدل على ذلك العدد الكبير لفروعها فى
 البلاد. وكانت أهداف تلك المنظمة مشابهة لأهداف (الجماعة السلفية)
 فى مصر. ويمكن تلخيص تلك الأهداف فى تنقية الإسلام - كما كان
 يمارس فى أندونيسيا - من العادات والتقاليد والمعتقدات التى زحفت عليه
 من الهندوسية والبوذية وكذلك من النظم الصوفية الفاسدة، ومحاولة إيجاد
 تفسير (عقلانى) للفكر الإسلامى التقليدى، وإصلاح نظام التعليم
 الإسلامى فى البلاد، والدفاع عن الإسلام ضد الهجمات الخارجية مهما
 كان نوعها. وقد قامت الحركة الإصلاحية بتأسيس شبكة من المدارس.
 وامتد نشاط الحركة بعد ذلك إلى أكثر من مجال فى الخدمة
 الاجتماعية. ففتحت العيادات الطبية والمجانية وقامت بالتخفيف على
 الفقراء ومساعدتهم وبرعت برعاية الأيتام وطبع ونشر القرآن، وقد تبنت
 المنظمة فى البداية فى حركتها الإصلاحية سياسة عدم القيام بدور نشط
 فى المجال السياسى. إلا أن الواقع تغلب على الفكر هنا. فالمفاهيم التقدمية
 الاجتماعية الإسلامية التى حاولت المنظمة المحمدية تأسيسها فى النفوس
 لم يكن من السهل فصلها عن الرعى السياسى لأعضائها والمنتسبين إليها
 وتلاميذها فى المدارس الجديدة. وهكذا أسهمت المنظمة فى سكون ولكن
 بعمق فى تكوين نبع الوطنية والقومية السياسية وعملت باضطراب على
 تدعيمه وتقويته.

أما جمعية «الأخلاق الفاضلة» أو «بودى أوتومو» فيبدأ الوعى القومى بتأسيسها فى ٢٠ مايو عام ١٩٠٨ م. وقد تألفت الجمعية فى «باتافيا» «جاكرتا» برئاسة الدكتور وحيد الدين الذى يعد بحق واضع أسس التنظيم والتكتل للحركة الوطنية الحديثة فى أندونيسيا. وقد أصبح يوم ٣٠ مايو عيداً وطنياً فى عهد الاستقلال تماماً مثل يوم ١٧ أغسطس الذى أعلن فيه الاستقلال. وذلك أن الأندونيسيين أدركوا بعد انتصارهم أنه لولا اليوم الأول لما كان اليوم الثانى ، ولولا إنشاء جمعية «الأخلاق الفاضلة» لما نجحت الحركة القومية ولما ربح الشعب معركة الاستقلال.

وكانت الجمعية فى بادئ الأمر «اجتماعية ثقافية» كما يدل على ذلك اسمها. ولكنها تحولت مع الوقت إلى جمعية سياسية وطنية كان لها ذلك الأثر الفعال فى تحرير أندونيسيا. وقد كانت الجمعية من أول من نادى بتأسيس مجلس نيابى مؤقت لوضع دستور للبلاد.

وقد كانت الحرب العالمية الأولى عاملاً من عوامل تقوية الشعور الوطنى فى أندونيسيا ومن ثم ظهور فى كل أنحاء البلاد عدد من التنظيمات والأحزاب الوطنية التى أسهمت بشكل فعال فى التعبير عن الآمال الكاملة وفى إظهار مشاعر السخط بشكل منظم لأمة كانت تنزوى إلى حريتها. ومن أهم الأحزاب والتنظيمات التى ظهرت فى ذلك الوقت بالإضافة إلى جمعية «الأخلاق الفاضلة» (١٩٠٨) والحركة المحمدية (١٩١٨) كانت المنظمة الأندونيسية الاجتماعية (١٩١٦) والحزب

الوطني لجزر الهند (١٩١٩) وتنظيم سومطرة (١٩١٨) ومنظمة الطلاب (١٩١٩) والحزب الوطني الأندونيسي (١٩١٧).

وتراوحت تلك التنظيمات والهيئات والأحزاب ما بين طلابية ودينية وسياسية واقتصادية واجتماعية ناضلت جميعها من أجل التحرر الوطني. ذلك أن التحرر الوطني من السيطرة الاستعمارية - اقتصادياً وسياسياً - كان هو الهدف المشترك لكل تلك الهيئات والتنظيمات والأحزاب. ولسوف نستعرض أهم الأحزاب السياسية التي ظهرت في أندونيسيا وشاركت في مسار الكفاح الوطني.

الحزب الوطني الأندونيسي:

تأسس هذا الحزب في عام ١٩٣٧م على يد دكتور سوكارنو في باندونغ. وكان الحزب حزباً وطنياً من الأساس. وكان هدفه المحدد «أندونيسيا ميرديكا»، أي «تحرير أندونيسيا» من الاستعمار من خلال حركة شعبية تستمد قوتها من العناصر المحلية والقدرة المحلية. وتمثلت الروح المحركة وراء هذا الحزب في أعضاء منظمة «اتحاد أندونيسيا» التي قامت في هولندا، ومن أعضاء آخرين ينتمون إلى «نادى الدراسة العام» في باندونغ، وقد كان سوكارنو مسئولاً عن النشاط الإعلامي والدعائي في الحزب ولكن مواهبه بعد ذلك برزت على مستوى كل الأمة فأصبح زعيمها. وبحلول عام ١٩٢٨ كانت نشاطات الحزب الدعائية قد وصلت إلى كل مدينة وقرية. وأرسل الزعماء إلى الأماكن البعيدة ليتحدثوا إلى

الجماهير في مناطقهم. ولهذا السبب أنشأ الحزب ما يشبه «الجامعة الشعبية» يتزود فيها الدارسون من أعضاء الحزب ببرامج دراسية في الإعلام والدعاية. وفي خلال عام واحد كان يعمل للحزب أكثر من «ستمائة من الخريجين».

وبدأ زعماء الحزب يركزون أولاً على فكرة الوحدة الأندونيسية في خطبهم التي استعملوا فيها اللغة الأندونيسية. ثم اختاروا لحزبهم علماً ذا لونين أحمر وأبيض برأس ثور على رقعة. وحاول الحزب أن يؤلف جبهة وطنية. ولذلك أخذ في تنظيم اتحاد من المنظمات الوطنية المتعددة في البلاد ومن الأحزاب الكثيرة. وقد تم ذلك في ديسمبر عام ١٩٢٧ لكي تتوحد الجهود والنشاطات. أما المنظمة الأندونيسية في هولندا فقد كانت تمثل الحزب في النشاط الإعلامي الخارجى.

وفي عام ١٩٢٨ أشار الحاكم العام الهولندى لأندونيسيا في خطبة له إلى النشاط الإعلامى للحزب ووصفه بأنه «دعاية ثورية وطنية» وذكر أن الطبيعة الثورية لهذه الدعاية سوف تضر بمصلحة الحزب نفسه. وفي ديسمبر ١٩٢٩ قامت السلطات بحملة تفتيش على مكاتب الحزب ومنازل زعمائه وقبض على ثمانية حكم بالإعدام على أربعة منهم كان من بينهم سوكارنو.

وقد انقسم أعضاء الحزب إلى مجموعتين بعد حل الحزب بصفة

رسمية. مجموعة التفت حول «سارتونو» وكونوا حزباً جديداً أسموه «بارتاي أندونيسيا» وتم ذلك فى نهاية أبريل عام ١٩٣١. وتبنى الحزب الجديد نفس أهداف وغايات الحزب المنحل. أما المجموعة الأخرى فقد أسست «حزب التعليم الوطنى الأندونيسى» وتكون فى نوفمبر ١٩٣١ بزعامة «محمد حتى». وقد انضم «سوينان شحرير» إلى الحزب فى عام ١٩٣٩. وفى بداية عام ١٩٣٨ م قبض على سوكارنو من جديد وتم التحفظ عليه ثم أعقب ذلك القبض على كل من «حتى» و«شحرير».

الحزب الشيوعى الأندونيسى:

بعد فشل «شركت إسلام» فى قبول مقترحات «سيمون» المتطرفة قام هو وزعماء المنظمة الديمقراطية الاجتماعية بتأسيس الحزب الشيوعى فى أندونيسيا فى مايو عام ١٩٢٠ م. وقد نمى الحزب علاقاته مع «الكومنترن» وانضم إليه فى نهاية العام نفسه. وفى أغسطس عام ١٩١٣ م قبض على «سيمون» وأجبر على مغادرة البلاد أو أن ينفى إلى جزيرة تيمور. وفى نهاية العام نفسه تم القبض على كل زعماء الحزب الهولنديين وأجبروا على مغادرة البلاد أيضاً.

وقد ارتفعت قيمة الحزب فى أعين الجماهير فى أعقاب رحيل الزعماء الهولنديين وتمكن فى البداية من تأسيس «اتحاد العمال الثورى المركزى» فى يونيو عام ١٩٢١ م. وفى خلال أعوام أربعة تمكن

الشيوعيون من السيطرة على معظم الفروع المحلية لـ «شركت إسلام»
التي انقسمت مجموعة الحزب الشيوعي عنها. على أن الحزب قد فشل
في ضم الفلاحين إليه. ويرجع ذلك إلى سببين :

(١) كانت الحكومة تمثل عائقاً يقطع الاتصال بين زعماء الحزب
والفلاحين.

(٢) أغضب الشيوعيون الأعضاء الفلاحين وذلك بالعمل ضد القيم
الدينية.

وفي خلال عام ١٩٢٥ انضوت معظم العناصر المتطرفة في الحزب
تحت قيادة «دخلان سوكارا» ورفض زعماء هذا الحزب تلقي الأوامر من
الزعامة العادية للحزب واستمروا يحرضون على الثورة. وقد انتهى بهم
المطاف إلى استعمال العنف والإرهاب وذلك للسيطرة على الحزب.
ويرجع فشل جهود الحزب الشيوعي إلى ظاهرة كثرة الانقسامات في
صفوف الأندونيسيين بوجه عام. فقام «تان مالاكا» مثلاً وهو عضو بارز
في الحزب الشيوعي بتكوين منظمة جديدة هي «بارتاي أندونيسيا» ثم
أسس الحزب الجمهوري ومنعه «تامين» و«شوباكات» في بانجوك في عام
١٩٢٧. وكان هدف منظمة «بارتاي» تدريب الأندونيسيين الذين
يعملون في السر في بانجوك ثم عودتهم إلى أندونيسيا وهناك يدرّبون
أعضاء آخرين. وقد أجبرت نقطة الحكومة الحزب الشيوعي على القيام
بنشاطه في السر بينما حرم الحزب من أقدر زعاماته. وفي خلال العشرة

شهور الأولى من عام ١٩٢٦ ازداد عدد المقبوض عليهم من الزعماء الشيوعيين وأحدثت بعض العناصر الشيوعية عدداً من الاضطرابات في جاوة. وبفشل ثورة عام ١٩٢٦/١٩٢٧ تم القضاء على المنظمة الشيوعية في البلاد. فقد تم آنذاك القبض على عدد كبير من الشيوعيين والوطنيين والزعماء الدينيين ثم أخذوا إلى معسكرات التعذيب في غينيا الجديدة. وهكذا ضعف النفوذ الشيوعي بعد القبض على الزعماء وظل ذلك حتى نهاية الحكم الهولندي لأندونيسيا.

بارتاي أندونيسيا راجا «حزب الشعب الأندونيسي»:

أسس دكتور «سوتومو» نادى الدراسة فى أكتوبر عام ١٩٣٠م فى «سورابايا» ثم تحول النادى إلى ما عرف باسم «منظمة أندونيسيا» فى يناير عام ١٩٣١م. وفى المؤتمر الذى عقدته المنظمة فى أبريل ١٩٣٥م فى «سورابايا» أصبح اسم المنظمة «بودى أتومو» ثم انبثق منها حزب الشعب الأندونيسى فى ٢٦ ديسمبر عام ١٩٣٥ برئاسة «سوتومو».

شركة إسلام:

الغرفة التجارية الإسلامية حزب سياسى أندونيسى تأسس عام ١٩١١م على يد «سمنهودى» ثم تغير هذا الاسم إلى «شركة إسلام» فى عام ١٩١٢م بزعامة «عمر سعيد» وانضمت الجماهير إلى ذلك الحزب الذى يقوم على أس ومبادئ إسلامية خالصة فى أعوام

١٩١٣م، ١٩١٤م. وبحلول عام ١٩١٥ كان الحزب قد اتسع وأسس فروعاً له كثيرة في أنحاء أندونيسيا. وأصبح الحزب مكتملاً تماماً كتنظيم سياسى فى عام ١٩١٦ وظل يكافح من أجل تحرير أندونيسيا ولكن فى إطار الممتلكات الهولندية «دومينيون» وتبنى سياسة التعاون مع الحكومة المستعمرة. وقد أسس هذا الحزب منظمة سياسية فى عام ١٩٢٨ تحت اسم «مجلس علماء أندونيسيا» تحولت بعد ذلك إلى حزب سياسى.

حزب نهضة العلماء:

تكون هذا الحزب من العناصر الإسلامية المحافظة وذلك فى يناير عام ١٩٢٦ فى «سورابايا». وقد عارض الحزب اتجاه التحديث والتغريب فى البلاد. وأقام منظمة تتبعه سماها «نهضة علماء المسلمين» ومنظمة شبابية هى «الأنصار».

عوامل أخرى أسهمت فى نمو الحركة الوطنية:

أسهمت عدة عوامل أخرى مجتمعة ومتفرقة فى نمو الحركة الوطنية فى أندونيسيا من هذه العوامل نذكر كفاح الشعب الفلبينى ونجاح «كمال أتاتورك» فى تركيا ضد القوى الأوروبية ونشاط حزب الكونجرس فى الهند وظهور القومية الصينية المعادية للغرب على يدى «دكتور» «سن يات صن» وتصنيع اليابان وانطلاقها وانتصارها على روسيا فى حربها معها عام ١٩٠٥م، بل هزيمتها للهولنديين فى أندونيسيا

نفسها فى عام ١٩٤٢م. ويفهم الأندونيسيون أن القوى الأوروبية الغربية ليست بالضرورة محصنة ضد الهزيمة ثم تأثير الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية بكل أحداثهما على أندونيسيا فى مختلف المجالات كروابط البلاد بأوروبا ومطالب الأحزاب والخدمة العسكرية والنواحي الاقتصادية والأوضاع التعليمية والثقافية بوجه عام ونمو الصحافة واتساع نطاق الاتصالات.

فلقد أصابت الحرب الروابط التى كانت تربط أندونيسيا بأوروبا فى الصميم ونتيجة لذلك قامت أندونيسيا بتأسيس الروابط التجارية بينها وغيرها من أقطار حول المحيط الهادى. ولم يصمت أبداً الصوت الأندونيسى المطالب بالحرية السياسية لا قبل الحرب ولا فى خلالها.

وأجبرت الحرب هولندا على تغيير سياستها تجاه أندونيسيا. ففي عام ١٩١٦م أصدر البرلمان الهولندى قانوناً يقضى بقيام «فولكسراد» - مجلس نيابى، فى «جاكرتا». ويلاحظ «فان ل. ستيروم» فى عام ١٩١٨م أن «الطريق المؤدى إلى تحقيق الحكومة المسئولة فى أندونيسيا قد استولى عليه تماماً ولن يترك أبداً هذه الحكومات المسئولة - بالعمل المتناسق مع الفولكسراد - سيكون لها حق اتخاذ القرارات النهائية فى كل الأمور التى تخص أندونيسيا. ويجب علينا أن نواصل سيرنا مباشرة لتحقيق هذا الهدف...».

لقد طالب كل من الحزب الأندونيسى الوطنى وحزب «بودى أتومو» بعقد مجلس نيابى مؤقت لوضع دستور ديمقراطى جديد. ولهذا الغرض عينت الحكومة الهولندية فى ١٧ ديسمبر ١٩١٨م لجنة للنظر فى الأمر وفى يونيو عام ١٩٢٠ قدمت اللجنة تقريرها إلى الحكومة واقترحت أن يتضمن دستور مملكة الأراضى المنخفضة النقاط التالية:

- ١ - الاعتراف بأندونيسيا كجزء مستقل من المملكة وأن ينتقل مركز ثقل الحكومة إلى أندونيسيا نفسها.
- ٢ - رفع مستوى «الفولكسراد» إلى هيئة تشريعية تمثيلية تؤسس بالانتخاب.

أما فى المجال العسكرى فقد ضاعفت الحرب العالمية الأولى من أهمية مشكلة الدفاع عن أندونيسيا لقد بدأت الخدمة العسكرية الإجبارية فى البلاد فى عام ١٩٢٠ ولكن كانت تلك الخدمة العسكرية مفروضة فقط على العناصر الأوروبية ولا تسرى على العناصر المحلية (الأندونيسية) أو العناصر الشرقية الأجنبية. ونتيجة للحرب ظهرت الدعوة بشكل نشط إلى إنشاء جيش أندونيسى على يد «لجنة الدفاع الأندونيسية» مما كان له أكبر الأثر فيما بعد فى الحركة القومية والاستقلال.

كذلك فإن سياسة التمييز التى اتبعها الهولنديون فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وما نتج عن ذلك من مشاعر

ضد الاستعمار أشعل نيران السخط ولقد كانت سياسة التمييز التي اتبعت في المجال الاقتصادي بالذات من أسوأ ما عرف من سياسات أنزلت بالجماهير أشد الضرر. فالاستغلال الاقتصادي لشروات البلاد الوطنية والذي تم على يد الرأسماليين الهولنديين وازدياد الفقر الطاحن بين الطبقات التي تعيش على أرض حباها الله بالشراء كان ذلك كله مدعاة لمزيد من السخط الذي شاع في البلاد.

وفي مجال التعليم لم يحصل الأندونيسيون إلا على القليل جداً من التسهيلات إذا قورنت بما كان يحصل عليه الأوروبيون منها. فقد تحقق الهولنديون أن اتساع نطاق ونمو التعليم الغربي بين الجماهير خطر كامن ضد استمرار سيطرتهم وحكمهم. ومن ناحية أخرى كانت المعاهد العلمية الوطنية الأندونيسية والتي أسسها أولاً « كيا ديوانتارا » في عام ١٩٢٢ تعمل كمراكز تدريب وإعداد عقائدي يهدف إلى تنمية الشعور القومي وتعضيد الحركة الوطنية في البلاد. وكان « كيا ديوانتارا » يؤمن بقوة أن « حضارة الأمة يمكن أن تنشئ ولكن لا يمكن أن تكسر. إننا نرحب بالحكمة والجمال والفن والعلم الذي يأتي إلينا من الخارج. إن كل إنسان يتعلم لغة أجنبية ينجح في التعرف على عالم جديد. على أن العناصر الأجنبية من علم أو ثقافة واردة يجب أن تستوعب في الحياة المحلية حتى تزداد كنوز الحضارة الوطنية السائدة قيمة وأهمية.

لقد أسس هذا الرجل وحده ما يقرب من مائتين وخمسين مدرسة في كل أندونيسيا دون أى مساعدات حكومية أو أجنبية.

وقد طورت المؤسسات المحمدية الوعى السياسى لأعضائها وتلاميذها . وقد أقامت الحركة المحمدية التى أسسها أحمد دخلان فى عام ١٩١٢ تسعة وعشرين فرعاً لها بلغ عدد أعضائها أربعة آلاف عضو، وأقامت حوالى خمسة وخمسين مدرسة فى عام ١٩٢٥ م. ثم أسست فى عام ١٩٢٨ مائة وخمسين فرعاً بلغ عدد أعضائها ١٠٣٢٠ عضواً. وفى عام ١٩٢٠ مائتين وتسعة فرعاً بلغ أعضاؤها ١٧٥٥٠ عضواً وفى ١٩٣١ مائتين وسبعة وستين فرعاً بلغ أعضاؤها ٢٤٢٨٣ عضواً. وهكذا ازدادت فروعها وأنشطتها بعد ذلك عاماً بعد عام علاوة على الخدمات الطبية المجانية فى كل أنحاء البلاد. ولما ازداد نشاط تلك الجمعية وازدادت مدارسها وكلياتها ومعاهدها العلمية خشت الحكومة الهولندية مغبة ذلك فأصدرت لائحة تقضى بأيلولة كل المدارس الخاصة إلى الإشراف الحكومى. وقد بلغت تلك المدارس ما بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ مدرسة فى عام ١٩٣٨ م وبلغ عدد طلابها ما بين عشرة آلاف إلى خمسمائة ألف طالب. لقد تعهدت الإدارة الهولندية أن تنزل أشد الضربات بالنظام التعليمى فى هولندا. وكان هذا الاتجاه من الحكومة الهولندية - كما يقول «جون جنلر» - لإخضاع الناس ومنع الآمال السياسية من النمو الطبيعى. إن السياسة الهولندية - كما قيل - كانت تهدف إلى أن تمتلى

البطون وأن تخلو العقول. وسجل الهولنديين فى مجال التعليم يظهر عدم اهتمامهم الواضح إذ بلغت نسبة الأمية فى ظل إدارتهم ٩٥٪.

وقد كان لنمو الصحافة الوطنية واتساع نطاق الراديو أثرهما فى الترويج للأفكار الوطنية. فظهرت جريدة «مادان - براياى» فى باندونج تعبيراً عن الرغبة الأندونيسية فى ظهور سجلات وجرائد وطنية. وفى عام ١٩٢١ ظهرت صحيفة «بانيه ميرديكا» - أى بذرة الحرية - وذلك فى سومطرة تعبيراً وتجسيداً للحركة الوطنية هناك. كذلك ظهرت صحيفة «سينار ميرديكا» - أى شعاع الحرية - فى بادانج، أيضاً ظهرت «أبيرا جكات» - نار الشعب - و«سينار - هنديا» - شعاع الحرية، و«أبى» (النار)، و«نجالا» - اللهب - وصحف ومجلات أخرى. وأسماء تلك الصحف تعكس فى الواقع الرغبة المتقدة فى النفوس للتحرر والاستقلال. كذلك قام الصحفيون الأندونيسيون الوطنيون بإشعال نار الوطنية وكانوا رواداً فى ذلك المجال ويذكر منهم «تيتو اديسيو» و«حتى» و«مصطفى» ، «سوباردجو» و«نظير بامونتجاك». وظهرت مقالات لهم فى الصحف والمجلات الأوروبية بينما عمل الأندونيسيون فى الخارج كمراسلين أجانب للصحف والمجلات الأندونيسية. وفى خلال الاحتلال اليابانى (١٩٤٢-١٩٤٥م) ساهمت الصحافة الوطنية فى حملة الدعاية والإعلام اليابانى ضد الرجل الأبيض. ولعبت تلك الصحافة دوراً مهماً فى خلال الصراع الوطنى والثورة الوطنية التى اشتعلت ضد الهولنديين بما أوقد نيران الحماس والتضحية لدى الجماهير.

كذلك كان نمو وسائل المواصلات والطرق من أهم وسائل التقريب بين الناس لاسيما في بلد يتكون من جزر كثيرة ومن أهم وسائل نشر الأفكار الوطنية وأفكار التنظيمات الاقتصادية الحديثة.

وكان اتصال الزعماء الأندونيسيين بالدوائر الأجنبية والخارجية والمنظمات الدولية والمؤتمرات عاملا من عوامل نمو الروح الوطنى بين مثقفى أندونيسيا. وفى عام ١٩٢٢م أقامت «شركة إسلام» التى أسسها «عبد المعز»، «هـ. سليم» علاقات قوية مع حزب الكونجرس الهندى وتبنيا الحزبان معا سياسة تقوم على التعاون فيما بينهما . كذلك أرسلت «شركة إسلام» وفدا لها إلى المؤتمر الإسلامى العالمى الذى عقد فى مكة عام ١٩٢٤م والذى عقد فى القاهرة فى عام ١٩٢٦م. وقد أدت بعض هذه الاتصالات خاصة التى تمت قبيل أو فى أثناء ثورة ١٩٢٦-١٩٢٧ فى جاوة وسومطرة، إلى قيام السلطات الهولندية المستعمرة بالقبض على الكثير من الزعماء أو ترحيلهم ونفيهم من أرض الوطن.

وقد شاهد عام ١٩٣٠م أضعف مراحل الحركة الوطنية فى البلاد وتوافق ذلك مع مرحلة الكساد الاقتصادى والاجتماعى التى سادت البلاد. وقد أدت الثورة الشيوعية التى قامت فى أندونيسية ١٩٢٦/١٩٢٧م إلى قيام الحكومة باتخاذ اجراءات شديدة لقمع الحركات السياسية مما نتج عنه أن أصبحت تلك الحركات تعمل سرا. وتم القبض على الزعماء السياسيين الذين كان مصيرهم إما السجن أو النفى لأنهم كانوا يتادون

بضرورة قيام حكومة برلمانية مسئولة وبضرورة قيام الحكم الذاتي وفي ١٥ يوليو عام ١٩٢٦ م عبر الأندونيسيون من أعضاء «الفولكسراد» عن رغبتهم الجماعية في عقد مؤتمر بين الهولنديين والأندونيسيين لمناقشة أفضل الطرق لتحقيق الحكم الذاتي لأندونيسيا.

وهكذا دخلت الحركة الوطنية - بكل عوامل نموها التي أشرنا إليها - القرن العشرين أو الثلث الأول منه في طور التنظيم الذي أدى إلى تكتل الجهود وعقد العناصر وتوحيد الكلمة فأسفر كل ذلك في النهاية عن كسب معركة الحرية.

ولابد ونحن نتحدث عن الحركة الوطنية الأندونيسية أن نشير إلى دور الطلاب الذين كانوا عنصراً أساسياً من عناصرها. فقد بدأت الحركات الوطنية بشكل أكثر تحديداً في بداية القرن العشرين (١٩٠٨ م) على يد مجموعة من طلاب الطب في جاوة (جمعية الإخلاص الفاضلة) التي تحولت إلى العمل السياسي - كما ذكرنا - في عام ١٩١٢ م. كذلك قام الطلاب بتكوين نواد دراسية كان من بينها نادى يؤلف اليوم ما يسمى باسم «معهد باندونج للتكنولوجيا». وقد رأس ذلك النادى الدراسى شاب امتلأ بالحيوية والحماس كان اسمه «سوكارنو». وبوجه عام يمكن القول بأن الحركة الوطنية قامت أساساً على أكتاف الطلاب والمثقفين الذين درب الكثير منهم في هولندا نفسها، ولذلك كان من السهل على الهولنديين إحكام قبضتهم عليهم.

وظل زعماء الحركة الوطنية في متفاهم أو حبسهم حتى الحرب العالمية الثانية واحتلال اليابان للبلاد.

الاحتلال الياباني والحركة الوطنية:

تمثل الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في تاريخ أندونيسيا الحديث. فقد ألحقت الحرب بأندونيسيا - كما ألحقت بغيرها من البلاد - الدمار والخراب. ولكن الحرب - من ناحية أخرى - أدت في نفس الوقت إلى تراخي القبضة الاستعمارية وكانت بداية لعهد جديد تميز بالكفاح الثوري من أجل الحرية.

فبعد استسلام الهولنديين أقام اليابانيون على الفور حكمهم العسكري في أندونيسيا. وكان اليابانيون حريصين على التخلص من كل نفوذ هولندي في البلاد كما حرصوا كذلك على كسب الرأي العام الأندونيسي إلى صفهم وذلك حتى يمكن لهم الاستفادة من تلك القوة البشرية الهائلة التي يمثلها الشعب الأندونيسي في حربهم. ورأى اليابانيون أن أفضل وسيلة لكسب التأيد والتعاضيد الشعبي في أندونيسيا هو منح أندونيسيا والقوى الوطنية فيها تسهيلات سياسية. وبالفعل أفرجت السلطات اليابانية عن الزعماء المعتقلين ودعت الزعماء المنفيين إلى العودة ومنحتهم جميعاً الحرية في الحركة في المجال السياسي. ولكن السلطات اليابانية كانت في نفس الوقت تحرم الأحزاب والاجتماعات

والدعاية السياسية. وعلى أية حال تحقق اليابانيون أن التوتر السياسى والمشاعر المضطربة لا بد لها من منفذ لتعبر عن نفسها وعلى ذلك وفى خلال شهرين فقط من تحريم النشاط السياسى سمح لحركة شعبية بالنشاط فى ٢٩ أبريل عام ١٩٤٢. وكان الهدف من تلك الحركة توحيد كل القوى السياسية فى حركة واحدة قوية توجه نحو التخلص من النفوذ الغربى والعمل على إشاعة شعارات «اسيا للأسيويين» و«اليابان هى الأم لآسيا». ولكى يؤثر اليابانيون على شعب أندونيسيا فقد أقاموا أطيب العلاقات بينهم وبين الزعماء الأندونيسيين الأربعة - سوكارنو، حتى، ديوانتارا، ومنصور - وقبل الزعماء الأربعة دورهم الجديد فى ظل العلاقات الطيبة مع اليابان وذلك لإعطاء الكفاح الوطنى مجالا أوسع وللضغط على اليابانيين للحصول على تسهيلات سياسية أكبر وأكبر.

وقد أقام اليابانيون فى أندونيسيا منظمة «القوة الشعبية المركزية» وجعلوا سوكارنو رئيساً لها. وهكذا شجعت السياسة اليابانية الاتصالات بين الزعماء السياسيين والجماهير. تلك الاتصالات التى كانت الحكومة الهولندية تعمل على تضييقها والحد منها. وفى سبتمبر عام ١٩٤٣م أقام اليابانيون قوة عسكرية حربية أندونيسية سميت باسم «المدافعين عن الوطن» كان رجالها أندونيسيين وتدريبها يابانى. وقد أنشئت تلك القوة لمساعدة اليابان فى الدفاع عن أندونيسيا ضد غزو الحلفاء المرتقب. وقد وصل عدد رجالها فى منتصف عام ١٩٤٥م حوالى ١٢٠,٠٠٠ رجل.

ولقد كانت تلك القوة هي الخميرة أو الأساس التي قام عليه فيما بعد الجيش الجمهورى الأندونيسى. وبحلول عام ١٩٤٤م كانت تلك القوة العسكرية الأندونيسية قد عرف عنها أنها قوة وطنية مناوئة لليابانيين ومناوئة للهولنديين معاً.

كذلك أقام اليابانيون عدداً آخر من التنظيمات الشبابية لخدمة أغراضهم وسياساتهم وكان أهمها التنظيم المعروف باسم «سينديان» الذى أقاموه فى نهاية عام ١٩٤٢م كمنظمة شبابية تعتمد أساساً على القرية.

كذلك قامت السلطات اليابانية بحل المنظمة التى كانوا قد أقاموها من قبل وجعلوا سوكارنو رئيساً لها واستبدلوها بمنظمة أخرى أسموها «منظمة الولاء الشعبى» وذلك فى مارس عام ١٩٤٤. ولكى ينجح اليابانيون فى تحييد هذه المنظمة وفى تقييد قوة الوطنيين فيها فإنهم أصرروا على أن يدخل المنظمة الصينيون والعرب والأوروبيون والآسيويون الذين كانوا يعيشون فى أندونيسيا بالإضافة طبعاً إلى الأندونيسيين أنفسهم. كذلك فرض اليابانيون على الصناعة الجديدة قيوداً تجعلها أكبر خضوعاً لليابان مما كانت عليه المنظمة السابقة.

فى نفس الوقت حاول اليابانيون كسب تعضيد الزعماء الدينيين فى البلاد. فأقاموا فى نهاية عام ١٩٤٣م منظمة إسلامية كبيرة تتضمن كل المنظمات الأخرى الموجودة فى البلاد التى لم يكن لها طبيعة سياسية.

وتضمنت تلك المنظمة الإسلامية الجديدة المنظمة المحمدية ونهضة العلماء ومجالس ومنظمات أخرى. وهكذا ساهمت اليابان في توحيد الجبهة الإسلامية في البلاد بعد أن كانت مقسمة. وهكذا توحدت كذلك المحمدية ونهضة العلماء في جمعية إسلامية كبيرة موحدة. ونجح اليابانيون في نفس الوقت نتيجة هذا في توسيع شقة الخلاف بين الجماعات الإسلامية النشطة والجماعات الإسلامية الأقل نشاطاً والتي رضيت بأن تقودها سياسياً العناصر الأرستقراطية والعلمانية الوطنية. ولكن سرعان ما رفض العلماء أن يكونوا العروة في أيدي اليابان تستخدمهم لخدمة أغراضها. فقد تحقق هؤلاء العلماء أن اليابانيين يريدون للشعب الأندونيسى أن يتجه قلبه وعقله نحو «طوكيو» وليس نحو «مكة» وأن يرفعوا من شأن «الإمبراطور» ويضعونه في مركز لا يتفق والتقاليد والأفكار الإسلامية.

وفي يونيو ١٩٤٣م وعد رئيس وزراء اليابان «توجو» في خطبة له ألقاها في البرلمان الياباني بأنه سوف يسمح للشعب بقدر أكبر من الاشتراك والإسهام في حكمه. وأعلن عن أول الخطوات التي اتخذت في هذا السبيل في جارة في الخامس من سبتمبر عام ١٩٤٣م. وبمقتضى ذلك تم إقامة نظام استشارى عين فيه الأندونيسون كمستشارين في المصالح والهيئات المختلفة في الحكومة. ولكن السلطات اليابانية اضطرت بعد ذلك إلى تغيير موقفها وبدأت اليابان أول وعودها للأندونيسيين

بالاستقلال فى شهر سبتمبر عام ١٩٤٤م وكان ذلك نتيجة للضغط الذى مارسه العناصر الوطنية على اليابان وللموقف العسكرى المتدهور فى المحيط الباسفيكى الذى أحاط باليابان. وفى مارس عام ١٩٤٥م تحقق اليابانيون من ضرورة الإسراع فى مصالححة العناصر والمنظمات الوطنية وذلك حتى يستقر حكمهم فى أندونيسيا ويظل بعيداً عن التهديد وحتى يتمكنوا من استخدام كافة موارد البلاد فى جهودهم الحرية ضد الحلفاء. ولذلك أنشأوا لجنة مثلت فيها مختلف التجمعات السياسية والاقتصادية والجنسية فى البلاد للنظر فى أمر تنظيم أندونيسيا المستقلة. وقد كان سوكارنو هو الزعيم المعبر عن آمال ورغبات الشعب الأندونيسى. فقد نجح سوكارنو فى التآليف بين التجمعات المختلفة وخاصة بين الزعماء الدينيين. أما عن مبادئه الخمسة فى «البانجا سيل» فقد قبلت باعتبارها الفلسفة الرسمية للقومية الأندونيسية وتمثل تلك المبادئ الخمسة فى (القومية، العالمية (أو الإنسانية)، الحكومة التمثيلية، العدالة الاجتماعية، الإيمان بالله فى إطار الحرية الدينية). وفى السابع من يوليو عام ١٩٤٥ أعلنت السلطات العسكرية اليابانية قرار مجلس الحرب الأعلى الذى يقضى بمنح أندونيسيا استقلالها بأسرع ما يمكن. وطار كل من سوكارنو وحتى وآخرون إلى اليابان لاستلام القرار الإمبراطورى مباشرة.

وفى السابع من أغسطس عام ١٩٤٥م عين اليابانيون لجنة

تخضيرية لاستقلال أندونيسيا برئاسة سوكارنو كما عين «حتى» نائباً للرئيس. وكانت مهمة اللجنة القيام بالترتيبات اللازمة لنقل السلطة إلى الأندونيسيين. وعندما قررت اليابان الاستسلام نهائياً أعلن كل من سوكارنو وحتى استقلال أندونيسيا في السابع عشر من أغسطس عام ١٩٤٥ م. وأعلن الأندونيسيون بكل فخر استقلالهم وجمهوريتهم لم يكونا منحة من اليابان ولا من أى دولة أخرى وإنما كان ثمرة كفاح وتضحيات بالدم والمعاناة بذلها جميعاً الشعب الأندونيسى قبل وخلال الحرب العالمية الثانية.

تأثير الاحتلال اليابانى:

انتهى الاحتلال اليابانى بمثل السرعة التى تم بها. وقد عانت أندونيسيا من الحكم اليابانى المتعنت. وأدى ذلك إلى إيقاظ الوعى المشترك بالمعاناة والإذلال. على أن الاحتلال اليابانى قد قوى فى نفس الوقت من الوعى الوطنى للأندونيسيين. وكما لاحظ أحد الأندونيسيين «أنه تم فى خلال الثلاث سنوات ونصف من الاحتلال اليابانى هز المجتمع نتيجة للإجراءات التعسفية وخطف الأندونيسيين من بيوتهم للعمل قهراً كجنود والاستيلاء على المحاصيل إجباراً بل وزراعة ما يريد اليابانيون زراعته بالقوة» ونتيجة لذلك كله وكرد فعل لمقاومة المطالب الثقيلة للسلطات اليابانية أصبح الفلاحون الأندونيسيون أكثر وعياً سياسياً عن ذى قبل. كذلك اكتسب الأندونيسيون خبرة فى الإدارة فى خلال

فترة الاحتلال. ويشير دكتور «حتى» إلى أنه «بينما كنا نضع الخطط - تحت الحكم الياباني - للحصول على استقلالنا وبينما استسلم اليابانيون في ١٧ أغسطس فقد استطعنا أن نعلن استقلالنا».

وعلى ذلك لم تكن سنوات الاحتلال الياباني كلها شراً. فقد كسبت أندونيسيا من وراء هذه السنوات بشكل غير مباشر. فقد أقام اليابانيون مثلاً مدارس خاصة لتدريب القادة السياسيين الذين يتم من بينهم اختيار المسؤولين لإدارة الشؤون السياسية. وقد أقيم معهد تدريب في «جاكرتا» يقوم الشخص فيه بتلقى برنامج دراسي لمدة ثلاثة أسابيع يختار اليابانيون بعدها هؤلاء الذين يرغبون في التعاون معهم. كذلك ساعد اليابانيون على إنشاء فرق الصاعقة أو ما سمي باسم «حزب الله». وقد وصل عددهم في عام ١٩٤٤م إلى خمسين ألف من المسلمين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٧، ٢٥ عاماً. وكان هدف «حزب الله» هذا مزدوجاً فقد كان منظمة عسكرية أو قوة احتياطية مدربة للدفاع عن البلاد. كذلك كان قوة منظمة تعمل على توعية الناس بالعقيدة الإسلامية. كذلك أثرت سياسة اليابان في أندونيسيا على الشباب المثقف. فقد فرض اليابانيون على الشباب في المدارس تعلم اللغة اليابانية. بالإضافة إلى ذلك أدت الأساليب الصارمة والأوتوقراطية التي اتبعها اليابانيون في الإدارة إلى سحق هؤلاء الشباب. ويلاحظ أحد الدارسين في هذا الصدد أن «رغبة اليابان كانت محاولة تجنيد كل الأمة الأندونيسية لخدمة

نشاطها الحربى». ولكى يفعلوا ذلك أرسلوا بالشباب الأندونيسى إلى القرى البعيدة والجزر النائية. وهناك قام هؤلاء الطلاب من الشباب باستخدام اللغة الأندونيسية فى كل مكان ذهبوا إليه. وهكذا ازدهرت اللغة وعن طريقها تشبع الناس بأفكار كانت جديدة عليهم وأقبل الكثيرون على تعلم اللغة وبالتالي بدأ شعور الوحدة القومية ينضج بينهم على عكس ما أراده اليابانيون من إشاعة اللغة والحضارة اليابانية بين الأندونيسيين. ونتيجة لذلك كله فقد تحسن وضع اللغة الأندونيسية للغاية. ولم تتفوق فى الوضع على اللغة اليابانية أو الهولندية فقط بل أيضاً على كل اللغات المحلية. وهكذا يمكن القول بأن الاحتلال اليابانى قد أفاد الأمة الأندونيسية من نواح عديدة فضلاً عن ذلك فإن اختفاء الصحافة الهولندية فى فترة الاحتلال أتاح للصحافة المحلية الأندونيسية أن تزدهر.

ويلخص لنا «سلطان شهريار» فى إعلانه السياسى الذى أصدره فى عام ١٩٤٥م تأثير الاحتلال اليابانى على أحوال أندونيسيا فى الكلمات التالية:

«عندما استسلم الهولنديون لليابانيين فى باندونج فى مارس ١٩٤٢م وقع شعبنا الأعزل فريسة للقسوة وفضاعة النزعة العسكرية اليابانية. ولثلاث سنوات ونصف خضع شعبنا لمعاملة لم تحدث له من قبل طوال سنوات الحكم الاستعمارى الهولندى. لقد عومل شعبنا وكأنه مادة تافهة لا

تستحق سوى أن تضيع فى مسار الحرب. لقد فقد الكثيرون عملهم وأجبر الكثيرون على العمل القهرى والعبودية وسرقت المحاصيل وأجبر المثقفون على اختراع الأكاذيب. لقد كانت نزعة العسكرية اليابانية واضحة للجميع وشعر بها الجميع. والهولنديون مسئولون عن كل ذلك. فقد تركوا شعبنا تحت وطأة العسكرية اليابانية بدون أية وسيلة من وسائل حماية نفسه. ذلك أن الهولنديين لم يسمحوا أبداً للأندونيسيين باستعمال السلاح وحرموهم من التعليم الضرورى لهم. لقد ولد أمل جديد فى شعبنا، شعور وطنى حاد. هذا الشعور اشتدت حدته عندما دقت الدعاية اليابانية على وتر الجامعة الآسيوية والتألف الآسيوى.

وكما ذكرنا قامت الحكومة الهولندية فى المنفى من لندن بالإشراف على العلاقات الدولية الأندونيسية ووضعت الخطط لمستقبل أندونيسيا السياسى. وكانت تلك الخطط تقضى بإنشاء كومونولث الأراضى المنخفضة ويتكون من مملكة الأراضى المنخفضة وأندونيسيا وجزر الهند الغربية الهولندية ويقوم هذا الكومونولث على مبدأ المساواة التامة والأخوة والتعاون المشترك والفهم المشترك والنوايا الحسنة. وعندما تم تحرير الجزء الجنوبى من الأراضى المنخفضة فى سبتمبر / أكتوبر عام ١٩٤٤م دعى المتطوعون للالتحاق بالقوات المسلحة. ولترتيب عودة الاستعمار الهولندى إلى أندونيسيا فى ٢٤ أغسطس ١٩٤٥م عقدت بريطانيا والولايات المتحدة اتفاقاً فى هذا الصدد مع الحكومة الهولندية.

أما سوكارنو وبعض الزعماء الآخرين فقد فضلوا التعاون مع اليابانيين . وهذا الموقف لا يعتبر خيانة منهم . فقد كان سوكارنو والآخرون يعلمون تمام العلم أن الاستعمار الياباني ليس بأفضل من الاستعمار الهولندي . ولكنهم تعاونوا مع اليابانيين ضد الهولنديين لأسباب عسكرية وسياسية رأوا أنها تفيد أندونيسيا آنذاك . وقد اتهم الهولنديون بالفعل سوكارنو بأنه كان عميلا يابانياً ورجلا لا مبادئ له . وبالفعل أبدى سوكارنو روح تعاون كبيرة مع اليابانيين . وفي عام ١٩٤٣ ذهب سوكارنو إلى طوكيو لتقديم الشكر - في احتفال ديني - على ما قدمته اليابان من أرواح سقطت من أجل تحرير أندونيسيا . وقد منحه الإمبراطور «هيروهيتو» بعض الأوسمة . ومع ذلك فالنزعة الوطنية العميقة لأندونيسيا التي كان سوكارنو يتحلى بها لا ينكرها أحد . وقد ذكر «فان موك» الحاكم العام الهولندي السابق في أندونيسيا أنه كان واضحاً كل الوضوح أن كل نشاطات سوكارنو التي كان يمكن الاعتراض عليها كان يحكمها هدف واحد هو استقلال أندونيسيا . أما «شهریار» الذي يعتبر من أشد المناوئين والمناهضين لليابان من الزعماء الأندونيسيين فيذكر لنا أن سوكارنو وحتى كانا يؤمنان بضرورة القيام بأي عمل قانوني يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق الكفاح الوطني ، وفي الوقت نفسه كانا يعضدان المقاومة الثورية سرّاً . وقد تمكن الزعيم «حتى» بالفعل من التعاون مع اليابانيين وفي نفس الوقت كان على اتصالات سرية وثيقة بالمنظمات الثورية السرية للمقاومة . ولما اكتشفت السلطات اليابانية في جاوة ذلك اعتبرته من العناصر الخطرة .

الكفاح الثوري (١٩٤٥-١٩٤٩ م):

بعد استسلام اليابان لقوات الحلفاء في عام ١٩٤٥ م أسرع سوكارنو وحتى بإعلان استقلال أندونيسيا في ١٧ أغسطس عام ١٩٤٥ م. وقد عضدت كل المنظمات الشبابية في البلاد هذا الإعلان للاستقلال وكذلك فعلت الحركات السرية والموظفون والمسؤولون السابقون من أبناء البلاد والبوليس ومعظم الجيش

وقد أمرت السلطات اليابانية بحل القوة المسلحة الأندونيسية التي أنشأها في البلاد تحت اسم «بيتا» وكذلك حل كل المنظمات العسكرية. ولكن وحدات «البيتا» رفضت أوامر الحل وقامت اليابانيين في جاوة واصطدمت بهم واشتبكت معهم بل أجبرتهم على تسليم سلاحهم ثم أخذت القوات الأندونيسية تسيطر على المدينة ثم رفعت العلم الأندونيسي وارتفعت كلمة «ميرديكا» وانفجرت الثورة الوطنية.

أما في بورنيو وفي السلبيس حيث لم تكن «البيتا» جيدة التنظيم فقد استطاع الحلفاء أن يعيدوا إلى تلك المناطق الإدارة المدنية الهولندية دون صعوبة كبيرة. أما في جاوة وفي سومطرة فقد واجه البريطانيون مواقف صعبة ولم يتمكنوا من إعادة الهولنديين إلى السلطة. ولذلك فقد بدأ البريطانيون يتعاملون مع «الجمهورية الأندونيسية» كحقيقة واقعة وأصروا على أن يفعل الهولنديون نفس الشيء. واضطر الهولنديون بالفعل

تحت الضغوط الواقعة عليهم أن يعقدوا اتفاقاً مع الجمهورية الجديدة. وقد كان الهدف النهائي لهولندا عدم منح الاستقلال الكامل لأندونيسيا ولكن إقامة اتحاد يتضمن الأراضي المنخفضة وأندونيسيا. ولقد كانت الاتفاقية وسيلة فقط من وسائل التفاهم مع الجمهورية الجديدة من أجل التخطيط بعد ذلك لسحق الحركة الوطنية في البلاد على أساس سياسة (فرق تسد). وعرض الأندونيسيون على قوات الحلفاء التعاون معهم بشرط أن تترك تلك القوات أندونيسيا بعد أن تنتهى مهمة تلك القوات ونصح سوكارنو رفاقه والآخرين من خلال الراديو بعدم إطلاق النار على القوات البريطانية. ولكن الهولنديين نقضوا الاتفاقية وسيطروا على المناطق الغنية في جاوة وسومطرة. وتدخلت الأمم المتحدة وتوقفت الاشتباكات وعقدت اتفاقية جديدة هي «اتفاقية رينفيل» فى عام ١٩٤٧ م. ونقض الهولنديون هذه الاتفاقية أيضاً. ونتيجة لفشل الولايات المتحدة والديمقراطيات الأوروبية على إجبار الهولنديين على تنفيذ شروط الاتفاقية قويت بعض العناصر فى أندونيسيا وتمردت فى ثورة ضد الجمهورية ، وأراد الهولنديون استغلال الموقف الداخلى المتفجر فى أندونيسيا فقاموا بتوجيه حملة عسكرية ضد الجمهورية. ولكن الأندونيسيين قاوموا بثبات وعناد. وبهذه المقاومة وتعضيد الرأى العام العالمى لقضيتهم وبالضغط الأمريكى على الهولنديين تمكن الأندونيسون من إجبار الهولنديين على قبول حقائق الموقف. وفى مؤتمر الدائرة المستديرة الذى عقد فى لاهاي فى عام ١٩٤٩ م قبل الهولنديون مطلب أندونيسيا بالاستقلال. وقد قبل

الهولنديون بذلك لأنهم فى الواقع أرادوا الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية فى أندونيسيا رغم أنهم لم يتخلوا عن رغبتهم فى فرض سيادتهم على غرب غينيا الجديدة.

وبالرغم من تلك الأحداث المهمة فإن قصة الاستقلال الأندونيسى لم تكن قد وصلت بعد إلى ذروتها، ومثلما كان الحال مع إعلان الاستقلال الأمريكى فى عام ١٧٧٦م فإن الإعلان الرسمى لاستقلال أندونيسيا كان فقط «البداية» ولم يكن «النهاية» لأهم مرحلة من مراحل الكفاح الوطنى الذى لا يتوقف.

فضلا على كل ذلك، فقد دلت التجربة فى القارة الأفريقية والقارة الآسيوية بوضوح أن الحصول على الاستقلال السياسى شىء والوصول إلى مرحلة الدولة القابلة للحياة والنمو والتقدم شىء آخر. ومن ثم تتحول الآن نحو هذا الكفاح الذى أثمر عن ظهور أمة أندونيسية فعالة لم تكن قد ظهرت حتى الآن، ونعنى بذلك الكفاح من أجل تحقيقها.

الكفاح من أجل تحقيق الأمة والتطورات المعاصرة

تألق نجم «سوكارنو» قائد الكفاح الأندونيسي الذي يصعب حصر جوانب تأثيره على بلاده. وقد كان سوكارنو - مثلما كان أتاتورك - أباً مؤسساً لبلاده وشعبه. وهو زعيم من هؤلاء الزعماء الذين يتحلون بخصائص «كاريزمية» وهي خصائص يتمتع بها الزعماء الموهوبون الذين يهيئهم القدر لمجتمعاتهم والذين يقوم نفوذهم على اعتقاد عام عند الناس بأن روحهم من روح الله ويأن ما يؤديه من أعمال وخدمات إنما تتم بوحى من الله. ويمكن أن نقول باختصار أن الشخصية الكاريزمية هي الشخصية التي تمثل القيادة التاريخية أو الملهمة.

ويرمز سوكارنو - بالنسبة للأندونيسيين - إلى روح الإنسانية والتسامح. وكان سوكارنو منذ البداية يدعو إلى الوحدة الوطنية والأخوة الحضارية والدينية والجنسية بين الناس. كذلك كان سوكارنو رائداً في مجال البحث عن أيديولوجية وطنية. وبعد سوكارنو واحداً من أعظم القادة الآسيويين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولد سوكارنو - وهو مثل كل الأندونيسيين يستعمل اسماً واحداً فقط - بالقرب من «سورابايا» في شرق جاوة في عام ١٩٠١م وتوفي في عام ١٩٧٠م .

ويذكر سوكارنو في «سيرته الذاتية» كيف أن مولده في شرق جاوة

تم فى لحظة شروق الشمس وأن هذا قد ميزه عن غيره - طبقاً للاعتقاد الجاوى - كرجل هياته الأقدار للمجد والعظمة وقد كان على الآلهة أن ترحب بمقدم الطفل سوكارنو وتقدم له التحية وتمثل ذلك فى شكل ثوران بركان قريب من مكان مولده. كذلك اعتبر سوكارنو نفسه محظوظاً لأن يولد فى «برج الجوزاء» - فى اليوم السادس من الشهر السادس من شهر يونيه) مما يعنى تحليه بشخصية ثنائية - شاعرية وفى الوقت نفسه شديدة الصلابة أو رقيقة وقاسية معاً - شخصية هى مزيج من العاطفة والعقل . ويؤكد سوكارنو على أصله الطبقي الحاكم رغم أن والديه كانا من الفقراء والمغمورين. فأمه كانت بالينية (من جزيرة بالي) وتنحدر من أسرة هندوسية برهمية (أعلى طبقة هندوسية) وتسرى فيها الدماء الملكية البالينية. أما والده الجاوى الأصل والذى كان معلماً للدين الإسلامى فى مدرسة فى جاوة فيمتد أصله. كما يقول سوكارنو - إلى قرون عديدة فى الماضى. وهكذا منذ البداية، ومن بين الملايين من سكان جاوة، اكتسب سوكارنو وحده رأس مال سياسى كبير يفضل تلك الأسطورة التى غزلت عنه «بداياته المبشرة والاستثنائية» وسلسلة نسبه الأرستقراطية، وقد أصبح سوكارنو فى نظر الكثيرين من طبقة «الملوك الآلهة» تماماً على نفس نمط وخصائص حكام الممالك الهندوسية الجاوية العظيمة - كلى القدرة وكلى الوجود وينبوع كل السلطات على الأرض والحكم فى كل خلاف ونزاع بين شعبه. وقد كان التزامهم

نحوه كلياً وممتزجاً تماماً بأعمق معتقداتهم. وليس غريباً بعد ذلك أن يذكر سوكارنو بثقته المعهودة في نفسه.

إن إحدى معجزات سوكارنو هي أنه نجح في توحيد شعبه. فقد تختلف ألوان بشرتنا وقد تختلف أشكال أنوفنا وجبهاتنا.. فأهل إريان داكنوا اللون والسومطريون لونهم بنى وأهل جاوة قصار القامة وسكان لوكاس طوال القامة ومواطني لاميوغ لهم ملامح خاصة وسكان باسوندان لهم ملامح مختلفة عن غيرهم. ورغم كل ذلك فلم نعد جميعاً سكان جزر وغرباء، لقد توحدنا، ونحن اليوم أندونيسيين. ونحن اليوم واحداً لا يتجزأ. إن شعار بلادنا هو «الوحدة في التعدد» «بهينيكاتا نجال ايكا».

ورغم دراسة سوكارنو للهندسة وحصوله على درجة علمية فيها إلا أنه منذ البداية وحتى النهاية تحلى بخصائص صوفية قوية اعترف هو بصراحة بها. ويتضح ذلك مثلاً من الصورة التي رسمها لنفسه عن كيفية وصوله إلى مفهوم «المارهيئية» أو «البروليتاريا الشعبية» أو «الطبقة العمالية الكادحة». قال سوكارنو:

«كنت في العشرين من عمري عندما غمرني الهام سياسي قوى كان في البداية بذرة لفكرة شرعت قلع على عقلي ثم سرعان ما صارت هي الأساس الذي تقوم عليه حركتنا. ثم يصف سوكارنو كيف ، عندما

كان يسير بدراجته ذات يوم بين المزارع الصغيرة بالقرب من باندونج، وقعت عيناه على فلاح رث الثياب وهو يعمل . وشرح الفلاح - عندما سأله سوكارنو - أنه صاحب تلك القطعة الصغيرة من الأرض وصاحب منزله وأدواته البدائية ، إلا أنه رغم ذلك يعيش فى فقر مدقع. وقال سوكارنو لنفسه : «إن هذا الفلاح يرمز إلى الملايين من أمثاله». وعندما سأله سوكارنو عن اسمه قال : «مارهين» وهو اسم عام مألوف بين أهالى أندونيسيا. ويقول سوكارنو: «فى تلك اللحظة ملأ ضوء الإلهام عقلى. فلسوف أطلق ذلك الاسم على كل الأندونيسيين الفقراء المدقعين. ومنذ ذلك الوقت سميت شعبى باسم «المارهينيين» . وظللت بقية اليوم أجتول بدراجتى هنا وهناك لأحدد جوانب «المفهوم» الجديد. وفى تلك الليلة ألقى محاضرة تعليمية عن هذا المفهوم على مجموعة الشباب التى كانت تضمنا» .

ويتفسر كل من شخصية سوكارنو الكاريزمية وصوفيته بتفاعلهما بالإطار الحضارى الأندونيسى سبب اعتراف الأندونيسيين به فى وقت إعلان الاستقلال زعيماً ثورياً فى المقام الأول.

وثمة زعيم آخر كان له أوثق الصلات بسوكارنو وأعنى به «محمد حتى» . وقد ولد «حتى» فى سومطرة عام ١٩٠٢م ثم ذهب إلى الدراسة فيما بعد بجامعة «روتتردام» فى هولندا، حيث تفوق فى دراسة الاقتصاد. وكان «حتى» عاملاً مؤثراً فى تنظيم الحركة الطلابية الوطنية الأندونيسية

وأصبح بعد ذلك من بين الزعماء الوطنيين الذين حررهم اليابانيون. وتعاون «سوكارنو» و«حتى» بشكل وثيق ولمدة طويلة حتى وقع بينهما الخلاف فاستقال «حتى» في عام ١٩٥٦م من الحكومة ولكنه ظل شخصية نشطة تلقى احترام الجميع.

ويذكر «سوكارنو» كيف قامت مجموعة من الشبان المتطرفين باختطافه مع «محمد حتى» قبل يوم من إعلان الاستقلال. وكان من الواضح أن هؤلاء الشبان كانوا يهدفون إلى مواصلة الكفاح والقيام بشورة مسلحة ضد اليابانيين. وبعد مجادلات طويلة أطلق سراحهما وحضرا اجتماع لجنة الاستقلال التحضيرية التي كانت تناقش آنذاك صياغة إعلان الاستقلال.

وقام سوكارنو بنفسه بعد استشارة أصدقائه وزملائه بكتابة ما عرف بعد ذلك باسم «البيان الجامع المحكم غير الانفعالي الذي طالبنا بمقتضاه أخيراً بمكاننا تحت الشمس بعد ثلاثمائة وخمسين عاماً». وتقول كلمات البيان الذي وقعه «سوكارنو» و«حتى» بالنيابة عن الشعب الأندونيسي:

«يعلن شعب أندونيسيا استقلال أندونيسيا، وسوف يتم إنجاز المسائل الخاصة بانتقال السلطة والمسائل الأخرى بشكل منظم وفي أقصر وقت ممكن».

وفى اليوم السابع عشر «المقدس» من أغسطس سنة ١٩٤٥ م شرع سوكارنو فى قراءة إعلان استقلال أندونيسيا إلى جمع من الناس.. واعترضت السلطات العسكرية اليابانية على إعلان الاستقلال على أساس أنه ينتهك شروط استسلامهم للحلفاء. ولكن فى خلال ساعات قليلة انتشرت أخبار إعلان الاستقلال فى كل مكان بوسائل عديدة خاصة عن طريق الأندونيسيين الذين كانوا يعملون فى وسائل الإعلام الخاضعة لليابانيين. وهكذا أصبح إعلان الاستقلال أمراً واقعاً.

وفى أعقاب إعلان دستور عام ١٩٤٥ م انتخبت للجنة التحضيرية للاستقلال كل من «سوكارنو» و«حتى» رئيساً للجمهورية ونائباً للرئيس على التوالى. وقد نص دستور عام ١٩٤٥ م فى مادته السادسة على طريقة انتخاب الرئيس ونائب الرئيس كذلك نص الدستور على كيفية انتخاب أعضاء المجلس الشعبى التشريعى المقترح انشاؤه ويمثل أعلى سلطة تشريعية. وحتى يتم انتخاب المجلس التشريعى كان على الرئيس أن يعتمد على لجنة استشارية يعينها هو بنفسه. وهكذا كان سوكارنو فى الواقع يمتلك كل السلطات.

وفى نفس الوقت كان الكفاح من أجل الاستقلال يتجلى تدريجياً بطريقة تشبه المأساة الإغريقية حيث كشف استسلام اليابان عن جهل مطبق لدى الحلفاء بشكل عام والهولنديين بشكل خاص بحقائق الأوضاع الجديدة وبالمناخ السائد داخل أندونيسيا آنذاك. فقد اعتبر

الهولنديون سوكارنو وحتى بقية الزعماء الوطنيين خونة وأعواناً لليابان كما ذكرت.

وبعد أعمال العنف والاشتباكات التي نشبت بين الهولنديين والوطنيين جابه الزعماء الجمهوريون صعوبات فى السيطرة على شباب البلاد وهنا يشير سوكارنو إلى «صغار شبابنا الذين تحرروا حديثاً» مما يدل على دورهم المهم فى أحداث العنف فى البلاد وهو أمر ذكره سوكارنو بالفعل عندما قال: «إن بعضهم قد تحول إلى عصابات سببت متاعب كبيرة. فقاموا بتعطيل القطارات التى كانت تحمل الأسرى الهولنديين الأبرياء وأخرجوها عن خطوطها وسلبوا ونهبوا وأشاعوا الخوف».

وفى «سورابايا» وصلت الأمور إلى قمتها وذلك عندما دخلها الجنرال «مالاباي» على رأس قوات هولندية ومما أدى ذلك إليه من قيام الأندونيسيين بهجمات عنيفة عليه وعلى قواته. ولحق الجانبان خسائر فادحة. وأرسل البريطانيون فى محاولة منهم لتهدئة الموقف بسوكارنو وغيره من الزعماء إلى «سورابايا» حيث نجحوا فى إقناع الشباب الأندونيسى المتطرف بقبول اتفاقية لوقف إطلاق النار. وتجددت الاشتباكات بعد ذلك خاصة فى العاشر من نوفمبر المعروف عند الأندونيسيين باسم «يوم الأبطال» وقد أشرنا إلى أن معركة «سورابايا» كانت نقطة تحول فى الثورة الأندونيسية.

وقد أدى الكفاح ضد الهولنديين إلى مولد فكرة الدور المزدوج للقوة الحربية لدى الأندونيسيين. فكما ذكر أحد الباحثين: «كانت استراتيجية الحكومة الدفاعية في نهاية عام ١٩٤٨ م تقوم على أساس توحيد أساليب حرب العصابات، والتطبيقات الاجتماعية والسياسية والعسكرية، فحولت للسلطات العسكرية المسئولية في كل مجال من مجالات النشاط الحكومي تقريباً حيث كانت تصدر لوائح مفصلة تتحكم في مسائل الصحة والسكن والتعليم والتجارة والمال والبنوك والزراعة والإعلام والأمن العام وتطبيق القانون».

أندونيسيا والسوكرانية:

وأخيراً ظهرت الجمهورية الجديدة في ١٧ أغسطس عام ١٩٥٠ م. وقد كانت السنوات الممتدة من ١٩٤٥ م إلى ١٩٥٠ م من سنوات أندونيسيا الخالدة التي اعتمدت البلاد في خلالها اعتماداً تاماً على سوكرانو. وظل سوكرانو قائد الثورة والأب المؤسس للأمة الذي بث وأشاع شعور الفخر بين مواطنيه بجنسيتهم ووطنيتهم كما عزز من شعورهم بالاحترام الذاتي والثقة الذاتية وأخذهم معه إلى أفق الطموح والحلم بأمة أندونيسية كبرى تمتد من «سابانج» إلى «ميروك». ولم يدخر سوكرانو في الحقيقة جهداً في التأكيد على «الروح الوطنية» و«الشعور القومي» و«وحدة وتوحد وتفرد الأمة». ولكي يصوغ سوكرانو هذا «التوحد» أو «التفرد»، ولكي يشيع روح الشعب أثار الحماس الثوري

بين الجماهير بعد الاستقلال مستغلا في ذلك الخصوم والأزمات الحقيقية والمفتعلة، مشكلا صيغاً ورموزاً سحرية وصوفية تعمل على التوحيد، معزراً مذهبه ووجهة نظره في الديمقراطية الموجهة، منفقاً الملايين من الأموال المقترضة على قوات عسكرية كبيرة وعلى مشروعات فخمة تدعو إلى الهيبة مؤكداً دائماً أنها «أمور ذات أهمية قصوى للأندونيسيين». ورغم نجاح سوكارنو في غرس شعوراً بالعزة الوطنية في نفوس الناس لم يكن موجوداً من قبل لديهم إلا أن بلاده كانت أبعد عن القوة والوحدة عندما عصفت بها أحداث عام ١٩٦٥ م مما سوف نذكره، وهي الأحداث التي سبقت سقوطه من السلطة.

وهكذا يمكن القول أنه بالرغم من كل صفات سوكارنو الجذابة والنبيلة إلا أن الشعب في ظل زعامته عانى انحلال الديمقراطية الدستورية وضياها الفعلي في البلاد. إذ ازدادت الأمور سوءاً عندما وضع عجز وفشل الأحزاب السياسية. والحكومات التي تكونت منها، عن العمل الإيجابي البناء الحاسم. ووضح في بداية الستينيات أن البلاد تتجه نحو ديكتاتورية شمولية شيوعية. ولم ينقذ البلاد من هذا المصير إلا أحداث عام ١٩٦٥ م ودخول أندونيسيا فيما أطلق عليه اسم «العهد الجديد».

ورطة الديمقراطية:

ومن المهم على كل حال تفسير ما حدث في أندونيسيا في إطار

«عالمى» سليم ، ففى أقطار العالم النامية على وجه الخصوص تظل الديمقراطية الدستورية معرضة للتجريح بل والسقوط إلى حد كبير حتى ولو كان غرسها أو زرعها فى بعض البلاد قد تم برفق وحب واهتمام، وقد وجهت بالفعل إلى التفاؤل المبكر فى الآمال الديمقراطية فى العالم ضربات ساحقة. ويذكر الباحث الفرنسى «بلونديل» أنه :

«كان من المتوقع بشكل عام ، قبل عام ١٩١٤م ، أن يتكرر فى أنحاء العالم نمط التطور السياسى لغرب أوروبا وشمال أمريكا. إذ اتسعت المؤسسات التمثيلية ذات النزعات التحررية ببطء شرقاً وجنوباً من بريطانيا واسكندنافيا نحو أوروبا الشرقية والوسطى فى خلال القرن التاسع عشر. أما بقية القارة الأوروبية فقد ساد الاعتقاد هناك أن التطور سيكون تدريجياً وبنفس الشكل. والحقيقة أن روسيا كانت قد بدأت تطورها الديمقراطية بالفعل فى العقد الأول من القرن العشرين. كذلك ساد الاعتقاد بأن النظم الحزبية المشابهة لنظم غرب أوروبا سوف تسرى فى بقية أنحاء العالم. إلا أن ذلك لم يحدث».

كذلك يضيف «بلونديل» أن الأحزاب فى أقطار العالم الثالث على وجه الخصوص تبدو فى الغالب عاجزة عن حل المشاكل أو الحفاظ على سيطرة مستقرة على الحكومة والناس. وقد وجد الباحث فى تحليله الرائد لمائة وستة وثلاثين دولة فى كل العالم أن واحداً وثمانين من تلك الدول — أى أكثر من نصفها — كانت تتبنى فى عام ١٩٧٦م نظام الحزب

الواحد أو نظام بلا أحزاب على الإطلاق. ويتضح من هذا التحليل أن الموقف في أندونيسيا فيما يتصل بالأحزاب السياسية بالمعنى الديمقراطي الغربى لم يكن يختلف عن مواقف غيرها من دول العالم الثالث فيما يتعلق بفشل تلك الأحزاب وعجزها عن النمو.

وقد حاول العديد من الكتاب تفسير ورطة الديمقراطية الليبرالية في أندونيسيا في الخمسينيات. ويعتبر تحليل «هربرت فيت» فى كتابه «سقوط الديمقراطية الدستورية فى أندونيسيا» من أفضل ما ظهر من تفسيرات. فقد ظهرت على المسرح السياسى الأندونيسى آنذاك أحزاب إسلامية وأحزاب دينية وأخرى علمانية اجتماعية ديمقراطية. كذلك ظهر الحزب الشيوعى الذى كان من أقدم الأحزاب فى البلاد. وارتفع عدد أحزاب أندونيسيا فى خلال سنوات قليلة منذ أن حصلت على استقلالها فى عام ١٩٥٠م إلى أكثر من أربعين حزبا. وكانت كل تلك الأحزاب على وجه التقريب تشبه تلك الأحزاب التى ظهرت فى ألمانيا فى عشرينيات القرن العشرين، والتى كانت نذيرا بظهور الدكتاتورية الشمولية هناك.

كذلك كانت هناك عناصر أخرى رئيسية، بجانب الأحزاب، تعمل على المسرح السياسى فى أندونيسيا. وكان الجيش ولا يزال أحد أهم تلك العناصر. بالإضافة إلى كل ذلك كانت ثمة مصالح إقليمية قوية (كان الجيش يمثلها أحيانا ولا يمثلها أحيانا أخرى) من بينها مصالح الجزر

الخارجية التي كانت تعترض بشدة على مدى تركيز السلطة في «جاوة» بشكل عام و«جاكرتا» بشكل خاص، إلا أن سوكارنو نفسه كان واحداً من أهم تلك العناصر المؤثرة على المسرح السياسي لأندونيسيا في خلال ذلك الوقت. كذلك لا يمكن للباحث أن يتجاهل عنصرهما آخر في الحياة السياسية في البلاد. برزت أهميته وحيويته في سنوات ما قبل الاستقلال وستظهر أهميته وحيويته أيضاً في الستينيات والسبعينيات، وهو عنصر الشباب.

أما موقف سوكارنو من المؤسسات الديمقراطية الغربية فقد امتاز بالاستقامة والثبات. ففي كتابه «أندونيسيا تتهم» - وهو يمثل دفاعه البليغ عن نفسه في المحاكمة السياسية التي أجريت له في عام ١٩٣٠م والتي أدت إلى سجنه على أيدي الهولنديين - يسأل سوكارنو:

«ولكن ماذا عن مجتمعنا الحالي؟ إنه ليس بالمجتمع السليم. إنه يخلو من احتمالات النمو. إنه مجتمع مريض ضحل، وعندما كنا نتحدث في الماضي عن الأندونيسيين اليوم، وعندما حددنا الوسائل الإمبريالية التي هدمت مجتمعنا، فإنه لاشك أصبح لديكم فكرة عن الأحوال الحاضرة... ومن المهم للغاية أن نؤكد هنا أن سر تجلّي وظهور الروح الوطنية لشعبنا هو وعيه بيؤس حياته في الوقت الحالي».

ويضيف سوكارنو «أنه من الواضح أن الخلاف بيننا، الذي هو

حقيقة خلاف ليس من صنعنا، إن الخلاف الحقيقي هو من عمل
الإمبرياليين أنفسهم».

ويرتبط مفهوم سوكارنو للإمبريالية إلى حد كبير بمفهومه
للماركسية أو العناصر الماركسية في نظامه الفكرى. وكما كتب هو فى
مقالة له فى عام ١٩٤١م:

«من سوكارنو هذا؟ هل هو وطنى؟ هل هو مسلم؟ هل هو
ماركسى؟ أيها القراء: إن سوكارنو خليط ومزيج من كل هؤلاء». وفى
نفس المقالة يصف سوكارنو نفسه بأنه «وطنى مؤمن ومسلم مؤمن
وماركسى مؤمن».

ذلك يربط سوكارنو فى عقله الخاص بين المؤسسات البرلمانية
الغربية من ناحية والرأسمالية والإمبريالية من ناحية أخرى. وقد أعلن
سوكارنو فيما بعد:

«لقد رأينا ممارسة الرأسمالية والديمقراطية الغربية على أيدي
الهولنديين، وليست لدينا الرغبة فى الإبقاء على ذلك النظام».

ومهما يكن من أمر فقد خلقت الممارسة العملية للنظام الحزبى فى
أندونيسيا كثيراً من مشاعر الإحباط والمرارة. ويشير «جون ليدج» فى هذا
الصدد إلى أنه:

كان ثمة شعور متزايد فى منتصف الخمسينيات بأن المنافسة الحزبية لم تزود البلاد بالقيادة التى كانت فى حاجة إليها. إلا أن هذا الشعور لم يكن منصفاً تماماً. فلم يكن من المتوقع لأى حكومة من حكومات ما بعد الثورة أن ترضى الآمال الشعبية التى تلت الانتصار الوطنى. وألقيت مسئولية كل المآلئ التى وقعت فى العهد الاستعمارى على السيطرة الهولندية. وكان من المفترض بعد زوال تلك السيطرة أن يظل عهد ذهبي على البلاد. ولكن ظل وضع أندونيسيا الاقتصادى العام واعتمادها على الأسواق الأجنبية بالنسبة لبعض الصادرات الثابتة وحاجتها إلى الرأسمال الأجنبى لم يتغير بشكل جوهري، بل إن نقص المهارات الفنية والإدارية فيها أثر على قدرتها حتى فى الحفاظ على مستويات رخاء ما قبل الحرب. وقد كانت كل تلك الأمور حقائق أساسية. ومن المهم كذلك أن يشار هنا إلى الشك الإقليمي فى أى حكومة مركزية للبلاد. وهذه وحدها حقيقة جعلت الممارسة الطبيعية للنظام الحزبى فى إطار المؤسسات البرلمانية عملاً غاية فى الإرهاق. ورغم كل تلك الحقائق - مرة أخرى - فقد كانت ثمة أسباب حقيقية أدت إلى السخط على النظام الحزبى فى حد ذاته. فلم تكن الائتلافات الحزبية الضعيفة، التى لا بد من وجودها فى وضع يتمتع بالتعدد الحزبى، بقادرة على ضمان قيام حكومة ثابتة ونشطة.

وكان سوكارنو - المتحدث بلسان الشعب الأندونيسى - كما

وصف هو نفسه - هو رجع الصدى وهو الذى كان يبرز ويؤكد بشكل مضطرد مشاعر السخر والإحباط، ففي خطبة ألقاها فى عام ١٩٥٦م فى جمع من الشباب قال:

«هناك مرض يكون أحياناً أسوأ من الشعور بالإقليمية والاختلافات العرقية. وتساءلون : ما هو هذا المرض؟ إنه مرض الأحزاب... نعم سأكون صريحاً. مرض الأحزاب. ففي نوفمبر عام ١٩٤٥م . ولنكن صرحاء ارتكبنا خطأ جسيماً للغاية . لقد اقترحنا قيام أحزاب. أحزاب. أحزاب. كان ذلك أحد أخطاء نوفمبر عام ١٩٤٥م . ويقوم هذا الخطأ الآن بتحصيل مكوسه. تأملوا فقط فى الموقف. فقد أصابنا - إلى جانب مرض الولاءات العرقية والإقليمية - مرض الأحزاب الذى جعلنا لشدة الأسف يعمل بعضنا ضد بعض».

ثم أصدر سوكارنو آنذاك هذا النداء الحماسى:

«دعونا نعمل سوياً الآن لندفن كل الأحزاب».

وفى خطبة أخرى - بعد ذلك بيومين - شرع سوكارنو لأول مرة يعبر عن رؤيته فى نظام جديد. ورغم أن سوكارنو أعلن أنه لا يريد أن يكون ديكتاتوراً إلا أنه قال:

«إن الديمقراطية التى أتطلع إليها لأندونيسيا ليست هى ديمقراطية أوروبا الغربية الليبرالية. إن ما أتطلع إليه للبلاد هى الديمقراطية الموجهة.

ديمقراطية ذات قيادة. ديمقراطية موجهة ديمقراطية موجهة. شيء موجه ولكنه في نفس الوقت ديمقراطية. إن وضعنا بالنسبة للنظام الحزبي وضع التمزق. وضع غير صحي ويجب أن يتغير تماماً.

ويشير سوكارنو إلى ظاهرة الإفراط في قيام الأحزاب في أندونيسيا مؤكداً أنه ما من أحد:

«يستطيع أن يبرر وجود أربعين حزباً في بلادنا، لا يمكن لكم تبرير ذلك على الإطلاق. وإذا أراد البعض أن يخفف عدد الأحزاب، فأى حزب يجب دفتنه، سينقول حزب: لماذا يقضى على أنا بالدفن؟ لماذا لا يدفن الحزب الآخر؟ وهذا تساؤل منطقي للغاية. فلا أحد يريد لحزبه أن يقضى عليه بينما الحزب الآخر ينعم بالحياة. لا يمكن أن نفعل ذلك. ومن ثم فأنا أقترح أن نقوم بدفن الأحزاب كلها معاً دون محاباة لأي حزب منها. دعونا ندفنها جميعاً. دعونا ندفنها. دعونا ندفنها».

وصرح سوكارنو في خطبته أنه يفكر فيما أطلق عليه فيما بعد «مفهوم حل المشكلة المزمنة للحكم». وكشف سوكارنو في بداية عام ١٩٥٧م عن ذلك المفهوم حين قال:

«في تاريخ أندونيسيا الذي تعدى الآن عامه الحادى عشر، لم تتمكن أبداً من التوصل إلى مرحلة الثبات والاستقرار فى الحكم. ولقد فتنت الديمقراطية الأندونيسيين منذ بداية حركة استقلالهم، وأرادوا

مارستها عملياً. إلا أن تجربة الإحدى عشرة عاماً أقنعتني أن الديمقراطية التي تبنيهاها ومارسناها هي ديمقراطية لا تنسجم مع روح الفئة الأندونيسية. ولأن تلك الديمقراطية كانت ديمقراطية مستوردة وليست أندونيسية ولا تنسجم مع روحنا فقد مارسنا كل مظاهر التطرف التي تنتج عن الفكرة المستوردة السائدة ، كما مارسنا كل التجاوزات الناتجة عن تطبيق ديمقراطية لا تتفق وشخصيتنا.

وأضاف سوكارنو:

«إن فكرة المعارضة هي أحد المثالب الرئيسية في النمط البرلماني الغربي للديمقراطية. وفكرة المعارضة تلك هي التي جعلتنا نمر بالمصاعب خلال إحدى عشرة عاماً لأننا فسرنا فكرة المعارضة هذه بطريقة لا تتفق مع الروح الأندونيسية».

وقد شرح سوكارنو موقفه فيما بعد فقال:

«إن الديمقراطية الأندونيسية ، وهي غير مفهومة خارج حدود شواطئنا، تعمل على أساس «الإجماع». ولا يمكن لنا أن نتحمل تلك الديمقراطية الغربية التي تعمل على أساس تصويت «الأغلبية» حيث ينتصر (٥١٪) وينهزم (٤٩٪) حاملين معهم حق وضعينة في نفوسهم. وقد اكتشفنا من خلال الأربعين حزباً من أحزابنا السياسية أن هؤلاء الحاقدين الساخطين يتقمون من هزيمتهم بامتصاص دم الحياة من

الآخرين خصوصهم. وتلك أفضل وسيلة لإعاقه بموامة في مستقبل شبابها.

كذلك جاهد سوكارنو في خطبته في فبراير عام ١٩٥٧م في تفسير مفهومه للديمقراطية فقال:

«يتكون مفهومى من نقطتين. النقطة الأولى تتعلق بما يمكن أن يطلق عليه اسم «وزارة الائتلاف». وقد اعتقد سوكارنو أن الوزارة يجب أن تتضمن ممثلين عن كل المجموعات الحزبية المهمة وأن ذلك ينسجم إلى حد كبير مع الروح الأندونيسية.

أما النقطة الثانية في مفهوم سوكارنو فتتصل بفكرة «مجلس وطنى تمثيلى» يقوم على أساس التجمعات الوظيفية (أى المهنية والحرفية) فى البلاد. فيدخل فى تشكيل هذا المجلس مثلاً ممثلون عن العمال والمزارعين والمثقفين ورجال الأعمال والمجموعات الدينية الإسلامية والمسيحية والمرأة والشباب والقوات المسلحة والبوليس وغير ذلك. وكما يقول سوكارنو «وسوف أقود بنفسى هذا المجلس الوطنى».

وهكذا بين سوكارنو مفهومه لجمهور أندونيسى يميل بطبعه إلى الشك منذ البداية، مع ملاحظة أن سوكارنو رأى أن يمثل الحزب الشيوعى الأندونيسى المتعاضم النفوذ فى وزارته الائتلافية التى اقترحها. وفى نفس الوقت كانت البلاد تواجه تهديدات خطيرة أخرى لوحدها

وسلامة أراضيها. وكما أشار «تشارلس فيشر» فى كتابه القيم «جنوب شرق آسيا» فإن «الشخصية الجغرافية للأرخبيل نفسه بجزائره الثلاثمائة المنتشرة على المسافات المتسعة من البحر تمثل لحاكم الدولة مهمة شاقة إلى حد بالغ بحيث يمكن القول أنها حقيقة بلا نظير فى العالم الحديث». وهكذا أيضًا يمكن القول أنه لأسباب جغرافية وأسباب أخرى غيرها كانت الهيئة الحاكمة الأندونيسية تخضع دائماً - ولا تزال - لتوترات وإجهادات قاسية.

وبدأت الثورات العلنية ضد نظام سوكارنو وضد النفوذ المتصاعد للحزب الشيوعى تنفجر فى «سومطرة» و«سلبيس» مما أجبر سوكارنو على إعلان الأحكام العرفية فى مارس عام ١٩٥٧ م ، وقد أدى ذلك الإجراء بدوره إلى تعاظم دور الجيش وكان عاملاً من عوامل اندفاعه نحو «التورط» فى العمل السياسى. واتضح فى النهاية الخطوط الرئيسية فى توازن القوى المثلث الأضلاع والممثل فى سوكارنو والحزب الشيوعى والجيش.

وكان ثمة مسألة أخرى فى دور الغلبان . ففى المفاوضات التى أدت إلى استقلال أندونيسيا من الهولنديين أجل البت فى موضوع «غينيا الجديدة» (الغرية) التى احتلها الهولنديون (والتي عرفت فيما بعد باسم إيريان جايا) لحين مناقشات أخرى. واعتبرت أندونيسيا تلك المنطقة جزءاً لا يتجزأ من أراضيها. إلا أن الهولنديين رفضوا النظر فى المسألة بجدية.

وفشلت أندونيسيا أكثر من مرة فى الحصول على نسبة ثلثى الغالبية الضرورى لتأييد مطلبها فى الأمم المتحدة. وبعد فشل أندونيسيا للمرة الثالثة فى عام ١٩٥٧م طردت معظم الهولنديين المقيمين فى أندونيسيا كما أتمت استثماراتهم الواسعة فى البلاد. ومهدت تلك الإجراءات بدورها الطريق إلى معاناة أندونيسيا اقتصادياً.

وتعرض سوكارنو فى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٥٧م لمحاولة اغتيال نجح منها بصعوبة. فعندما كان فى زيارة للمدرسة وسط جاكرتا ألقى عليه مجموعة من القنابل. ورغم نجاحه وعدم إصابته إلا أن عدداً من الأطفال قتل وجرح عدد آخر، وصدى الأندونيسون - الذين يحبون الأطفال - من تلك الجرائم التى ارتكبها بعض المتطرفين المسلمين. وكما لاحظ «بافندر» فإن نجاة الأب المؤسس للأمة «سوكارنو» من الموت أدى إلى تعاظم شخصيته الساحرة وهيبته بين الناس. وشرع الكثيرون من الأندونيسيين البسطاء يؤمنون أن سوكارنو لا يمكن النيل منه على الإطلاق وأن الأقدار تحفظه وتحميه للقيام بأعمال أكبر من أعمال المجد والفتخار. وتبع ذلك محاولتان أخرتان فاشلتان لاغتيال سوكارنو.

وتوحد الشوار معاً فى سومطرة وسلبيس فى بداية عام ١٩٥٨م ، وانضم إليهم بعض الزعماء البارزين من المناوئين للشيوعية من جاوة. وأعلن الجميع فى ١٥ يناير قيام «الحكومة الثورية لجمهورية أندونيسيا». وبدأت العلاقات بين واشنطن وجاكرتا فى الضعف لانتهام سوكارنو

الولايات المتحدة بالتدخل لمساعدة الثوار والمتمردين والقبض على أحد الطيارين الأمريكيين - وكان عميلاً للمخابرات الأمريكية - ممن كانوا يعضدون الثوار.

ومن ناحية أخرى كانت السلطات الأمريكية في واشنطن تعتقد في قدرة الثوار على الإطاحة بنظام سوكارنو وإمكانية انفصال سومطرة - بمصادرها الطبيعية الغنية - عن بقية أندونيسيا . إلا أن السفير الأمريكي في جاكرتا أقنع المسؤولين في واشنطن بنبذ تلك الأفكار وضرورة مساعدة أندونيسيا . وأعقب ذلك وعود أمريكية يمد جاكرتا بالمساعدة الحربية وقد حملت بعض تلك المساعدات بالفعل جواً إلى جاكرتا على وجه السرعة.

وتحرك الجيش الأندونيسي بكل ثقله ضد الثوار فسحقهم في خلال شهرين رغم استمرار المقاومة حتى عام ١٩٦١ م. وقد عزز ذلك العمل من الروح المعنوية للجيش وشعوره بوحدته تحت قيادة «ناسوتبون» . كذلك عزز تدخل الجيش من مركز سوكارنو في الأوساط الشعبية بصفته القائد الأعلى لثورة الأمة الأندونيسية . وتمكن سوكارنو بتعضيد الجيش له من التحرك بسرعة إلى الأمام محاولاً تحقيق أفكاره وقراراته السابقة.

وكان سوكارنو - كما أشرنا - قد تقدم إلى الشعب الأندونيسي في عام ١٩٥٦ م بفكرته عن «الديمقراطية الموجهة» والتي كانت مرتبطة

بشكل وثيق بمفهومه الذى ألحنا إليه سابق. واقترح سوكارنو فى فبراير عام ١٩٥٩م العودة إلى العمل بدستور عام ١٩٤٥م لأنه يتيح أفضل الأسس للديمقراطية الموجهة ، ثم سرعان ما طلب من المجلس النيابى الموافقة على ذلك الاقتراح. وعندما رفض المجلس الموافقة قام سوكارنو بحله ثم أعاد دستور عام ١٩٤٥م بمرسوم خاص

وقد قام سوكارنو بكل تلك الخطوات بسبب فشل المجلس النيابى - كما زعم - ومن أجل مصالح البلاد والشعب ولحماية الثورة.

وبغض النظر عن النقاش الذى دار حول دستورية أو عدم دستورية المرسوم الذى أصدره سوكارنو فقد كان ثمة قليلون حقيقة ممن اهتموا بتحدى المرسوم على أسس دستورية . ويذكر الباحث «ليج» : «أن النقاد الذين هاجموا المرسوم والذين أنهكتهم الخلافات والشكوك فى خلال الشهرين الأخيرين شعروا بشيء من الراحة من انتهاء المسألة الدستورية سواء على خير وجه أو أسوأ وجه وأن إطار العمل بالديمقراطية الموجهة قد بدأ الآن» .

ويذكر كل من «فيشر» و«جاكسون» أن تجربة أندونيسيا المفجعة مع الديمقراطية الموجهة قد بدأت الآن. ورغم أن سوكارنو قد وصف الديمقراطية الموجهة بأنها على أساس القيم الأندونيسية التقليدية إلا أنها كانت فى الحقيقة تمثل حكماً استبدادياً . فقد طبق سوكارنو دستور عام

١٩٤٥م بطريقة خولت له سلطات غير محدودة. ومع ذلك فقد اتضح مع مرور الوقت أن سلطاته لم تكن غير محدودة. ويحلل «بندرز» الموقف الجديد» بشكل سليم فيقول:

«لقد رحبت الغالبية العظمى من الأندونيسيين بانتهاء الديمقراطية الليبرالية، واعتقدت أن سوكارنو كان يمتلك المفتاح السحري الذى يفتح به فى النهاية الباب نحو العصر الموعود للوفرة والسعادة. إلا أن سوكارنو لم يستطع - كما لم يستطع نظامه فى الديمقراطية الموجهة - حل المشاكل الجوهرية المثلة فى التفكك السياسى والأيدىولوجى والانحيار الاقتصادى. وقد استطاع سوكارنو أن يفرض على البلاد استقراراً سياسياً زائفاً عندما كان يجبر المجموعات السياسية على التزلف إليه وتملق أفكاره وعندما كان يتخلص من المعاندين والمعارضين».

«ومهما كان من أمر فلم تقض الديمقراطية الموجهة على الانقسام السياسى والأيدىولوجى السائد فى البلاد. فكل ما فعله النظام الجديد للحكومة كان تحويل مشكلتها إلى صراع على السلطة بين الجيش والشيوعيين. وأصبح سوكارنو حاكماً مستبدًا تمامًا وأصبحت سلطته تعتمد على نجاحه فى التلاعب بصراع السلطة.

وبهذا الشكل لم يبق فى الظاهر سوى المثلث السياسى الأندونيسى الدائم. وهو مثلث دائم طالما استمر سوكارنو رئيساً. وقد وضع ذلك

تماماً في القصة البطولية المستمرة التي تمثلت في النزاع حول غينيا الجديدة الغربية أو غرب إريان التي وصلت آنذاك إلى قمة سخوتها. وقد كان الحزب الشيوعي في مقدمة المحرضين والداعين إلى استعادة غرب إريان. إذ وجد الحزب أن النزاع يخدم أغراضه إلى حد كبير، كما أن أنصاره تفرقوا في خطبهم وحماسهم على سوكارنو نفسه. أما بالنسبة للجيش - فبالرغم مما كان يعلنه عن تعاضده القيام بحملة عسكرية ضد الهولنديين إلا أنه في الحقيقة كان أكثر حرصاً. فقد كان زعماء الجيش يقدرّون أكثر من غيرهم الصعوبات التي تقوم في وجه مثل تلك الحملة. وهم لا يريدون كذلك إضعاف قدرتهم في السيطرة على الشيوعيين إذا تطلب الأمر ذلك، كما حدث بالفعل.

ولم تبد الولايات المتحدة أية رغبة في تعضيد قضية أندونيسيا في الأمم المتحدة بسبب دور الحزب الشيوعي في حملة «إريان الغربية». وعلى الجانب الآخر قام الاتحاد السوفيتي بتقديم ما قيمته ألف مليون من الدولارات من الأسلحة إلى نظام سوكارنو، وأمر سوكارنو في ديسمبر عام ١٩٦١م بالتعبئة العامة من أجل الكفاح ضد الهولنديين بسبب مشكلة «إريان الغربية». واختير ضابط شاب آنذاك اسمه «سوهارتو» - وهو الرئيس الحالي لأندونيسيا - للقيام بإعداد وتنظيم العمليات ضد الهولنديين. وبدأت الاشتباكات بالفعل في إريان الغربية بين القوات الأندونيسية والهولنديين.

وخشيت الولايات المتحدة اتساع نطاق الحرب وثار قلقها تزايد الاتجاه اليسارى فى أندونيسيا ومن ثم طرحت عنها ثوب الحياد وشرعت تلعب دور الوسيط بين الهولنديين والأندونيسيين لجذبهما معاً إلى مائدة المفاوضات ووصلت الأطراف المتنازعة فى أغسطس عام ١٩٦٢م إلى اتفاق قضى بضم إريان الغربية إلى أندونيسيا فى أول مايو عام ١٩٦٣م على أن يجرى استفتاء فيما بعد للتثبت من رغبة شعب إريان الغربية فى الانضمام إلى أندونيسيا. إلا أن ذلك كان من قبيل الإجراءات الشكلية.

وهكذا وبعد كفاح حقق الأندونيسيون ما اعتبروه حقاً شرعياً لهم. ثم ضم الأندونيسيون إليهم فيما بعد «شرق تيمور» التى ظلت خاضعة للحكم البرتغالى الاستعمارى ما يقرب من أربعمئة عام. وأصبحت المنطقة جزءاً لا يتجزأ من جمهورية أندونيسيا فى يوليو عام ١٩٧٦م (ولم تعترف الأمم المتحدة بضم المنطقة فى البداية).

ورحب سوكارنو بتسوية مشكلة إريان الغربية فى خطاب يوم الاستقلال فى ١٧ أغسطس عام ١٩٦٢م والذى أطلق عليه اسم «عام الانتصار». وهاجم سوكارنو فى خطبته الرأسمالية الغربية والمؤسسات الديمقراطية الغربية وتحدث بألفاظ حماسية حارة عن «مميزات» ديمقراطيته الموجهة. وتعتبر تلك الخطبة ذروة نشاطه بصفتة الزعيم العظيم. إذ بدأت الأمور فى أعقاب ذلك تأخذ شكلاً آخر. فلم يكن من الممكن الحفاظ طويلاً على توازن القوى الحساس المثلث المضلاع

«سوكارنو والشيوعيون والجيش» . ويعزى ذلك التغيير على كل حال وبشكل كبير إلى أخطاء سوكارنو الفادحة التي تراكت.

إذ بينما كانت مسألة إريان الغربية فى مرحلة التفاوض كان سوكارنو يتحرك فى طريقه نحو أزمات عالمية أخرى كان من الممكن - حتى ولو بشكل موقت أن تحول الاهتمام عن اقتصاد أندونيسيا المتدهور والتضخم الهائل . وفى عام ١٩٦١م اقترح «تنجكو عبد الرحمن» رئيس وزراء الملايو قيام الفيدرالية الماليزية من الملايو وسنغافورة وشمال بورنيو . واستقبلت أندونيسيا هذا الاقتراح فى البداية بهدوء واتزان . ولكن سرعان ما تحول هذا الموقف إلى موقف عدائى صريح . وهناك عدة عوامل أسهمت فى تغيير سوكارنو لرأيه . فقد ظل ثوار سومطرة والسلبس يتلقون من الملايو وسنغافورة المساعدات مما خلق بين الأندونيسيين شعوراً بالتبرم والغضب . كذلك كانت مشاعر الحسد تعمل فى عقل سوكارنو تجاه التقدم الاقتصادى التى كانت كل من الملايو وسنغافورة تحرزانه بثبات واضطراد . ويمكن أن نضيف أخيراً إلى تلك العوامل اعتقاد سوكارنو بأن الملايو وسنغافورة وبورنيو هم عملاء أو زوائد للإمبريالية البريطانية .

وتصاعدت الحملة التى عرفت باسم «المواجهة» . وفى تلك المواجهة اتخذ الحزب الشيوعى مكانه فى المقدمة . ولوح الحزب الشيوعى ، الذى كانت الصين تعضده ، بضرورة الحرب الشاملة ضد الملايو وسنغافورة بوصفهما عملاء للإمبريالية . وبعد قيام الفيدرالية الماليزية فى سبتمبر عام

١٩٦٣م (كانت منغفورة في البداية جزءاً من الفيدرالية ثم انفصلت عنها في عام ١٩٦٥م) أسرع كل من سوكارنو والحزب الشيوعي بإعلان حملة «اسحقوا ماليزيا». ونظمت كوادر الحزب الشيوعي بعض الجماهير لحرق السفارة البريطانية في جاكرتا كما هاجمت وصادرت الشركات والممتلكات البريطانية.

وشجبت الأمم المتحدة تصرف أندونيسيا في المواجهة مع ماليزيا. وعندما تقرر قبول ماليزيا أخيراً عضواً في الأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٦٤م سحب سوكارنو عضوية بلاده من المنظمة الدولية. ولم يجد سوكارنو من دول العالم من يسانده في موقفه سوى «الصين الشعبية» التي عززت من مغامرته في «المواجهة» وشجعته عليها. وبدأ منذ ذلك الوقت يقوم باضطراب محور «جاكرتا - بكين».

وكان من أهم المسائل التي شغل بها الجيش الأندونيسي أثناء تلك التطورات مطالب الحزب الشيوعي بتأسيس قوة تحرير شعبية من العمال والفلاحين المسلحين بزعم المساهمة في حملة سحق ماليزيا. ولا بد أن الجيش كان يعلم زيف ذلك الزعم ومن ثم بدأ اهتمامه بالمطلب الشيوعي. وقد تبني الجيش موقف الحرس والترقب في حملة المواجهة. فرغم أنه ساهم فيها ببعض العمليات الرمزية إلا أنه قرر الانتظار والحفاظ على قواه توقعاً منه لأي طوارئ داخلية قد تحدث. وتحولت حملة «سحق ماليزيا» إلى مأزق حربي ودبلوماسي لم يجد حلاً إلا بعد أن تقرر إعفاء

.. كانت من. الامة الى.

ويذكر «جى . ماكى» فى كتابه «المواجهة» أن:

«المواجهة ناسبت بشكل كبير شخصية سوكارنو ومتطلباته السياسية فى آخر مرحلة متوهجة من مراحل «العيش بجساره». إذ عندما تناثرت الواجهة الأيديولوجية لم يعد فى الإمكان إخفاء إفلاس سياساته».

وفى خلال العقد الثانى للعشرين عاماً التى قضاها سوكارنو فى الحكم كان يسحب نفسه بعيداً نحو ركن فكرى وسياسى . وعندما اعتنق سوكارنو الماركسية كعنصر أساسى من عناصر تفكيره، وعندما حاول أن يجعلها جزءاً من الإجماع الأندونيسى كان بذلك يمهد الطريق للكارثة. وكما يطرد الجسم البشرى العناصر الغريبة عنه كان على الشعب الأندونيسى أن يطرد أيضاً عنصراً غريباً عنه هو الماركسية.

وقد تعاضم شأن الحزب الشيوعى الأندونيسى ووصل هذا التعاضم إلى ذروته فى النصف الثانى من ستينيات القرن العشرين. وكان أتباع الحزب قد تضاعفوا عشر مرات فى المدة ما بين عامى ١٩٥٤م و ١٩٥٥م. وكان الحزب يأمل فى التمكن من التفوق على بقية الأحزاب فى الانتخابات العامة التى كان من المقرر إجراؤها فى عام ١٩٥٩م. وفى ذلك الوقت كان زعيم الحزب الشيوعى «ديما يديت» وزملاؤه يعتقدون فلسفة «الطريق البرلماني للاشتراكية» كما أقرها رسمياً «خروشيشوف» فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٦م.

إلا أن سوكارنو، معضداً بالجيش ، أجل الانتخابات العامة واستحدث - كما أشرنا - نظام الديمقراطية الموجهة. ورغم أن الحزب الشيوعي استمر يضغط من أجل الانتخابات العامة إلا أنه - كما يشير «بوكر» - قرر استثمار الموقف بتكريس سوكارنو في دوره الجديد كديكتاتور. ورأى زعماء الحزب الشيوعي أنهم إذا لم يستطيعوا ركوب موجة «الطريق البرلماني» للوصول إلى الحكم فإنهم يستطيعون تحقيق نفس الغاية بالتمسك بسوكارنو والتعلق به. ويعلق «بوكر» على ذلك بقوله:

«حاول زعماء الحزب الشيوعي الأندونيسي أن يلعبوا لعبة واسعة الخيال وإن كانت خطيرة. فمن أجل أهدافهم السياسية اقتربوا كثيراً والتصقوا بشعبية سوكارنو الفريدة وما كان يستخدمه من وسائل للتأثير على الجماهير لدعم سمعته كزعيم للأمة محيطاً نفسه بهالة كانت تحيط بالملوك القدامى الذين كانت لديهم - في اعتقاد الأندونيسيين - قوى إلهية وسحرية. وقد كان سوكارنو «المهيج» الوطني الأول في بلاده لما يقرب من أربع عقود من الزمان كما كان المتحدث الرئيسي الوطني والزعيم لمدة تزيد على العشرين عاماً. وقد وصل سوكارنو بتلك الصفات وغيرها إلى قمة السلطة السياسية واختير رئيساً مدى الحياة في مايو عام ١٩٦٣م. ولم يبدد الزعماء الشيوعيون أى جهد في محاولة إظهار قربهم من الرئيس. وكانت تصريحات زعيم الحزب وزملائه مفعمة باقتباسات من بيانات وآراء سوكارنو التي كانت غالباً ما تتلى ، مثلها في ذلك مثل اقتباساتهم من الكتابات الشيوعية الكلاسيكية.

ودخلت الصين الشعبية عاملاً مؤثراً على مسرح الأحداث، وخضع زعيم الحزب الشيوعي الأندونيسى لتأثيرات زعامة «ماو تسي تونغ» القوية. وتحول زعيم الحزب فى نهاية عام ١٩٦٣ م عن موقفه الحيادى الحذر تجاه كل من الصين والاتحاد السوفيتى وانحاز تماماً إلى الصين وبدأ يهاجم الاتحاد السوفيتى لأسباب عديدة منها علاقته الدافئة مع الولايات المتحدة وفشله فى تمضيد الحركات الوطنية. كذلك نبذ رئيس الحزب الشيوعي الأندونيسى موقف تسامحه السابق فى اعتبار الجيش الأندونيسى حامل لواء الثورة الوطنية ووصف قواد الجيش بأنهم «خصوم للسوكرانية» وعملاء للإمبريالية.

وفى نفس الوقت كان سوكارنو يدعم علاقاته بالصين. ودخل البلدان (الصين وأندونيسيا) بالفعل فى خلال عام ١٩٦٣ م وفى خلال فترة المواجهة مع ماليزيا فى نوع من التحالف. والتحمت قوى البلدين فى عام ١٩٦٤ م فى مختلف المؤتمرات الدولية المناهضة للإمبريالية. وذهب سوكارنو لزيارة الصين فى عام ١٩٦٤ م وتباحث مع «شواين لاي». ويرى «أنتونى ديك» أن لقاء الرجلين كان بداية للمؤامرة التى شرعت تسبب الدمار فى خلال عام لكل من سوكارنو والحزب الشيوعي.

وارتكب الحزب الشيوعي خطأه القاتل عندما طالب بتأسيس قوة مسلحة شعبية من الفلاحين والعمال. إذ كان معنى ذلك - كما يذكر بعض الباحثين تحدياً لأحد مبادئ الجيش الأساسية وهو مبدأ يعادى أى

تكوينات عسكرية غير نظامية فى البلاد. وتبنى سوكارنو نفس الفكرة وتحمس فى الدعوة إليها. وفى نفس الوقت كان زعيم الحزب الشيوعى الأندونيسى يدعو بشدة إلى شن حرب طبقية فى الريف. وأعلنت جبهة الفلاحين الأندونيسيين التابعة للحزب الشيوعى أن عدد أعضائها بلغ أكثر من سبعة ملايين. وكانت تلك الجبهة تعتنق الأفكار الماوية الثورية الجديدة. وقامت الجبهة فى شهر سبتمبر بما أطلقت عليه اسم «حركة العمل المنفردة» التى يتولى الفلاحون بأنفسهم تحت قيادة الجبهة أمور الإصلاح الزراعى.

وهكذا يمكن القول أن هذين العاملين - عامل اقتراح تسليح العمال والفلاحين، وعامل الحملة النشطة الهدامة لتشجيع الحرب الطبقيّة فى القرى - قد سببا إزعاجاً شديداً بين المعتدلين من العسكريين والمدنيين. وشرع زعيم الحزب يتحدث عن «مجلس القادة» الذين يخططون للقيام بانقلاب. وكان دور سوكارنو فى تلك الآونة مبهماً وغامضاً وبدا وكأنه كان مشغولاً بمحاولة يائسة للحفاظ على الاستقرار فى موقف غير مستقر أساساً، كما يذكر أحد الباحثين. ولكن فى الممارسة والواقع كان سوكارنو ينحرف بشكل حاد إلى اليسار، فتآكلت فكرته عن الوحدة الوطنية بشكل خطير. وشرع مفهومه فى الحفاظ على ميزان القوى المثلث الأضلاع ينثنى ويتلوى على نحو بشع. بالضافة إلى ذلك لم تكن صحة «الزعيم» على ما يرام. ولقد سيطر سوكارنو على

المسرح السياسى الأندونيسى تماماً. ولكن من ناحية أخرى لا يمكن لسوكارنو أو لغيره أن يبقى إلى الأبد.

واستعداداً لمحاولة الانقلاب الشيوعية كان الحزب الشيوعى قد بدأ فى التسلل إلى صفوف القوات المسلحة منذ فترة

وحدد الحزب الشيوعى فى أندونيسيا عام ١٩٧٠م تاريخاً لسيطرته التامة على البلاد. لكن عدداً من العوامل كان أبرزها تدهور صحة سوكارنو وأدت بالحزب إلى الإسراع فى تنفيذ مخططة والقيام بانقلابه. وكان التخطيط أن يبدأ الانقلاب فى شكل مسألة داخلية من مسائل الجيش ثم تتحول إلى انقلاب حقيقى على يد الضباط الشيوعيين فى صفوف الجيش . وبدأ التنفيذ العملى لخطة الانقلاب الدموى الشيوعى فى أندونيسيا فى ليلة ٣٠ سبتمبر وصباح أول أكتوبر عام ١٩٦٥م بسلسلة من الاغتيالات الرهيبة لكبار ضباط الجيش. لكن ضابطاً واحداً هو «سوهارتو» قدر له أن يقود القوات المسلحة ويجهض الثورة الشيوعية. وتم سحق الثورة وما تلاها من مقاومة بحلول نهاية شهر نوفمبر عام ١٩٦٥م. وهكذا غرقت البلاد فى خلال محاولة الانقلاب فى محيط من الدم والعواصف والصراعات... ويقدر الدارسون أن أكثر من ثلاثمائة ألف من الناس قد ماتوا فى خلال تلك الصراعات التى انتهت إلى تحرك القوات المسلحة المناوئة للشيوعيين (الجيش الأندونيسى الوطنى) بسحق وإبادة الحزب الشيوعى الأندونيسى. ووجد سوكارنو نفسه محطاً للهجوم

الشديد والانتقادات القوية. وفي مارس ١٩٦٦م أجبر على التخلي عن كثير من سلطاته لقائد الجيش الأندونيسى «سوهارتو» وظل هذان القطبان «سوكارنو» ممثلاً للقوى القديمة والظروف القديمة ، و«سوهارتو» ممثلاً للتحديات الجديدة والظروف الجديدة يتصارعان وظلت سلطة سوكارنو فى الاضمحلال والضعف حتى فبراير عام ١٩٦٧م عندما تخلى سوكارنو تماماً عن كل سلطاته كرئيس للجمهورية إلى سوهارتو. وفى مارس عام ١٩٦٨م أصبح سوهارتو رئيساً للجمهورية لمدة خمس سنوات. وفى عام ١٩٧٠م توفى سوكارنو ودفن فى شرق جاوة. تلك هى قصة التطور السياسى والعومى الوطنى فى أندونيسيا. تلك الدولة التى يزيد عدد سكانها (الآن) على ١٥٠ مليون نسمة. وتنجع أندونيسيا فى الكثافة السكانية فى المرتبة الخامسة بعد الصين والهند والإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وهناك فى أندونيسيا أكثر من ثلاثمائة مجموعة جنسية وأكثر من مائتين وخمسين لغة مميزة. ويمكن أن نرى فى أندونيسيا إنسان القرن العشرين فى قمته وإنسان العصر الحجرى فى بدايته. وهناك تتعدد العبادات ، عبادة الله أو عبادة ماركس ولينين أو عبادة أرواح الأسلاف. وهناك يعيش البعض فى ظل النظم الحكومية الحديثة والبعض الآخر فى ظل التقاليد القديمة والقوانين القبلية.

ولقد كان شعار الجمهورية التى تفخر به «الوحدة فى الكثرة» . ويرى بعض الدارسين أن هذا الشعار لم يقترب بعد من إطار الحقيقة وأنه

لا يزال أملاً أو حلمًا، لقد جُربَ الأندونيسيون في خلال تاريخهم المعاصر نظامين من نظم الحكم - فقد جربوا نظام الحكم الغربي البرلماني الديمقراطي في الخمسينيات وجربوا نظام «الديمقراطية الموجهة» في الستينيات. وهم يعيشون الآن في نظام آخر يختلف عن النظامين ولكنه يبدو أنه أكثر كفاءة وقدرة وتنظيمًا وإن كان في نفس الوقت يقترب شيئًا فشيئًا من النظام الغربي الليبرالي.

وقبل انقلاب أكتوبر عام ١٩٦٥م كانت أندونيسيا دائمًا في سمع وبصر العالم ومركز اهتمامه. فقد تبني سوكارنو آنذاك سياسة سماها «الاستراتيجية العالمية» من أجل بناء عالم جديد. ومنذ الانقلاب تحولت البلاد إلى الداخل مركزة على إصلاح ما أفسدته مثالب وعيوب نظام حكم سوكارنو والخراب الاقتصادي الذي حلَّ على يديه. ونتيجة لذلك ابتعدت أندونيسيا عن بؤرة الاهتمام. ولا يعني ذلك أن أهميتها وقيمتها قد ضعفت أو انتهت بين دول العالم. فمع انسحاب القوى العسكرية الغربية المتدرج من منطقة جنوب شرق آسيا تصبح أندونيسيا المستقرة الآمنة هي الأمل في السلام والأمن في المنطقة. وقد تكون هي الأمل الوحيد.

الملاحق

الملحق رقم (١) الأسرات التي حكمت الصين

حوالى ٢٠٠٠ - حوالى ١٥٢٠ ق.م	مملكة هسيا Hsia
حوالى ١٥٢٠ - ١٠٣٠ ق.م	مملكة شانج Shang
حوالى ١٠٣٠ - ٢٢١ ق.م	أسرة تشو Chou
	(عصر الإقطاع)
٢٢١ - ٢٠٧ ق.م	أسرة تشين Chhin
	(التوحيد الأول)
٢٠٢ ق.م - ٢٢٠ م	أسرة هان Han
٢٢١ - ٢٨٠ م	عصر الممالك الثلاث
	(الانفصال الأول)
٢٦٥ - ٤٢٠ م	أسرة تشين Chin
	(التوحيد الثانى)
٤٢٠ - ٤٧٩ م	أسرة سونغ Sung
٤٧٩ - ٥٨١ م	الأسرات الشمالية والجنوبية
	(الانفصال الثانى)
٥٨١ - ٦١٨ م	أسرة سوي Sui
	(التوحيد الثالث)
٦١٨ - ٩٠٦ م	أسرة تهانج Thang

تابع الملحق رقم (١)
الأسرات التي حكمت الصين

٩٠٦ - ١٢٢٧ م	عصر الأسرات الخمس (الانفصال الثالث)
٩٠٦ - ١٢٢٦ م	أسرة سونغ Sung الشمالية (التوحيد الرابع)
١٢٢٧ - ١٢٧٩ م	أسرة سونغ الجنوبية
١١١٥ - ١٢٣٤ م	أسرة تشين Chin (التتريه)
١٢٦٠ - ١٣٦٨ م	أسرة يوان Yuan (مغولية)
١٣٦٨ - ١٦٤٤ م	أسرة منج Ming
١٦٤٤ - ١٩١١ م	أسرة المانشو
١٩١٢ - ١٩٤٩ م	الجمهورية الصينية
١٩٤٩ إلى الآن	الجمهورية الشعبية

الملحق رقم (٢)

مرسوم أحكام عزلة اليابان ١٦٣٦ م

كان التوكوجاوا فى وقت صدور هذا المرسوم لا يزالون يرغبون فى المحافظة على العقود التجارية مع البرتغال ، وكان لهذا المرسوم هدفان: الأول قطع الاتصالات بين العناصر السياسية المنشقة فى اليابان وبين الساموراي الذين فروا إلى الخارج، والثانى منع الإرساليات المسيحية «الكريستيان» من دخول البلاد، ولتحقيق الهدفين فرضت رقابة شديدة على نشاط التجار.

وقد أشير فى هذا المرسوم إلى الآباء اليسوعيين بالتعبير اليابانى «بانيرين» وأطلقت عبارة «إينو واو» على جملة مشتريات الحرير التى تقوم بها اتحادات الحرير.

* * *

أولاً : لا يجوز لأية سفينة يابانية أن تسافر إلى أقطار أجنبية.

ثانياً: لا يجوز ليابانى أن يسافر إلى الخارج سراً، فإذا حاول أى شخص أن يفعل ذلك سيقتل، وتحتجز السفينة ويقبض على صاحبها (أو أصحابها) ريثما تبلغ السلطات العليا.

ثالثاً: يقتل أى يابانى يعيش الآن فى الخارج ويحاول العودة إلى

اليابان.

رابعاً: إذا اكتشف من يؤمن بالمسيحية «الكريستيان» تحتهم عليكما
(الناجازاكي واليوجيو) أن تجرّيا تحقيقاً شاملاً.

خامساً: يدفع للمبلغ أو المبلغين الذين يكتشفون عن مكان إقامة
بانيرين (أب يسوعى) ٢٠٠ أو ٣٠٠ قطعة من الفضة، وإذا اكتشفت أى
طائفة أخرى من الكريستيان فيكافأ المبلغ أو المبلوغ بحسب ما ترونه.

سادساً: عند وصول سفن أجنبية تتخذ التدابير لحراستها بواسطة
سفن تقدمها أسرة أومورا بينما يقدم تقرير إلى بيدو

سابعاً: يسجن فى أومورا كل أجنبى يحاول مساعدة البانيرين أو أى
مجرم أجنبى آخر.

ثامناً: يجرى بحث دقيق عن البانيرين فى جميع السفن الوافدة.

تاسعاً: لا يسمح لذرية البرابرة الجنوبيين بالبقاء، وكل من يخالف
هذا يقتل، ويعاقب جميع أقاربهم بحسب خطورة التهمة.

عاشراً: إذا تبنى يابانى أحد أبناء البرابرة الجنوبيين استحق الموت،
ومع هذا سوف يسلم الأطفال المتبنون ومن يتبنونهم إلى البرابرة الجنوبيين
لإبعادهم.

حادى عشر: أى مبعد يحاول العودة أو الاتصال باليابان بالرسائل أو
غيرها يقتل بطبيعة الحال إذا قبض عليه، بينما يعاقب أقاربه بشدة بحسب
خطورة جرمه.

ثاني عشر: لا يسمح للساموراي بأن يكون لهم أى معاملات تجارية مع شركات ملاحه أجنبية أو صينية فى نجازاكي.

ثالث عشر: لا يسمح لغير أهل الخمسة الأماكن التالية (بيدر، وكيونو، وأوساكا وساكاى وناجازاكي) بالاشتراك فى الإينوايو (مشتريات الحرير)، وتحديد أسعار واردات الحرير.

رابع عشر: لا يمكن إجراء مشتريات إلا بعد تحديد الإينوايو، ورغم هذا وبما أن السفن الصينية صغيرة، فالواجب ألا تكونوا صابرين معها، ولا يسمح بأكثر من عشرين يوماً لإجراء البيع.

خامس عشر: يكون اليوم العشرون من الشهر التاسع آخر موعد لعودة السفن الأجنبية، ولكن يسمح للسفن المتأخرة فى الوصول بمهلة قدرها خمسون يوماً تبدأ من موعد وصولها، ويسمح للسفن الصينية بالسفر بعد رحل السفن البرتغالية بقليل.

سادس عشر: لا يجوز ترك السلع غير المباعة فى عهدة اليابانيين لتخزينها أو المحافظة عليها.

سابع عشر: يجب على مندوبى المدن الخمس الشوجونية الوصول إلى ناجازاكي فى موعد لا يتجاوز اليوم الخامس من الشهر الطويل، ولا يسمح للمتأخرين فى الوصول بالاشتراك فى حصة الحرير وشراؤه.

ثامن عشر: لا يسمح للسفن التى تصل إلى هيرانو بعقد صفقات إلا بعد تحديد سعر الحصص فى ناجازاكي.

حرر فى اليوم التاسع عشر من الشهر الخامس فى السنة الثالثة عشرة
 للكونانى (٢٢ يونيه ١٦٣٦م) موجه إلى ساكا كينباراهيدا - نوكامى،
 وياباسابورزايمون، يوجيو ناجازاكى، ووقعه هونا كاجا - نو - كامى، وآبى
 بونجو - نو - كامى، وساكى سانوكى - نو - كامى، ودوز أوى - نو -
 سوكى، المستشارون الأربعة العظام أو «الجو - روجو» :

الملحق رقم ٣

ميثاق القسم ١٨٦٨

أعلن الإمبراطور ميجي هذا القسم لآلهة الأمة الذكور والإناث في كتاب الطقوس الدينية القديمة. وقد ظل تاريخ اليابان السياسي إلى عام ١٨٨٩ م يدور حول المجادلات بشأن الأساليب الصحيحة التي تفسر بها هذه الوثيقة وتطبق، وكان الغرض المباشر لهذا القسم تهدئة الرأي العام وتهيئة الفرصة للحكومة لتنظيم نفسها.

* * *

- أولاً : ستدعو المجالس وتحكم الأمة وفقاً للرأي العام.
- ثانياً : يتضامن رجال الطبقتين العليا والدنيا بغير تمييز في وحدة شاملة في جميع المشروعات والأعمال.
- ثالثاً : يجب أن يكون الموظفون المدنيون والموظفون العسكريون على وفاق، وسيعامل الشعب العادي بشكل يمكنهم من تحقيق أهدافهم والشعور بالرضا دون أن يساورهم قلق.
- رابعاً : سيقى على العادات والتقاليد القديمة غير اللائقة وسيقوم كل شيء على أساس مبادئ العدل والمساواة.
- خامساً : سيجرى السعى في سبيل المعرفة بين أُم العالم وبذلك تزدهر رفاهة الإمبراطورية.

الملحق رقم ٤ الأحد والعشرون مطلباً ١٩١٥

حاولت الحكومة اليابانية أن تحيط مفاوضاتها مع الصين بالتكتم، ولكن بول ريتش وزير أمريكا استطاع مع هذا في أول فبراير سنة ١٩١٥ م أن يرسل إلى وزارة الخارجية الأمريكية ملخصاً دقيقاً للمطالب، وفي ٦ مارس سنة ١٩١٥ م أرسل نسخة من المذكرة الأصلية مرفقة بالترجمة وهذا نصها:

- ١ -

اتفقت الحكومتان اليابانية والصينية رغبة منهما في حفظ السلام العام في شرق آسيا وتعزيز العلاقات الودية وروابط حسن الجوار القائم بين الاثنين، على المواد التالية:

مادة ١ : تتعهد الحكومة الصينية بأن تقدم موافقتها التامة على جميع المسائل التي قد تتفق الحكومة اليابانية عليها فيما بعد مع الحكومة الألمانية وتتصل بالتنازل عن جميع الحقوق والمصالح والامتيازات التي تمتلكها ألمانيا بمعاهدات أو غيرها في ولاية «شانغونغ».

مادة ٢ : تتعهد الحكومة الصينية ألا تتنازل عن أى أرض أو جزيرة في ولاية أنتونغ وعلى طول ساحلها، أو تؤجرها لدولة ثانية بأية حجة من الحجج.

مادة ٣: توافق الحكومة الصينية على أن تبنى اليابان سكة حديدية من شيفو أولونجو وتمتد حتى تلتقى بالخط الحديدي كيداشو - شينا نفو.

مادة ٤: تتعهد الحكومة الصينية حرصاً على تنمية التجارة وتشجيع إقامة الأجانب بأن تفتح بنفسها في أقرب وقت بعض المدن والبلدان الهامة في ولاية شانتونج لتكون موانئ تجارية، ويتم الاتفاق بين الحكومتين على هذه الأماكن التي يجب فتحها وذلك في اتفاق منفصل.

- ٢ -

لما كانت الحكومة الصينية تعترف على الدوام بالمركز الخاص الذي تتمتع به اليابان في جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية، اتفقت الحكومتان اليابانية والصينية على المواد التالية:

مادة ١: توافق الحكومتان المتعاقدتان على مد أجل عقود إيجار ميناء بورت آرثر ودالني، وإيجار سكة حديد جنوب منشوريا، وسكة حديد أنتونج - موكدن لمدة ٩٩ عاماً.

مادة ٢: يكون للرعايا اليابانيين (أو بالأحرى الموظفين أو الأهالي العاديين من اليابانيين) في جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية الحق في استئجار أو امتلاك الأراضي اللازمة لتشييد مبانٍ للتجارة والصناعة أو الزراعة.

مادة ٣: يكون للرعايا اليابانيين (الموظفين والأهالي العاديين) حق الإقامة والسفر في جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية وأن يستخدمها في الأعمال والصناعات من أى نوع كانت .

مادة ٤: توافق الحكومة الصينية على منح الرعايا اليابانيين (الموظفين والأهالي العاديين) حقوق التعدين في جميع المناجم في جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية، وفيما يتعلق بأى المناجم التى يجب أن تفتح فهو أمر تشترك الحكومتان فى البت فيه (أما مسألة فتح كل منجم فيعقد بشأنها اتفاق منفصل).

مادة ٥: توافق الحكومة الصينية، فيما يختص بالحالتين المذكورتين فيما بعد، على وجوب الحصول على موافقة الحكومة اليابانية قبل اتخاذ أى عمل:

(أ) عند منح ترخيص لأحد رعايا أى دولة ثالثة لبناء سكة حديدية أو عند عقد قرض مع دول ثالثة لبناء سكة حديدية فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية.

(ب) عند عقد قرض مع دولة ثالثة لضمان الضرائب المحلية فى جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية.

مادة ٦: توافق الحكومة الصينية على أنها إذا استخدمت مستشارين سياسيين أو مدربين ماليين أو عسكريين فى جنوب منشوريا أو شرق منغوليا الداخلية فعليها أن تستشير الحكومة اليابانية أولاً.

مادة ٧: توافق الحكومة الصينية على تسليم الإشراف على سكة حديد كيرين - شانج شون وإدارتها إلى الحكومة اليابانية لمدة ٩٩ سنة تبدأ من توقيع هذا الاتفاق.

- ٣ -

إن الحكومتين اليابانية والصينية إذ تريان أن المالين اليابانيين وشركة «هان يه بينج» علاقات وثيقة ببعضهما البعض في الوقت الحاضر ورغبة منهما في تقدم المصالح المشتركة للأمتين توافقان على المواد التالية:

مادة ١: يوافق الطرفان المتعاقدان على أنه عندما تسنح الفرصة المواتية تصبح شركة «هان يه بينج» مؤسسة مشتركة بين الأمتين، وتوافقان أيضاً على ألا تقوم الصين بدون سابق موافقة من اليابان بأى عمل يؤدي إلى التصرف في حقوق ومصالح هذه الشركة مهما كان نوع هذه الحقوق والمصالح، ولا أن تكون سبباً في حمل هذه الشركة على حرية التصرف في هذه الحقوق والمصالح.

مادة ٢: توافق حكومة الصين على ألا يسمح بغير سابق موافقة من اليابان، بأن يدير العمل في المناجم المجاورة للمناجم التي تملكها شركة «هان يه بينج» أشخاص من خارج الشركة المذكورة، وتوافق أيضاً على أنه إذا أريد تنفيذ أى تعهد يخشى أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مصالح هذه الشركة، يجب أولاً الحصول على موافقة الشركة.

- ٤ -

إن الحكومتين اليابانية والصينية تضعان نصب أعينهما المحافظة على سلامة أراضي الصين، ولهذا توافقان على المادة الخاصة التالية:

تتعهد الحكومة الصينية ألا تتنازل أو تؤجر لدولة ثالثة أى ميناء أو خليج أو جزيرة على طول شاطئ الصين.

- ٥ -

مادة ١ : تستخدم الحكومة الصينية المركزية يابانيين ذوى نفوذ (أو بعبارة حرفية يابانيين لهم قوة أو سلطة أو نفوذ) كمستشارين فى الشؤون السياسية والمالية والعسكرية.

مادة ٢ : تمنح المستشفيات والكنائس والمدارس اليابانية فى الصين حق امتلاك الأرضى.

مادة ٣ : لما كان لدى الحكومتين اليابانية والصينية حالات كثيرة من النزاع أمام البوليس اليابانى والصينى يتعين على الحكومتين تسويتها، وهى حالات تثير قدراً غير قليل من سوء التفاهم، فمن الواجب لهذا السبب أن تدار أقسام البوليس فى الأماكن الهامة فى الصين بواسطة هيئة مشتركة من اليابانيين أو أن تستخدم أقسام البوليس فى هذه الأماكن عدداً كبيراً من اليابانيين لكى يمكنهم فى الوقت ذاته المساعدة فى اقتراح التحسينات التى يجب أن تجرى فى هيئة البوليس الصينى.

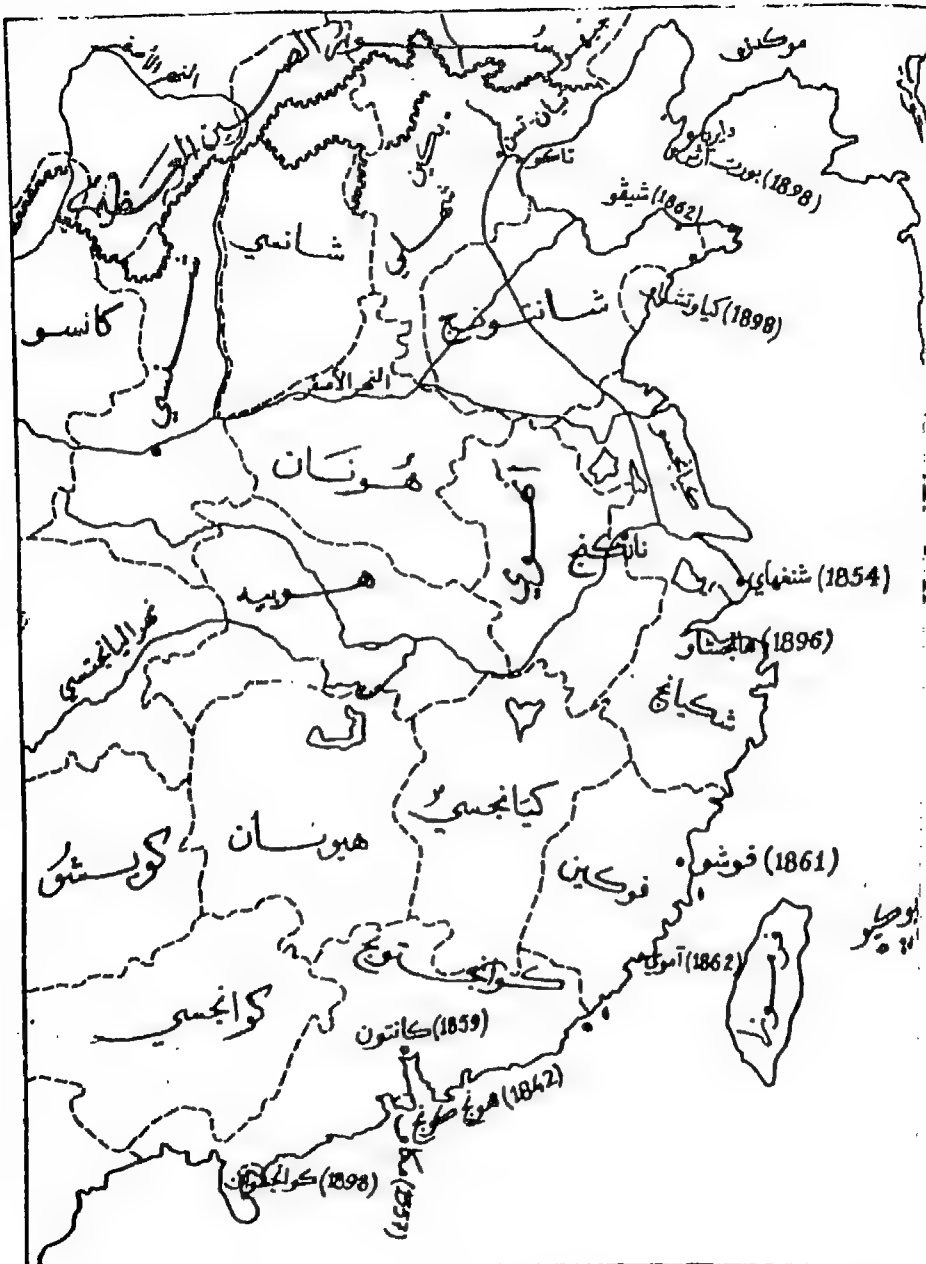
مادة ٤ : تشتري الصين من اليابان قدرًا محددًا من الذخائر الحربية (مثلاً خمسين في المائة أو أكثر مما تحتاج إليه الحكومة الصينية) ، أو أن تنشأ في الصين ترسانة يابانية صينية مشتركة، ويستخدم فيها خبراء فنيون وتشتري لها مواد يابانية .

مادة ٥ : توافق الصين على أن تمنح اليابان إلى جانب حقها في بناء سكة حديدية تصل بين ووشانج ويكو كيانج ونشانج خطًا آخر بين نانسانج وهانشو، وخطًا ثالثًا بين نانسانج وشاوشو.

مادة ٦ : إذا احتاجت الصين إلى رأس مال أجنبي لتشغيل المناجم وبناء السكك الحديدية، وإنشاء ورش الموانئ (ومنها الأحواض) في ولاية فوكين، تعين عليها أن تستشير اليابان أولاً .

مادة ٧ : توافق الصين على أن يكون للرعايا اليابانيين حق نشر البوذية في الصين (وردت في النص الصيني الإشارة إلى الدين لا البوذية فقط) .

الخزائن



خريطة رقم (٣)

موانئ المعاهدات، وتواريخ فتحها للملاحة



خريطة رقم (٤)

الصين الشرقية وسكك حديد منشوريا

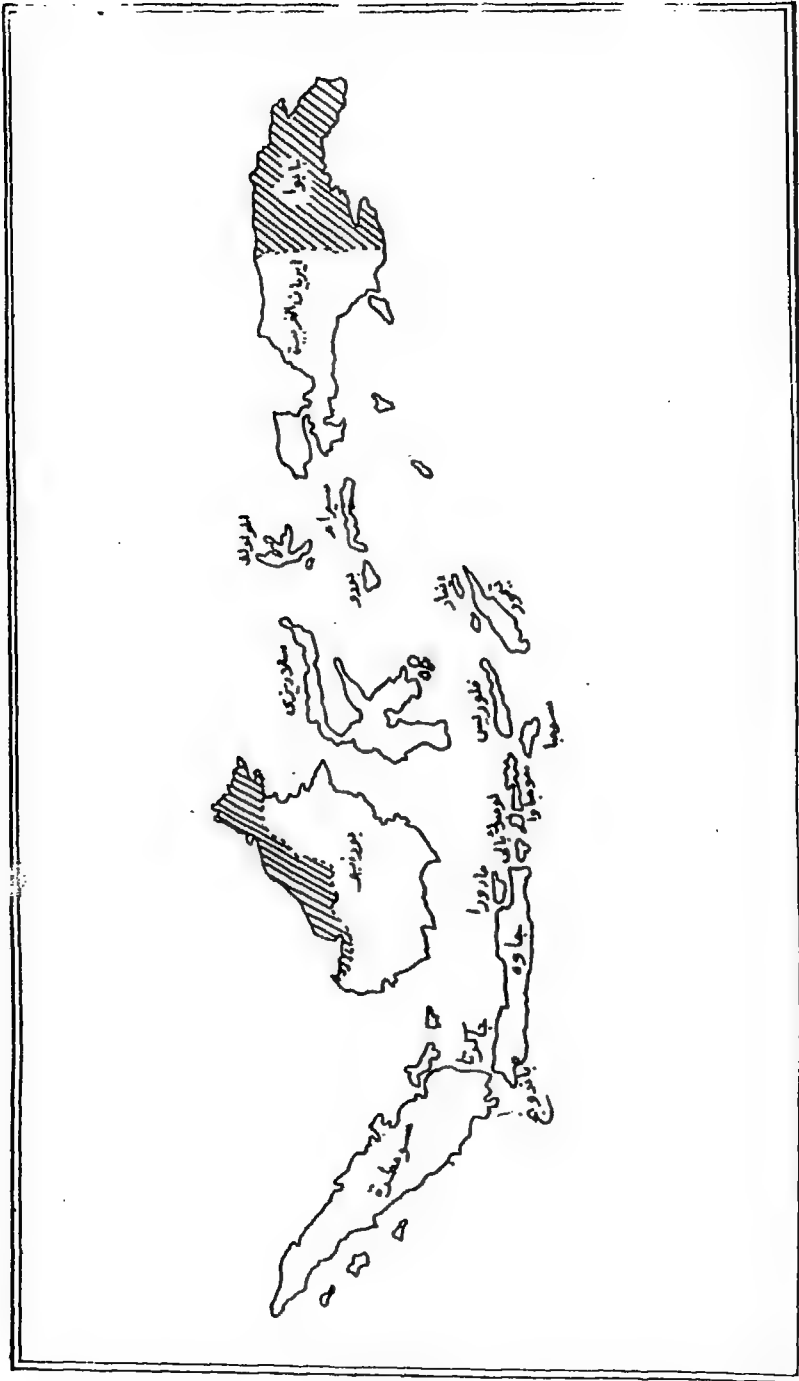


خريطة رقم (٥)

الجزر اليابانية



خريطة رقم (٦)



خريطة رقم (٧)

اندونيسيا

المراجع

- ١٢ - شينتاروا إيشيهارا، أكيوموريتا، اليابان يمكنها أن تقول لا، ترجمة السيد محرز خليفة، مختار متولى، القاهرة، ١٩٩١ م.
- ١٣ - فاروق عثمان أباطة، محاضرات فى تاريخ الشرق الأقصى، الإسكندرية، ١٩٩٧ م.
- ١٤ - فايز صالح أبو جابر، الاستعمار فى جنوب شرق آسيا، عمان، ١٩٩١ م.
- ١٥ - فوزى درويش، الشرق الأقصى (١٨٥٣-١٩٧٢ م)، ١٩٩٤ م.
- ١٦ - ك.م. بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز جاويد، القاهرة ١٩٦٢ م.
- ١٧ - محمد محمود زيتون، الصين والعرب عبر التاريخ، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٤ م.
- ١٨ - ناجاى ميتشو، الثورة الإصلاحية فى اليابان، ترجمة عادل عوض، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٢ م.
- ١٩ - ول ديورانت، قصة الحضارة، الجزء الرابع من المجلد الأول (الصين) ترجمة محمد بدران؛ والجزء الخامس من المجلد الأول (اليابان)، ترجمة زكى نجيب محمود.

المحتوى

٥ مقدمة عن الشرق الأقصى
٩ الفصل الأول: الصين
١٠١ الفصل الثانى: اليابان
١٩٧ الفصل الثالث: أندونيسيا
٣٠٩ الملاحق
٣٢٣ الخرائط
٣٣٣ المراجع
٣٣٧ المحتوى